

# مجلة المصرفي


## الهيئة الاشرافية

السيدة / فاطمة إبراهيم عبدالله
مدير إدارة الإحصـــاء

السيد / عبدالرحمن محمد عبدالرحمن
مدير إدارة السياسات

## هيئـــة التحريـــر

السيدة / رجاء مصطفى عثمان
رئيس التحرير

الأستاذه / منال المليح عبدالله
سكرتير التحرير

## المحـــررون

السيد / معتصم محمد أبكـر

السيدة / سالية فاروق هباني

السيد / محمود حامد عربى


## تنويـــــه

كل ما يرد في هذه المجلة من آراء و وجهات نظر لا تمثل بالضرورة رأي بنك السودان المركزي، إنما تقع مسؤولية ذلك على الكاتب.


## تصميم وطباعة

SMELTER 103
PRINTING SERVICES
0922244907 - 0111077433


## كلمة العدد

يتزامن صدور هذا العدد مع العديد من التحديات التى تواجهها البلاد في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة التى تتطلب اجراء حزمة من الإصلاحات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي . وفي هذا الصدد يواصل بنك السودان المركزي تنفيذ سياساته التى تهدف الى تحقيق النمو المستدام من خلال التركيز على القطاع الخاص للنهوض بالانتاج والانتاجية الموجه نحـــو زيادة الصادرات للمساهمة فى استقرار سعر الصرف وكبح جماح التضخم وتوفير الاوراق النقدية التي تلبي احتياجات النشاط الاقتصادي.

ويتضمن هذا العدد بجانب الابواب الثابته اربعة مواضيع يتناول الموضوع الاول أزمة الإقتصاد السوداني - الأسباب والتعافي ويستعرض الثاني موضوع محددات الإستقرار الإقتصادي، ويناقش الثالث قياس مدى إستقلالية بنك السودان المركزي ويتطرق الرابع الى تعريف دور الحسابات القومية في قياس متغيرات الإقتصاد القومي.

تناشد الهيئة الإشرافية وهيئة التحرير الباحثين برفد المجلة بالموضوعات البحثية والتعريفية للمحافظة على إصدارها بصورة منتظمة لتحقيق الأهداف المنشودة ..

رئيس التحرير




دراســـات و بحـوث

ازمة الإقتصاد السوداني
الأسباب والتعافي ..
د. بدر الدين قرشي مصطفى - خبير مصرفي ...
13 - 4

دراســـات و بحـوث

محـددات الإستقرار الإقتصادي
سالية فاروق هباني - إدارة البحوث والتنمية ...
20 - 14

دراســـات و بحـوث

قياس مدى إستقلالية بنك السودان المركزى
إدارة البحوث والتنمية ...
27 - 21

دراسات و بحوث

دور نظام الحسابات القومية في قياس متغيرات الاقتصاد القومي

د. فياض حمزة محمد رملي - أستاذ جامعي , محاسب قانوني ...

28 - 36

أضواء على

سياسات بنك السودان المركزي السارية

معتصم محمد أبكر - إدارة البحوث والتنمية ...

36 - 42

أحداث إقتصادية

أحداث إقتصادية ...محلية وعالمية

نجلاء جعفر على عبدالرحيم – إدارة البحوث والتنمية...

43 - 47

مؤشرات إقتصادية

مؤشرات إقتصادية

مروة عماد محمود – إدارة الإحصاء...

52 - 56

# ازمة الإقتصاد السوداني

# الأسباب والتعافي ..






د.بدر الدين قرشي مصطفى

خبير مصـرفي


## مقدمة :

كما هو معلوم ان اهم مؤشرات قياس الاقتصاد الكلي تتمثل في العناصر المتغيرة مثل الناتج المحلي الاجمالي ومعدل التضخم وسعر الصرف .

ويعتبر التضخم احد العلل الرئيسية والمؤثرة في الاقتصاد الكلي , ويعزى التضخم في الغالب الى الزيادة في عرض النقود بمعدل يفوق الزيادة في عرض السلع والخدمات . وبما ان تصاعد معدلات التضخم يعني الزيادة المستمرة والمتراكمة في اسعار السلع والخدمات المحلية , فانه يؤثر سلبا على القدرة التنافسية لسلع الصادر واحلال الواردات , بالتالي على موقف الميزان التجاري والحساب الجاري ومن ثم من خلالهما على سعر الصرف .

تاتي اهمية ورقة العمل في ظروف بالغة التعقيد من ازمة سياسية وازمة اقتصادية في كل مناحي الحياة , تعتبر كمحاولة لتشخيص اسباب الازمة الاقتصادية والبحث عن المعالجات اللازمة لتلافي التدهور في الاقتصاد ومن ثم التعافي .

تعتمد هذة الدراسة على البيانات والمعلومات الثانوية من التقارير المعتمدة لدى بنك السودان المركزي , بالاضافة الى الملاحظات والاستماع الى وجهات النظر من اقتصاديين وخبراء مصرفيين ورجال اعمال عبر جلسات استماع , وستستخدم الدراسة الاساليب الوصفية في عرض وتحليل البيانات.

تتناول هذة الورقة في الجزء الاول تحليل المشكلة الهيكلية في الاقتصاد تحديد اسبابها , في الجزء الثاني يستعرض اداء السياسات المالية والنقدية والتمويلية , والجزء الثالث تتناول بالتحليل العوامل المؤثرة على اداء الاقتصاد الكلي , والجزء الرابع يلخص اهم النتائج , والجزء الخامس يختتم بحزمة من السياسات والاجراءات المالية النقدية التجارية لتلافي التدهور في الاقتصاد .

### اولاً : المشكلة الاقتصادية واسبابها :

يعتبر التضخم من العلل الرئيسية التي تؤدي الى الاختلالات والتشوهات في الاقتصاد الكلي , وبالتالي يؤدي الى عدم الاستقرار المالي والاقتصادي في الدولة , وبما ان الطلب على سلع الواردات



في اقتصاديات الدول النامية طلب غير مرن بطبيعته فإن اثار التضخم لا يحد من الطلب على النقد الاجنبي بل يؤدي الى المزيد من الضغوط على الاحتياطيات النقدية الخارجية وله التاثير المباشر على سعر الصرف مما يزيد من تفاقم الخلل في الاقتصاد الكلي .

إن التطورات السالبة في العناصر المتغيرة والمحركة للطلب الكلي تؤدي الى الاختلال في الاقتصاد الكلي خاصة في توظيف الموارد وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية المختلفة , ربما يدفع ذلك الوضع لتدخل الدولة للتحكم في تسعير بعض السلع والخدمات او دعم السلع الاستراتيجية مثل القمح والدقيق والمواد البترولية وحماية المستهلك , او ربما وضع قيود ادارية على حرية التجارة الخارجية واسعار الصرف مما يؤدي الى تشويه في هيكل الاقتصاد وبالتالي الي تعويق حركة الاقتصاد وتجفيف مصادر التدفقات النقدية من العملات الحرة . وبما ان هنالك علاقة وثيقة بين العامل النفسي ( عدم اليقينية ) معدلات التضخم والتذبذب في اسعار الصرف وضعف التحويلات الخارجية للداخل , فانه يؤدي الى تطور سالب في معدلات التضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الحرة , يؤدي حتما الي المزيد من التفاقم في تدهور الاستقرار المالي والاقتصادي , ويعمل على تشجيع المضاربات في السلع والاراضي والمتاجرة في العملات الحرة مما يساعد على تزايد نشاط السوق غير المنظم.

كما أن الميل نحو استيراد السلع الاستهلاكية اكبر من الميل نحو استيراد السلع الانتاجية , إذ يمثل نسبة استيراد السلع الاستهلاكية **64%** من اجمالي قيمة الواردات خلال الفترة ( 2003 – 2014)

الناظر الى تركيبة اقتصادات الدول النامية ومن بينها السودان يجد ان مكونات صادراتها من السلع الاولية , ومكونات وارداتها يغلب عليها السلع الاستهلاكية , وذلك يضفي ضغوطا على حصائل الصادرات وارتفاعا في فاتورة الاستيراد مما يجعل موقف الميزان التجاري في غير صالحها , فينعكس ذلك بالضرورة على ميزان المدفوعات , فتكون اثار تقلبات الاسعار العالمية والركود والانتعاش واضحة على الميزان التجاري وميزان المدفوعات للدول النامية .

ويتضح من اداء الاقتصاد السوداني فإن عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري هما توأمان لا يفترقان منذ عدة سنوات , مما يعني ان هنالك طلبا متعاظما على النقد الاجنبي لتمويل الاستيراد الذي يفوق عائدات الصادرات .

وبالنظر الى أن سعر الصرف الذي يتغيرصعودا ونزولا لتحقيق التوازن بين العرض والطلب في سوق النقد الاجنبي , فإن سعر الدولار مقابل الجنيه السوداني ظل مرتفعا في ظل وجود العجز وعدم توفر موارد النقد الاجنبي الكافية لمقابلة الاستيراد , وعليه كان لابد من السعر التاشيري لبنك السودان المركزي ان يساير سعر السوق الموازي والذي تحدده اساسيات الاقتصاد مثل العجز في الموازنة العامة للدولة وطريقة تمويلها وثقة السوق في آفاق الاقتصاد المستقبلي

### ثانياً : اداء السياسات المالية والنقدية والتمويلية :

يتناول هذا الجزء بالتحليل تطور اداء السياسات المالية والنقدية والتمويلية خلال الفترة 2011 – 2017 ونحاول فيه الربط بين السياسات والاجراءات التي تم اتخاذها واهم العوامل المؤثرة على الاداء .

### أ- اداء الموازنة العامة :

تتكون الموازنة العامة للدولة من الايرادات والمنصرفات العامة ويمكن ان تحقق فائضا او عجزا ، وتهدف الموازنة العامة لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية وتشمل زيادة الانتاج وتحريك الاقتصاد بإستهداف معدل نمو حقيقي من الناتج المحلي الاجمالي , وضبط عجز الموازنة في الحدود الآمنة واستعادة التوازن في القطاع الخارجي , وتخفيف حدة الفقر وتوفير فرص العمل والحد من البطالة .

وبتحليل الاداء المالي للموازنة العامة كما يوضحه الجدول رقم (1 ) ادناه فان العجز في الموازنة سجل انخفاضا خلال السنوات الثلاث التي تلي سنة ( 2011 ) بنسب ( 18.8% ) و ( 15.6%) و (31.59%) للعام 2012 و 2013 و 2014 على التوالي وسجل ارتفاعا بنسب ( 58.4% ) و (56% ) و ( 31.1%) للعام 2015 و 2016 و 2017 على التوالي , كما سجلت نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي تراجعا في العام 2012 و 2013 و 2014 بنسب ( 3.5% ) و (1.88%) و (0.93%) , على التوالي ، بينما سجل ارتفاعا للاعوام الثلاث الاخيرة **(1.2%** و 1.6% و **1.7%** ) . وتتم تغطية العجز بنسبة عالية من المصادر الداخلية وتشمل الاستدانة من البنك المركزي وسداد الضمانات الحكومية والصكوك الحكومية . وذلك لما له من اثار سالبة في اداء السياسات النقدية كما يرد في الفقرة ( ب ) .

**الجدول رقم ( 1 ) الاداء المالي للموازنة العامة**

( المبالغ بملاين الجنيهات )

| البند/ السنة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 - اجمالي الايرادات | 22766 | 22168 | 34311 | 51215 | 54499 | 57865 | 77054 |
| 2 - اجمالي المصروفات | 32193 | 29821 | 40768 | 55632 | 61497 | 68783 | 91368 |
| 3 - فائض / عجز | (9427) | ( 7653 ) | ( 6457 ) | ( 4417 ) | ( 6998 ) | ( 10918 ) | ( 14314 ) |
| 4 - معدل التغير ( % ) | 24.26 | (18.8) | ( 13.6 ) | (21.6 ) | 58 | 56 | 31.1 |
| 5 - نسبة العجز / الناتج المحلي الاجمالي | 4.1 | 3.5 | 1.88 | 0.93 | 1.2 | 1.6 | 1.7 |
| 6 - نسبة تمويل العجز من مصادر داخلية % | 99.4 | 70.4 | 83 | 80 | 105.8 | 89.7 | 97.3 |
| 7 - نسبة تمويل العجز من مصادر خارجية % | 0.6 | 29.6 | 17 | 20 | ( 5.8 ) | 10.3 | 2.7 |

المصدر : التقارير السنوية لبنك السودان المركزي .

### ب- أداء السياسات النقدية :

تهدف السياسات النقدية الي تحقيق الاستقرار في المستوى العام للاسعار عن طريق إحتواء التضخم , بإنتهاج سياسة نقدية تحد من السيولة الفائضة في الاقتصاد باستهداف معدل نمو اسمي في عرض النقود ومعدل حقيقي من الناتج المحلي الإجمالي.

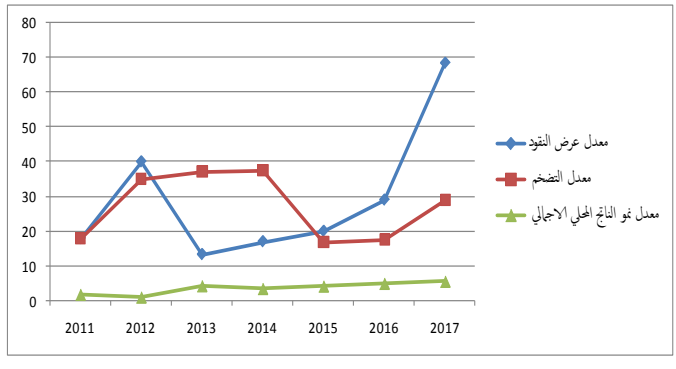
يتضح من الجدول رقم ( 2 ) ادناه ان هنالك تحسن ملحوظ في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الاعوام 2013 – 2017 , يلاحظ ان معدل التضخم بلغ **37.1%** في العام **2013** بالرغم من الانخفاض في معدل نمو عرض النقود ، ويعزى ذلك لتطبيق الاجراءات الاقتصادية اهمها تخفيض سعر صرف المعاملات الحكومية ورفع الدعم جزيئا عن المحروقات , كما يلاحظ الارتفاع في معدل نمو عرض النقود في العام **2017** حيث بلغ **68.4%** ويعزى ذلك الي ارتفاع حجم مشتريات الذهب بواسطة البنك المركزي والاستدانة المؤقتة ، لكن بالرغم من التوسع الكبير في عرض النقود الا ان معدل التضخم سجل ارتفاعا بنهاية **2017** إذ بلغ **29.1%** . ، ولما ذلك من اثار سالبة في اداء الحساب الخارجي كما يرد ذكره في الفقرة ( ج ) ادناه .

**الجدول رقم ( 2 ) اداء السياسات النقدية**

| البند / السنة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الناتج المحلي الاجمالي(مليون جنيه) | 186689 | 243412 | 342803 | 475828 | 582937 | 693514 | 823938 |
| معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي(%) | 1.9 | 1.1 | 4.4 | 3.6 | 4.3 | 5.1 | 5.7 |
| معدل التضخم( % ) | 18 | 35.1 | 37.1 | 37.5 | 16.9 | 17.6 | 29.1 |
| عرض النقود ( مليون جنيه ) | 41853 | 58663 | 66446 | 77739 | 93642 | 120800 | 203367 |
| معدل نمو عرض النقود( % ) | 17.9 | 40.2 | 13.3 | 17 | 20.5 | 29 | 68.4 |

المصدر : بنك السودان المركزي .

**الشكل رقم (1) علاقة عرض النقود والتضخم ونمو الناتج المحلي الاجمالي**




**ج- اداء القطاع الخارجي :**

يلاحظ من الجدول رقم (3) ادناه التدهور الملحوظ في موقف القطاع الخارجي خلال الفترة 2012 – 2017 ، ويعزى ذلك الى خروج عائدات النفط من موارد الاقتصاد السوداني بعد انفصال جنوب السودان ، حيث سجل الموقف عجز متباين في الميزان التجاري وصافي الحساب الجاري . مما انعكس سلبا على عدم قدرة الدولة على الايفاء بسداد الدين الخارجي كما سيرد ذكره في الفقرة ( د ) ادناه .

**جدول رقم ( 3 )**

**اداء ميزان المدفوعات خلال الفترة 2011 – 2017**

( مليون دولار )

| البند / السنة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| موقف ميزان المدفوعات | ( 644 ) | ( 0.4 ) | 17.6 | 15.1 | 38.4 | (18.7) | (12.8) |
| صافي الحسابات الجاري | 143.2 | (6563) | (5398) | (4849) | (5460) | (4127) | (5102) |
| اجمالي الصادرات | 9655 | 3367 | 4789 | 4350 | 3169 | 3093 | 4061 |
| اجمالي الواردات | 8127 | 8338 | 8728 | 8106 | 8368 | 7324 | 8246 |
| صافي الميزان التجاري | 1528 | (4970) | (3938) | (3756) | (5199) | (4231) | (4185) |

**د- الدين الخارجي :**

يتضح من الجدول ادناه تصاعد حجم الدين الخارجي, وان مؤشرات استدامة الدين الخارجي عالية مقارنة بالنسب المتعارف عليها دوليا .

### ج-جدول رقم (4) الدين الخارجي

| البند / السنة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| اجمالي الدين الخارجي ( مليون دولار ) | 39,800 | 41,400 | 43,000 | 46,600 | 43,900 | 45,400 | 47,100 |
| نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي الاجمالي(%) | 57 | 62.7 | 70.7 | 53.3 | 45 | 40 | 45 |
| نسبة الدين الخارجي لاجمالي الايرادات العامة (%) | 467 | 838 | 618.1 | 523 | 484 | 489 | 409 |
| نسبة الدين الخارجي لاجمالي الصادرات(%) | 411.9 | 1229 | 1077 | 914.5 | 1385 | 1468 | 1323 |

المصدر : التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

* النسبة المعيارية : ( 30%) لمؤشر الناتج المحلي الاجمالي و (100%) لمؤشر الصادرات و (200%) لمؤشر الايرادات العامة .
* يعرف ميزان المدفوعات بانه بيان احصائي تتم فيه المعاملات المالية الخارجية بين الجهات المقيمة وغير المقيمة خلال فترة زمنية محددة , ويتكون ميزان المدفوعات من الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي والاصول الاحتياطية وبند الاخطاء والمحذفات .

### هـ- السياسات التمويلية :

1 - تهدف السياسات الى تشجيع المصارف على التوسع في منح التمويل المصرفي للقطاع الخاص بالتركيز على القطاعات ذات الاولوية ( الزراعة و الصناعة والصادر ) ، و يتضح من الجدول رقم ( 5 ) ان التمويل الحكومي من القطاع المصرفي ظل مزاحما لتمويل القطاع الخاص ، حيث استمر في التصاعد الى ان بلغ 95.7 % ، مما اقعد دور القطاع الخاص بالنهوض في القطاعات الانتاجية ، ومما انعكس ذلك سلبا على توزيع التمويل للانشطة الانتاجية كما سيرد ذكره في (2) ادناه .

### جدول رقم ( 5 ) التطور في منح التمويل المصرفي

( مليون جنيه )

| البند / السنة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ( 1 )اجمالي التمويل المصرفي | 22867 | 30482 | 37657 | 44321 | 54193 | 83355 | 125080 |
| ( 2 )تمويل القطاع الحكومي | 14218 | 18354 | 28927 | 34911 | 42124 | 54216 | 76439 |
| ( 3 )صافي تمويل القطاع الخاص | 20443 | 28036 | 34445 | 39207 | 45555 | 57352 | 79854 |
| ( 4 )نسبة% ( 3 ) : ( 2 ) | 69.6 | 65.5 | 84 | 89 | 92 | 94 | 95.7 |

### 2 - تدفق التمويل المصرفي حسب الانشطة الاقتصادية :

يتضح من الجدول رقم (6) ضعف مساهمة التمويل المصرفي في الانشطة الانتاجية ، حيث بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في المتوسط **18.3%** ومساهمة القطاع الصناعي 13.4% ومساهمة قطاع الصادر **3.9%**

جدول رقم (6) تدفق التمويل المصرفي حسب الانشطة الاقتصادية %

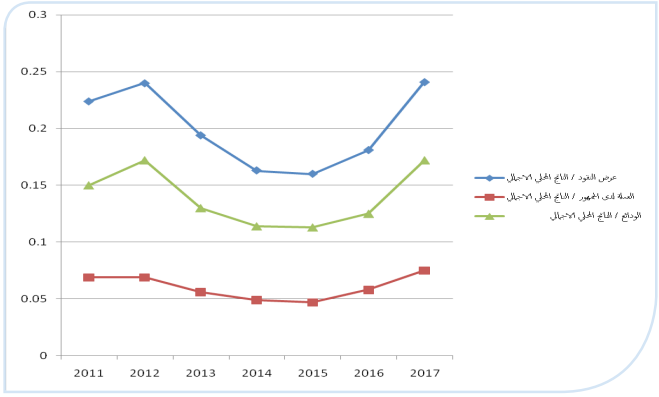
| النشاط | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الزراعة | 13.2 | 14.8 | 19.9 | 15.7 | 20.5 | 22.7 | 21.1 |
| الصناعة | 10.2 | 12.6 | 16.2 | 13.3 | 14.6 | 11.3 | 15.8 |
| الصادر | 3.3 | 3.4 | 6.7 | 4.6 | 4.1 | 2 | 3.5 |
| النقل التخزين | 5.9 | 8.1 | 10.2 | 5.8 | 4.6 | 4.2 | 5.8 |
| التجارة المحلية | 15.5 | 13.2 | 12.9 | 17 | 18.3 | 19.9 | 12.1 |
| الطاقة والتعدين | 0.1 | 0.3 | 1.4 | 1.6 | 0.7 | 1.1 | 2.3 |
| العقارات والتشيد | 9.9 | 11 | 9 | 9.9 | 11 | 11.8 | 14.7 |
| الاستيراد | 6.7 | 3.2 | 5.6 | 7.7 | 2.9 | 3.6 | 2.9 |
| أخرى | 35.2 | 33.4 | 18.1 | 24.4 | 23.3 | 23.2 | 21.9 |
| المجموع | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 |

3- **التعمق النقدي :** يعكس التطور و التعامل مع الجهاز المصرفي ويرتبط بمدى فاعلية السياسة النقدية , ويعزى انخفاض درجة تعامل الجمهور مع النظام المصرفي لانخفاض مستوى الدخل وعدم انتشار الوعي المصرفي وضعف العائد على الودائع الاستثمارية ارتفاع معدل التضخم . الإ أنه عاود الارتفاع في عام 2017 .

جدول رقم ( 7 ) التعمق النقدي

| البند / السنة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عرض النقد / الناتج المحلي الاجمالي% | 0.224 | 0.240 | 0.194 | 0.163 | 0.160 | 0.181 | 0.247 |
| العملة لدى الجمهور/ الناتج المحلي الاجمالي % | 0.069 | 0.069 | 0.056 | 0.049 | 0.047 | 0.058 | 0.075 |
| الودائع / الناتج المحلي الاجمالي % | 0.150 | 0.172 | 0.130 | 0.114 | 0.113 | 0.125 | 0.172 |

**شكل رقم ( 2 ) التعمق النقدي خلال الفترة( 2011 – 2017 )**




## ثالثاً : أثر اداء السياسات المالية النقدية على مؤشرات الاقتصاد الكلي :

### 1 - اداء السياسات المالية ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي :

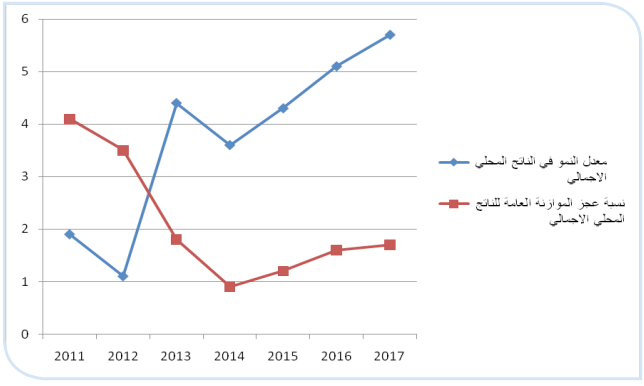
يتضح من الشكل رقم ( 3 ) انه كلما ارتفع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي انخفضت نسبة العجز في الموازنة للناتج المحلي الاجمالي .

الافتراض : الزيادة في معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي تؤدي الى خفض عجز الموازنة

**جدول رقم ( 8 ) يوضح العلاقة بين نسبة عجز الموازنة للناتج المحلي الاجمالي الى معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي**

| البند / السنة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي( % ) | 1.9 | 1.1 | 4.4 | 3.6 | 4.3 | 5.1 | 5.7 |
| نسبة عجز الموازنة العامة للناتج المحلي الاجمالي( %) | 4.1 | 3.5 | 1.8 | 0.9 | 1.2 | 1.6 | 1.7 |

**الشكل رقم ( 3 ) يوضح العلاقة بين عجز الموازنة و النمو في الناتج المحلي الاجمالي**




### 2 - اداء السياسة المالية ومعدل التضخم :

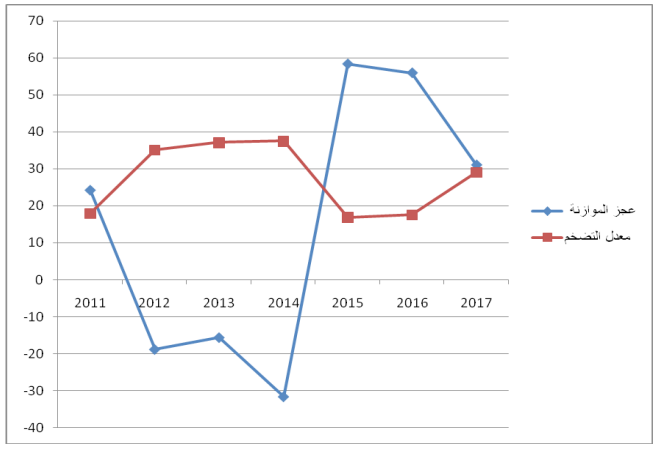
الانخفاض في عجز الموازنة يؤدي الى خفض معدل التضخم , الإ ان الانخفاض في نسبة التغير في عجز الموازنة لم يصحبه انخفاض في معدل التضخم في عام **2013** .

**جدول رقم ( 9 ) العلاقة بين التغير في عجز الموازنة ومعدل التضخم**

**الافتراض : الزيادة في عجز الموازنة تؤدي الى ارتفاع معدل التضخم**

| البند / السنة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| التغير في عجز الموازنة العامة ( % ) | 24.26 | -18.8 | -15.6 | -31.59 | 58.4 | 56 | 31 |
| معدل التضخم(%) | 18 | 35.1 | 37.1 | 37.5 | 16.9 | 17.6 | 29.1 |

**شكل رقم ( 4 ) العلاقة بين معدل التغير في عجز الموازنة العامة ومعدل التضخم .**

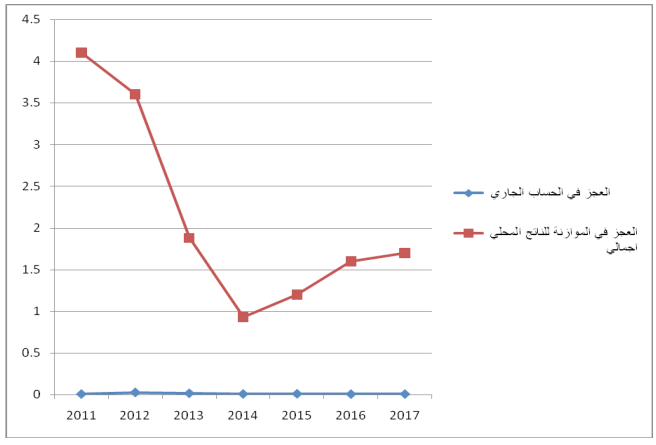



**3 - العجز في الموازنة والحساب الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي :**

**جدول رقم ( 10 ) العلاقة المتلازمة بين العجز في الموازنة للناتج المحلي الاجمالي و العجز في الحساب الجاري**

| البند / السنة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| العجز في الحساب الجاري/ الناتج المحلي الاجمالي(%) | 0.006 | 0.026 | 0.015 | 0.007 | 0.009 | 0.005 | 0.006 |
| العجز في الموازنة العامة / الناتج المحلي الاجمالي( % ) | 4.1 | 3.6 | 1.88 | 0.93 | 1.2 | 1.6 | 1.7 |

شكل رقم ( 5 ) يوضح ان العجز في الموازنة العامة يتلازم مع العجز في الحساب الجاري منسوبان الى الناتج المحلي الاجمالي



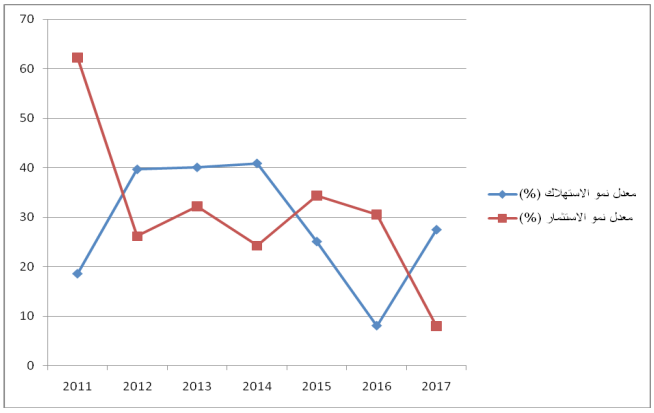

4 - النمو في النمط الاستهلاكي الاستثماري :

يلاحظ من الجدول رقم (11) ان النمط الاستهلاكي مرتفع الى ان وصل 40.8% في العام 2014 وانخفض في الاعوام 2015 و 2016 بنسبة 25% و 8% على التوالي بينما نمط الاستثمار انخفض من 62.3% في عام 2011 الى 7.9% في عام 2017 .

الجدول رقم (11) معدل نمو الاستهلاك ومعدل نمو الاستثمار

| البند / السنة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل نمو الاستهلاك ( % ) | 18.5 | 39.6 | 40 | 40.8 | 25 | 8 | 27.4 |
| معدل نمو الاستثمار ( % ) | 62.3 | 26.1 | 32.2 | 24.2 | 34.3 | 30.5 | 7.9 |

**شكل رقم (6) العلاقة بين معدل نمو الاستهلاك ومعدل نمو الاستثمار**




**رابعا : الخلاصة والنتائج :**

بتحليل العوامل المؤثرة على مؤشرات قياس الاقتصاد الكلي وتحديد الاسباب التي ادت إلى ارتفاع معدلات التضخم وعدم الاستقرار في سعر الصرف , نجد أن نقدية عجوزات الحكومة **(Monetization of government deficit)** وسيطرة اوضاع المالية العامة على الوضع النقدي **(Fiscal dominance)** ( ادى الى توسع منافذ التسرب النقدي مثل سداد الضمانات والشهادات الحكومية وتمويل المخزون الاستراتيجي وسداد الدفعيات الحكومية وشراء الذهب لمقابل تمويل السلع الاستراتجية من بترول وقمح ودقيق نيابة عن الحكومة، بالاضافة الى التوسع في التمويل المصرفي للقطاع العام والخاص وذلك ادى الى التوسع في عرض النقود ليصل68.4 % في عام **2017** . من التحليل الوصفي في البند ثالثا اعلاه يمكن



استخلاص النتائج الاتية :

- العجز المتلازم والمستمر في الموازنة العامة والحساب الجاري .
- الارتفاع المستمر في عرض النقود لمقابلة تغطية العجز و سداد التزامات الحكومة من خلال طباعة العملة ( التمويل بالعجز )
- مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في منح التمويل المصرفي .
- تراجع وضعف حصائل الصادرات مقابل الارتفاع في فاتورة الاستيراد مما ادى الى العجز المستمر في الميزان التجاري .
- الارتفاع الملحوظ في مؤشرات استدانة الدين الخارجي للناتج المحلي الاجمالي **45%** واجمالي الصادرات **1323%** .
- ضعف مساهمة التمويل المصرفي في الانشطة الانتاجية الاقتصادية ( الزراعة والصناعة والصادر ) .

## خامساً : التوصيات والخاتمة

يتطلب الاصلاح الاقتصادي حزمة من السياسات المالية والنقدية و التجارية لمعالجة الاختلالات في الاقتصاد السوداني , بناء على ما جاء من تتابع في الفقرة ( رابعاً) اعلاه توصي الورقة بالاتي :

**- السياسات والاجراءات المطلوبة للحد من التضخم :**

أ- للحد من التوسع او التسرب النقدي يمكن اتخاذ الاجراءات الاتية :

- ضبط وترشيد التمويل الحكومي من البنك المركزي (سداد خطابات الضمان والمخزون الاستراتيجي ) .
- ضبط التوسع في الاستدانة من الجهاز المصرفي لتغطية عجز الموازنة وفقاً للنسبة المسموحة بها قانوناً .
- وقف التمويل غير المباشر للحكومة عن طريق فروقات شراء وبيع الذهب .
- ضبط التمويل المصرفي للحكومة وتوجيهه للقطاع الخاص .
- رفع مؤشر تكلفة التمويل المصرفي للحد الذي يعادل معدل التضخم العام .

**ب - لامتصاص السيولة الفائضة من الاقتصاد توصي الورقة باتباع الاجراءات الاتية :**

- تقليل عجز الموازنة وتغطيتها في الحدود الامنة وفقاً للقانون .
- التوسع في اصدار الشهادات الحكومية ( صكوك التنمية صرح) كمقابلة تنفيذ مشروعات التنمية مع التخلص التدريجي من شهادات المشاركة الحكومية ( شهامة)
- التوسع في اصدار شهادات البنك المركزي (الاجارة ) .
- منع تجنيب المال العام بواسطة الشركات والمؤسسات الحكومية .
- اصدار الجنيه الذهبي لفئات **100**جنيه و **200** جنيه و **500** جنيه **1000** جنيه ( صك استثماري وقفي ) .
- مراجعة الاستثناءات الصادرة من وزارة المالية في حساب الخزينة الواحدة .
- تشجيع المصارف بوضع حوافز مجزية لاستقطاب مدخرات المواطنين .

**ج - تعزيز قدرة وزارة المالية في زيادة ايراداتها وخفض الانفاق العام وذلك بإتباع الاجراءات الاتية :**

- وقف الاعفاءات الضريبية والجمركية إلا ما نص عليه



القانون .

- وقف التحصيل الجمركي والضريبي عن طريق الشيكات الاجلة .
- وقف العمل بالمستودعات الجمركية .
- توسيع المظلة الضريبية لتشمل السوق غير المنظم كتجار العقارات والاراضي والعربات .

**تبعاً لذلك يمكن خفض الانفاق العام باتخاذ الاجراءات الاتية :**

- ترشيد واعادة هيكلة الموازنة العامة للدولة وموازنة الولايات والمحليات .
- مراجعة اولويات تخصيص الموارد بتوجيه الصرف بنسب مقدرة على التعليم والصحة والمياه والبنيات التحتية من طرق وكهرباء وخلافه
- ترشيد الصرف على الامن والدفاع .
- ترشيد الصرف العام على الفصل الاول والثاني بإعادة هيكلة الوزارات الاتحادية والولائية والمؤسسات والشركات الحكومية .
- اعادة النظر في سن المعاش .

**- السياسات و الاجراءات المطلوبة لاستقرار سعر الصرف :** - اعتماد سعر صرف محلي واقعي عن طريق الاتي :

- اعطاء المصارف والصرافات المرونة في تحديد السعر بصورة يومية .
- تقوم المصارف والصرافات يومياً بمد بنك السودان المركزي باسعار الصرف لديها .
- يقوم بنك السودان المركزي بإحتساب المتوسط الترجيحي يومياً واعلانه كمؤشر .
- يستخدم بنك السودان المركزي السعر التأشيري في معاملاته مع كافة الجهات .
- منع التلاعب والتأخير في حصائل الصادر .
- منع بيع وشراء السلع والخدمات بالعملات الاجنبية .
- تفعيل الية الاعلان الجمركي .
- توفير قدر مناسب من العملات الحرة لدى بنك السودان المركزي للتدخل في سوق النقد الاجنبي .

**السياسات و الاجراءات المطلوبة لتحسين الميزان التجاري :**

- لتعزيز قدرة تنافسية الصادرات واحلال الواردات بنسب تصل الى **15%** سنوياً يمكن تبني السياسات الاتية :
- تشجيع المصارف على تمويل الزراعة والصناعة والصادرات بنسب تصل الى **70%** من محفظة التمويل الاجمالي .
- تشجيع البحوث لتطوير وتنويع سلع الصادرات وإحلال الواردات .
- تشجيع المصدرين على تصدير السلع المصنعة .
- ازالة القيود الداخلية والخارجية لانسياب سلع الصادر .

ب - للحد من الاستيراد وخفضه سنوياً بنسبة **15%** يمكن اتخاذ الاجراءات الاتية :

- الاستمرار في منع التمويل المصرفي لاستيراد كافة انواع السلع .
- تطبيق الحظر على قائمة السلع غير الضرورية .
- تخفيف الضغوط على موارد النقد الاجنبي بترشيد مشتريات الحكومة من النقد الاجنبي من السوق الموازي.

**استقرار القطاع المصرفي : لتحقيق الاستقرار المصرفي والمالي يلزم اتباع السياسات التالية :**

- تبني سياسة تشجيعية باعادة ثقة المواطنين في التعامل المصرفي .
- رفع الوعي الادخاري والاستثماري لدى المواطنين عبر برامج توعوية .
- اعادة هيكلة المصارف الى مصارف شاملة ومصارف تنمية متخصصة .
- تشجيع الدمج والاستحواذ بين المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية .
- توجيه موارد البنوك الحكومية للعمل في التمويل الاصغر والصغير والمتوسط بنسب تص تدريجياً الى **100%** من التمويل المتاح .
- خفض نسبة تمويل القطاع الحكومي وزيادة تمويل القطاع الخاص لتصل الى **70%**
- التأكيد على استقلالية بنك السودان وانهاء الهيمنة المالية .
- تفعيل دور الهيئات الرقابية لتنظيم وتطوير الجهاز المصرفي وسوق التأمين واسواق المال والاتصالات .
- دمج المؤسسات والشركات التي تمارس عمل مصرفي و الهيئات التنظيمية والرقابية .
- مواكبة ثورة تقنية المعلومات في مجال العمل المصرفي والمالي.
- تطبيق نظم الدفع الالكترونية في كافة المجالات بتحقيق الشمول المالي بنسبة **50%**
- تأهيل وتدريب الكادر البشري في القطاع المصرفي والمالي مع تخصيص برامج لتطوير وتنمية قدرات القيادين .
- تفعيل اليآت الرقابة المصرفية والمالية وتقوية انظمتها المكتبية.

**السياسات التجارية : لتنظيم وتطوير تجارة الذهب والتجارة الداخلية يمكن اتخاذ السياسات الاتية :**

1. تخلص بنك السودان تدريجياً من شراء الذهب وبيعه الى شراء حصائل الصادر .
2. انشاء بورصة الذهب والسلع الاخرى .
3. حصر التجارة الداخلية من السلع على المواطنين ومنع الاجانب ووكلائهم .
4. تفعيل دور تنظيم ورقابة البورصات .

## وختاماً :

لتنفيذ هذا البرنامج لابد من خطة عمل تستند على إدارة سياسية وقاعدة داخلية عريضة ودعم اقليمي ودولي , ويمكن بتطبيقها على مدى خمس سنوات تحقيق نتائج إيجابية ممثلة في معدل نمو مستدام من الناتج المحلي الاجمالي وتراجع معدل التضخم الى رقم احادي واستقرار وثبات في سعر الصرف .

## المراجع :


1. د. عبد الوهاب عثمان شيخ موسى , منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان , الجزء الثاني , نوفمبر **2012** .
2. د. بدر الدين قرشي مصطفى , مجلة المصرفي ، بنك السودان المركزي ، يناير **2015.**
3. د. مهدي عثمان الركابي , مجلة المصرفي ، بنك السودان المركزي ،ديسمبر **2016.**
4. د. ابراهيم البدوي. **2012**
5. د. موسى الفاضل مكي , مجلة المصرفي ، بنك السودان المركزي , ديسمبر **2016.**
6. د. ابراهيم البدوي ، **2012**
7. دليل احصاءات مالية الحكومة **GFS** ، صندوق النقد الدولي ، 2001 .

# محددات الإستقرار الإقتصادي






سالية فاروق هباني

ادارة البحوث والتنمية

## مقدمة

تحتل سياسات الاستقرار الاقتصادى أهمية كبيرة فى المدارس الاقتصادية لما لها من تاثير على مجمل النشاط الاقتصادى، وقد ازدادت هذه الاهمية بعد الازمة الاقتصادية الكبرى 1929-1933 التى عصفت بالمنظومة الراسمالية والتى تساقطت معها المسلمات الكلاسيكية كاستحالة وجود بطالة دائمة وآلية عمل اليد الخفية والدور الحيادى للدولة وسيادة قانون ساىLaw Says فى الاسواق. وقد أدت هذه الظروف الى ظهور المدرسة الكينزية لتنشل الراسمالية من هذه الازمة وتلاقى رواجاً بين الاقتصاديين المحدثين. وقد اعطت المدرسة الكينزية دوراً كبيراً للسياسة المالية المرنة فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى وذلك عن طريق عوامل الاستقرار الذاتية. وفى عقد الستينيات من القرن الماضى حدث تحول كبير فى قبول فاعلية السياسة المالية بعد ان نشر مليتون فريدمان واسكواز(Schwartz) كتابهما عن التاريخ النقدى للولايات المتحدة الامريكية فى عام 1963 الذين بينوا من خلاله ان سبب الازمة الاقتصادية الكبرى يعود الى عوامل نقدية وليس كما اعتقد كينز بانها تعود الى نقص الاستثمار وما يتبع ذلك. واعتقد فريدمان ان السياسة المالية عقيمة فى تاثيرها على النشاط الاقتصادى ورأى ان اتباع سياسة نقدية تعتمد على سياسة النمو النقدى الثابت كفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادى، لذا قد دار جدل واسع بين الكنزيين والنقديين حول جدوى او فاعلية اى من السياستين فى تاثيرهما على النشاط الاقتصادى. ويرى بعض الاقتصاديين بعدم جدوى كل من السياستين النقدية والمالية لذا فهم يدافعون عن السياسة الدخلية والتى تصمم للحد من ارتفاعات الاسعار والاجور. ويدافع اخرون عن سياسة سعر الصرف فى تحقيق الاهداف الاقتصادية الكلية المتمثلة بتحقيق التوازن الداخلى والخارجى.

مما سبق وعلى الرغم من ضرورة تحقيق الاستقرار الاقتصادى، الاانه ليس هناك اتفاق بين الاقتصاديين على اى من تلك السياسات هى الاكثر فاعلية، والسياسات الواجب اتباعها لتحقيق الاستقرار الاقتصادى .عليه لا بد من معرفة محددات الاستقرار الاقتصادى فى السودان وتحليل العوامل المؤثرة فيه ، بالاضافة الى السياسات المالية والنقدية المطلوبة فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى.

## تعريف الاستقرار الاقتصادى

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم العوامل التي تحقق الاستقرار في الدولة. فالدولة التي تتمتع ببنية اقتصادية قوية تنمو باستمرار بالتوازي مع المتغيرات الأخرى القادرة على التعامل مع/أو على الأقل امتصاص آثار الصدمات الاقتصادية سواء كان مصدرها المتغيرات الداخلية أو الخارجية.

من أهم الأهداف التي تسعى كل الدول الى تحقيقها رغم اختلاف الأسس التي تقوم عليها تنظيماتها الاقتصادية هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي والذى يعنى تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم، أى التوصل إلى إنتاج أكبر قدر ممكن من الناتج المحلى الاجمالى أو الدخل القومي الحقيقي، أى أعلى مستويات استغلال للموارد الاقتصادية المتاحة للاقتصاد القومي (وبالذات أقصى درجات التشغيل للقوة العاملة فى المجتمع) وفى ذات الوقت المحافظة على قيمة النقود ومنع ظهور ارتفاع تضخمي في الأسعار نتيجة لطلب فجائي زائد عن العمالة الكاملة، ومواجهة الكساد أو الركود نتيجة انخفاض حجم الطلب الكلى. وهكذا يهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي إلى تجنيب المجتمع الآثار السيئة التي تترتب على التضخم والتي من أهمها: انخفاض القوة الشرائية للنقود،والإضرار البالغ بمستوى المعيشة لذوى الدخل المحدود، وكذلك الآثار الضارة التي تترتب على الركود أو الكساد والتي من أهمها ارتفاع معدلات البطالة وتوقف النشاط الإنتاجي .

أذن الاستقرار الاقتصادي يعنى الحفاظ على المؤشرات الاقتصادية الكلية عند مستوى جيد دون تراجع . بهذا المعنى لا يعتبر الاستقرار الاقتصادي فقط هدفاً لمنظومة السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، وإنما يعتبر أيضاً فى ذاته منظومة متعددة العناصر متشابكة الأبعاد ومتنوعة الأنشطة ومن المنطقي أن يرتبط الاستقرار الاقتصادي بالتوازن الاقتصادي فى المجتمع وأن تتحقق حالة لا توجد معها أى أسباب تدعو إلى إحداث تغيير في الوضع الاقتصادي الذي تم التوصل أليه.، ولذلك نجد أن معظم التحليلات الاقتصادية تفترض ان المتغيرات الاقتصادية تتجه نحو نقطة التعادل التى يتساوى فيها العرض الكلى مع الطلب الكلى .

## مهددات الاستقرار الاقتصادى:-

تتلخص مهددات الإستقرار الإقتصادي بصفة عامة في الآتي:

1 - التخلف الاقتصادي واستمرار التحديات الاقتصادية الذاتية والبيئية كانخفاض مستوى الناتج المحلي واقترانه بخلل في التوزيع واستمرار العجز في الميزانية وارتفاع نسبة البطالة والتضخم وانتشار الفساد المالي والإداري وارتفاع المديونية الخارجية وضعف الناتج الصناعي والزراعي وانخفاض مستوى المعيشة للمواطنين...الخ

2 - وجود عقبات وتحديات اقتصادية خارجية كالحصار الاقتصادي والمقاطعة التجارية مثلما حدث في فى السودان من قبل الولايات المتحدة الامريكية فى بداية التسعنيات من القرن الماضى .

3 - التدخل الخارجي في صناعة القرار السياسي والاقتصادي من قبل المؤسسات الدولية أو المنظمات التجارية العالمية أو الشركات العالمية الكبرى.

4 - التبعية الاقتصادية الصريحة للخارج كالاعتماد على المعونات والمساعدات والاستثمارات الخارجية

5 - عدم وجود الخطط الاقتصادية المرنة التي تستطيع الدولة من خلالها التعامل مع المتغيرات الاقتصادية الدولية كالعولمة والشروط القسرية للانضمام لمنظمة التجارة العالمية .

وفي حال الاقتصاد السودانى نجد بأنه يعاني من معظم تلك الاختلالات بشكل متفاوت إلا أن هناك عوامل ثابتة وهامة يعاني منها الاقتصاد السودانى ظهرت بوضوح بعد إنفصال الجنوب.



تتمثل محددات الاستقرار الاقتصادى فى السودان فى عدم استقرار مصادر الدخل، والديون الخارجية، والتضخم.

### أولاً : عدم استقرار مصادر الدخل:

عانى الاقتصاد السودانى من مشكلة عدم ثبات مصادر الدخل حيث اعتمد الدولة على مصادر دخل غير ثابتة ومرتبطة بالعامل الخارجي أكثر من الداخلى، كما تعاني تلك المصادر من الشح وعدم وجود خطط اقتصادية تعمل على تطوير القطاعات الإنتاجية المختلفة ومن هذه المصادر:

## قطاع النفط:

مثل القطاع النفطي في السودان أهمية إستراتيجية بالنسبة للاقتصاد الوطنى منذ اكتشافه وتصديره نتيجة لمساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة وميزان المدفوعات بنسب كبيرة, و شهد هذا القطاع تطور متزايد منذ عام 2000م حتى فترة ماقبل الانفصال وبعدها فقدت الدولة اكثر من 80% من مساهمته.

وعليه فان كبر حجم هذا القطاع ومشاركته في الناتج المحلي الإجمالي والتي تزيد بمعدل 8% عن مساهمة القطاعات السلعية الأخرى غير النفطية مثل (الزراعة – الصناعة – البناء والتشييد – الاخرى) يجعل أي عرضة أو صدمة فيه وعدم استقراره يؤثر بشكل كبير على الاستقرار الاقتصادي.

ارتبط جزء كبير من النشاط الحكومي بالتطور في جانب النفط حيث أن الاستهلاك العام والاستثمار العام اللذان يعدان مكونان هامنا بالنسبة للاستثمار الكلي وبالتالي النمو الاقتصادي والذي يرتبط بحد كبير بالإيرادات النفطية والتي تمثل 80% من الإيرادات العامة. إذن عدم الاستقرار في معدل الإنتاج وتناقصه والتغييرات في معدل الأسعار العالمية من جهة وتداعيات الانفصال من جهة أخرى أثرت في عدم الاستقرار الاقتصادى. كما أن الصادرات البترولية وصلت إلى أكثر من 90% من صادرات السودان وبالتالي فإن انخفاض قيمتها سواء نتيجة انخفاض الإنتاج أو الأسعار سيؤدي إلى خلل في الميزان التجاري.

الجدول ادناه يوضح صادرات البترول في الاعوام 2017 و2018

صادرات البترول في كلٍ من عامي 2017 و 2018

مليون دولار

| السلـــــــع | الوحدة | 2017 | | | 2018 | | | معدل التغير% |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الكمية | القيمة | نسبة المساهمة % | الكمية | القيمة | نسبة المساهمة % | |
| البترول ومنتجاته | | | 417.2 | 10.2 | | 519.6 | 14.9 | 24.5 |
| بترول خام | برميل | 5,886,116.4 | 321.5 | 7.8 | 6,437,431.9 | 440.4 | 12.6 | 37.0 |
| بنزين | طن مترى | 123,561.7 | 65.0 | 1.6 | 104,724.9 | 50.6 | 1.5 | (22.2) |
| منتجات البترولية أخرى | » » | 80,644.8 | 30.7 | 1 | 57,713.3 | 28.7 | 1 | (6.7) |

التقرير السنوي لبنك السودان المركزي لعام 2018

من الجدول اعلاه يلاحظ إرتفاع قيمة الصادرات البترولية من 417.2 مليون دولار عام 2017 إلى 519.6 مليون دولار عام 2018 بمعدل 24.5%؛ نتيجة لارتفاع قيمة صادر البترول الخام من 321.5 مليون دولار إلى 440.4 مليون دولار بمعدل 37% نسبة لزيادة الكمية المصدرة وارتفاع الأسعار العالمية، مع انخفاض قيمة صادر البنزين من 65 مليون دولار إلى 50.6 مليون دولار بمعدل 22.2%، كما انخفضت قيمة المنتجات البترولية الأخرى بمعدل 6.7%.



## قطاع الزراعة:

شهد قطاع الزراعة في السودان تراجعاً كبيراً منذ دخول البترول إلى هيكل الإقتصاد وقيادته للصادرات السودانية، فبينما كان يحقق السودان الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية وتراجع مساهمة الناتج الزراعي في الدخل المحلي الإجمالي إلى أقل من 6% في عام 2010، وبالرغم من أن هذا القطاع يوفر حوالى75% من قوة العمل. فقد تلاحظ تراجع الإنتاج الزراعي وفي السنوات السابقة مع تزايد النمو السكاني مما يشكل هذا الوضع خطرا على الاستقرار الاقتصادي في السودان، طالما أن نسبة النمو في هذه القطاع اقل من نسبة الزيادة السكانية مما يعني وجود فجوه بين النمو السكاني ونمو القطاع والزراعي وعلى اعتبار أن قطاع الزراعة هو القطاع الأساسي الذي لا يتأثر بالتقلبات والعوامل الخارجية بدرجة كبيرة كما هو علية الحال في المصادر الاقتصادية الأخرى كالنفط والسياحة وغيرها إلا أن النمو في هذا القطاع يعد منخفض جدا كمؤشر لمخاطر اقتصادية حقيقية وانتشار للفقر. ارتفعت قيمة صادرات السلع الزراعية من 991.2 مليون دولار في العام 2017 إلى 1,114.6 مليون دولار في العام 2018 بمعدل 12.4%؛ وذلك نتيجة لارتفاع قيمة صادر السمسم والقطن بمعدل 39.6%، 14.7% على التوالي بعد أن ارتفعت الكميات المصدرة منها، مع وجود انخفاض في صادر الصمغ العربي والسلع الزراعية الأخرى بمعدل 0.9%، 18.5% على التوالي. كما موضح في الجدول أدناه

الصادرات الزراعية في كلٍ من عامي 2017 و 2018

مليون دولار

| السلـــــــع | الوحدة | 2017 | | | 2018 | | | معدل التغير% |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الكمية | القيمة | نسبة المساهمة % | الكمية | القيمة | نسبة المساهمة % | |
| السلع الزراعية | | | 991.2 | 24.2 | | 1,114.6 | 32.0 | 12.4 |
| السمسم | طن متري | 550,496.0 | 412.7 | 10.1 | 704,568.2 | 576.2 | 16.5 | 39.6 |
| قطن | بالة | 107,682.1 | 139.1 | 3.4 | 111,133.9 | 159.5 | 4.6 | 14.7 |
| صمغ عربي | طن متري | 83,615.6 | 118.4 | 2.9 | 81,421.4 | 117.3 | 3.4 | (0.9) |
| أخرى | قيمة | - | 321.0 | 7.8 | - | 261.6 | 7.5 | (18.5) |

التقرير السنوي لبنك السودان المركزي لعام 2018

## تحويلات العاملين السودانيين بالخارج

مثلت تحويلات العاملين السودانيين في الخارج وخاصة في دول الخليج العربي أهم مصادر النقد الأجنبي وأهم مصادر الدخل في الإقتصاد السودانى خلال عقدي السبعينات والثمانيات من القرن الماضى، ولكن تراجعت الاهمية النسبية لتحويلات السودانيين العاملين بالخارج بعد اكتشاف وتصدير البترول فى عام 1999، حيث جاء فى المركز الثالث من قائمة مصادر النقد الاجنبى بالبلاد بعد البترول والاستثمارات الاجنبية، ولكن بعد انفصال الجنوب وخروج جزء كبير من عائدات الصادرات البترولية ازدادت أهمية تحويلات العاملين بالخارج فى اطار البحث عن مصادر جديدة.

إلا أن هذا المصدر ( تحويلات المغتربين) يعد من أكثر المصادر الغير مستقرة بالنسبة للاقتصاد السودانى كونه يرتبط ارتباطا كلياً بالعوامل الخارجية مثل تأثر الدول المضيفة بالتطورات الاقتصادية والسياسية نتيجة للازمات الاقتصادية العالمية وبالتالى يتوقع انخفاض تحويلات العاملين بالخارج ، بالاضافة الى استقرار أوضاع العمالة المحلية ومستويات التوظيف وتحسن الأجور وارتفاع معدل النمو الاقتصادي وتوفر المناخ الاستثماري الملائم . كما تتأثر تحويلات المغتربين بالعوامل الداخلية مثل تذبذب سعر الصرف وتنامى الفجوة بين سعرى الرسمى والموازى وأرتفاع معدل التضخم أدت الى تراجع معدل تحويلات المغتربين عبر القنوات الرسمية .

**ثانياً : التضخم ونمو السيولة المحلية**

يعانى الاقتصاد السودانى من أرتفاع مستمر لمعدلات التضخم وارتفاع الأسعار في السلع والخدمات بعد أعلان انفصال جنوب السودان فى منتصف العام 2011 دون اتفاق مسبق فى الترتيبات الاقتصادية الشئ الذي أدى إلى نتائج سلبية في الاقتصادي السودانى ، حيث تم إيقاف تصدير النفط عبر الاراضى السودانية والذي كانت تعول عليها الدولة كمصدر ومورد رئيسي للإيرادات في الاقتصاد بعد الانفصال الى حين ايجاد مصادر أخرى لتعويض فاقد البترول.

اما فيما يختص بنمو السيولة المحلية ، كما هو معلوم لا تقتصر السيولة فى تعريفها عل النقود المتداولة لدى الجمهور إذ هى تشمل ايضاً وسائل الدفع الاخرى مثل الودائع لدى الجهاز المصرفى باشكالها وآجالها المختلفة، هذا اذا نظرنا إلى السيولة من زاوية المطلوبات .اما اذا نظرنا إلى السيولة من زاوية الموجودات فى الميزانية المجمعة للجهاز المصرفى فمكوناتها تشمل صافى الاصول الاجنبية التى تعكس تطور أوضاع ميزان المدفوعات ككل من عام الى آخر ، اضافة إلى صافى إقتراض الحكومة الذى يشمل ما تودعه الحكومة لدى البنك المركزى ناقصاً ما تستلفه منه لتمويل احتياجاتها زائداً ما يسحبه القطاع الخاص من البنوك التجارية لتمويل احتياجاته . اذن من هنا تاتى اهمية السيولة المحلية فى الاستقرار الاقتصادى .

اختلفت آراء المدارس الاقتصادية فى اهمية السيولة المحلية فى الاقتصاد بين من يرى أنها العامل الاهم فى دفع النمو الاقتصادى ورفع الاسعار وبين من يرى ان ليس لها أثر على الاقتصاد .وقد إعتمد السودان في المحافظة على الإستقرار الإقتصادي خلال العقد الماضي على نموذج نقدي كانت من أهم مكوناته التحكم في السيولة الداخلية مع الأخذ في الإعتبار النمو الحقيقي للإقتصاد.

## سعر الصرف

يمثل سعر الصرف أهمية كبيرة في أداء النشاط الإقتصادي وفي التأثير على كثير من المؤشرات الإقتصادية، وظل موضع جدل بين نظريات الفكر الاقتصادي، حيث تتعدد النظريات الاقتصادية التي تناقش العوامل المحددة له أو المؤثرة فيه. وتظل أنظمته المختلفة محل نقاش عن أفضلية نظام من غيره في مجال الاقتصاد التطبيقي بالرغم من توجّه كثير من الاقتصادات العالمية نحو تعويم أسعار صرف عملاتها الوطنية ولك لحفز النمو وزيادة تنافسية صادراتها.

نشير هنا إلى ان سعر الصرف الجنيه السودانى فى الفترة الحالية تحدده عدة عوامل اقتصادية تعكس الفجوات الاقتصادية لبنية الاقتصاد السودانى وأهمها فائض الطلب الإجمالي، مما يستنتج منه أن استمرار وجود فجوة الطلب الكلي في الاقتصاد المحلي يفسر استمرار ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية، وعدم اليقينية من الاوضاع الاقتصادية بعد الانفصال وما صاحبها من المضاربات فى سوق النقد الاجنبى، بالاضافة الى الاوضاع فى المدفوعات ومستوى الأسعار المحلية .

## أرتفاع معدلات البطالة

وفق تعريف منظمة العمل الدولية فإن العاطل عن العمل هو كل إنسان قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند الأجر السائد ولكن دون جدوى .

تعتبر مشكلة البطالة في الوقت الراهن من أكبر المشاكل التي تواجه الاقتصاد السودانى بسبب تراجع دور قطاعات الانتاج الحقيقى مثل الزراعة والصناعة من المساهمة في تشغيل العاطلين عبر برامج معينة، بالاضافة إلى فقدان جزء مقدر من العاملين فى قطاع النفط. عليه ينبغى اتخاذ اجراءات وسياسات وحلول إستراتيجية للحد من انتشار ظاهرة البطالة من خلال الاستثمار في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وهذا يقتضي تصحيح البيئة الاقتصادية والتنمية المتوازنة لقطاعاته واستقدام التكنولوجيا الملائمة وتعزيز دور التمويل فى التنمية الاقتصادية وبالتالى خلق فرص العمل فى الاقتصاد .

### 3/ الديون والمساعدات الخارجية

أدى الإفراط في الديون الخارجية إلى ظهور أزمة المديونية الخارجية وعجز الدولة عن الوفاء بسداد ديونها للعالم الخارجي . تعتبر الديون الخارجية إحدى أهم المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد السودانى والتي يترتب على استمرارها عواقب وخيمة في المجال الاقتصادي والسياسي وربط اعفائها بالمسائل السياسية مثل القضايا العالقة مع دولة الجنوب ومشكلة دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق مما ترتب على الدولة فى حرمان العديد من المزايا الى تقدمها المؤسسات



الدولية للتنمية . وقد ارتفعت المديونية الخارجية للسودان نهاية العام 2011 إلى 39 مليار دولار ما نسبته 260% من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من 318% من اجمالى صادرات السلع والخدمات .

## السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية المطلوبة فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى:

**اولاً :- السياسات الاقتصادية :**

يقصد بالسياسة الاقتصادية فى معناها الضيق التدخل المباشر من جانب السلطات العامة (وزارة المالية والاقتصاد الوطنى، بنك السودان، أو وزارة التجارة الخارجية والصناعة أو الوزرات الاخرى ذات الصلة) فى حركة النظام الاقتصادي عن طريق الرقابة المباشرة للمتغيرات الاقتصادية الأساسية فى الاقتصاد القومي مثل الإنتاج، الاستثمار، الأجور، الأسعار، التشغيل والعمالة، الصادرات والواردات، سعر الصرف. وتشكل هذه المتغيرات الاقتصادية المذكورة منظومة متكاملة للنشاط الاقتصادي فى الدولة وذلك يعنى أن أى قرار تتخذه السلطات العامة ويكون متعلقاً بواحد من هذه المتغيرات مثلاً( خفض سعر صرف الجنيه االسودانى مقابل العملات الأجنبية) فإن ذلك سيؤثر على كافة المتغيرات فى الاقتصاد فى هذه المنظومة. وستتوقف درجة هذا التأثير وطبيعته(تأثير إيجابي أو سلبي) على عوامل متعددة من أهمها درجة مرونة الإنتاج فى الدولة . ومن ناحية أخرى فإن هذا القرار أو غيره من القرارات الاقتصادية المتعلقة ببقية المتغيرات سالفة الذكر داخل المنظومة، سيتأثر ويؤثر في ذات الوقت بالقرارات المتخذة من قبل السياسات الأخرى المالية والنقدية، وستكون المحصلة النهائية إيجابية أو سلبية (أى تحقيق الأهداف العامة للسياسة التنموية فى الدولة) طبقاً لمدى التناسق والتناغم بين كافة القرارات المتخذة فى أطار كل هذه السياسات مجتمعة (الاقتصادية والمالية والنقدية) .

**ثانياً :- السياسة المالية :**

يقصد بالسياسة المالية بصفة عامة الى استخدام السلطات المالية (متمثلة فى وزارة المالية والاقتصاد الوطنى) لإيرادات الدولة ونفقاتها من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي . وتتمثل هذه السياسة فى استخدام السياسة الضريبية والأنفاق العام والقروض العامة للتأثير فى أنشطة الدولة الاقتصادية بالطرق المرغوبة لدى عامة المجتمع .

وقد عرفها البعض بأنها السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها لإنتاج أثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف. تهدف السياسة المالية الى تخصيص الموارد بين القطاع العام والخاص واستخدامها فى تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي .

ومن مجمل التعريفات السابقة يمكن القول أن الأدوات التي يمكن للسياسة المالية أن تستخدمها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي تتمثل فى مصادر الإيرادات العامة (الضرائب والرسوم والقروض العامة، والاخرى)، وكذلك الأنفاق العام بأنواعه المتعددة (النفقات العامة التحويلية والحقيقية والإنتاجية والمركزية والمحلية ... ألخ) وهنا تأتى الميزانية العامة للدولة لتضم كافة هذه الإيرادات والنفقات العامة لتشكّل برنامجا متكاملاً لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.



**ثالثاً:- السياسة النقدية والتمويلية:**

ويقصد بالسياسة النقدية والتمويلية مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية متمثلة فى بنك السودان المركزى بهدف رقابة التمويل المصرفى والتأثير فيه سواء فيما يتعلق بالقدر المتاح منه أو بتكلفته بالنسبة لمن يطلبه أو بالشروط التى يُمنح فيه، وكذلك التأثير فى عرض النقود(حجمه) بصفة عامة، وسعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية المختلفة وذلك من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

كما يعرف البعض السياسة النقدية بأنها الرقابة التى يمارسها البنك المركزي على عرض النقود فى المجتمع، أى أن السياسة النقدية هي السياسة التي تتولى تنظيم عرض النقود، وتسمى هذه السياسة أيضاً بسياسة التمويل، وتلعب هذه السياسة دوراً لا يقل أبداً فى أهميته عن السياستين السابقتين فى تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

والأدوات التي يمكن للسياسة النقدية والتمويلية استخدامها والتى تتميز بالتنوع والتعدد وأهمها، سعر الفائدة(هوامش المرابحات)، سعر الصرف، الإصدار النقدي، سعر الخصم، عمليات السوق المفتوحة، الاحتياطي النقدي القانونى، الرقابة المباشرة على التمويل المصرفى .

## الخاتمة

على الرغم مما تقدم إلا أنه ليس هناك اتفاق عام بين الاقتصاديين وغيرهم على نوع الاستقرار المطلوب, حيث من يدافع عن سياسات تحقيق العمالة للاقتصاد لا يتفق مع من يرغب في السياسات التي تركز على استقرار مستويات الأسعار، وعندما يأخذ عدم الاستقرار شكل التضخم( الارتفاع في المستوي العام للأسعار) أو الانكماش, فإن هذا يتسبب في نقص الكفاءة, وعدم العدالة, حيث إن التضخم أو الانكماش يعمل على سوء توزيع الدخول بين المقرضين والمقترضين وأصحاب الدخول الثابتة ( العاملين بأجور معينة ثابتة) وأصحاب الدخول غير الثابتة من التجار وأصحاب الأراضي والعقارات وغيرهم, أضف الى ذلك أن ارتفاع مستويات الأسعار سوف يؤدي الى هروب الأفراد من استخدام العملة التي تنخفض قيمتها نتيجة لذلك, والى ضعف مقدرة الدولة على التصدير.

وهناك تحفظ حول الرغبة في الاستقرار الاقتصادي, حيث يعتقد بعض الاقتصاديين أن النمو والاستقرار متضادان وغير متكاملين, لأن الاستقرار العالي الدرجة يكون على حساب النمو, إذ إن النمو يستلزم التغيير, مما يؤدي الى عدم الاستقرار.

يؤكد صندوق النقد الدولي أهمية قيام الدول بتبني السياسات الملائمة التي يكون بمقدورها التخفيف من حدة هذه التقلبات حال حدوثها، دون التأثير على معدلات النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة من خلال التركيز على السياسات التي تستهدف تعزيز مستويات الإنتاجية والكفاءة ورفع معدلات التشغيل, وتعتبر السياسات المالية والنقدية من أهم الأدوات الخاصة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي, حيث تتمثل السياسة المالية في البرامج الحكومية الخاصة بالضرائب والإنفاق والاقتراض الحكومي, وهي تستمد أهميتها من تأثيرها على أربعة أوجه من النشاط الاقتصادي هي( الأسعار ـ الاستهلاك ـ حجم التوظف ـ توزيع الدخل), ويختلف مفهوم السياسة المالية وأهميتها في المجتمعات المتقدمة عنها في المجتمعات النامية إذ إنها تسعي في الأولي الى تحقيق استقرار الاقتصاد القومي, بينما اهتمامها الأساسي في الثانية هو توفير التمويل للتنمية الاقتصادية.

## المراجع


- التقرير السنوي لبنك السودان المركزي للعام 2018
- ورقة بحثية بعنوان الاستقرار الاقتصادي - قسم البحوث والتنمية – بنك السودان المركزي 2011

# قياس مدى إستقلالية بنك السودان المركزى


إدارة البحوث والتنمية

قسم الدراسات المتخصصة




## المقدمة:

تعتبر استقلالية البنك المركزى شرط اساسى وضرورى لتمكينه من القيام بواجباته الاساسية المتمثلة فى استقرار المستوى العام للاسعار والمحافظة على سلامة وإستقرار الجهاز المصرفى , وقد اشارت العديد من الادبيات الاقتصادية والتجارب العملية للبنوك المركزية الناجحة ان استقلالية البنك المركزى شرط ضرورى لتحقيق استقرار الاسعار ومن ثم المساهمة فى تحقيق النمو الاقتصادى، وخلصت الى ان البنك المركزى الأكثر إستقلاليةعن السلطة التنفيذية والسلطة المالية ، تصدر عنه سياسة نقدية واستقرار اقتصادي افضل.

لجأت العديد من الدول في الفترات الأخيرة إلى وضع التشريعات التي تمنح البنك المركزي المزيد من الإستقلالية، بالاضافة الى قصر وتحديد مسئوليات البنك المركزي في تحقيق هدف إستقرار الأسعار Maintaining Prices Stability. ويعتمد مطلب إستقلاليةالبنك المركزي على مشكلة عدم الإتساق الزمني لخيارات السياسيات النقدية وتاثيرها على مصداقية البنك المركزى، بالتالي إستقلاليةالبنك المركزي توفر حماية للسياسة النقدية من تأثيرات الدورات الإنتخابية والحزبية، وعليه دعمت معظم الأدبيات الإقتصادية إستقلاليةالبنك المركزي لأنها ترتبط إرتباطاً وثيقاً بإستقرار الأسعار والتضخم.

القانون الحالي لبنك السودان المركزي قانون 2002 تعديل 2012، يحتوي على بعض البنود التي تعزز إستقلالية بنك السودان المركزي، لكن لا يحدد القانون هدف واحد او اساسى مثلا إستقرار الأسعار بل تحدث عن عدة اهداف و مسئوليات للبنك. تتمثل المسئوليات الأساسية لبنك السودان المركزي وفقا لمتن قانونه في :تأمين إستقرار الأسعار والمحافظة على إستقرار سعر الصرف وكفاءة النظام المصرفي وإصدار العملة بأنواعها وتنظيمها ومراقبتها، بالإضافة إلى وضع السياسة النقدية وتنفيذها إعتماداً في المقام الأول على آليات السوق مما يساعد على تحقيق الأهداف القومية للإقتصاد القومي الكلي بالتشاور مع وزير المالية والتخطيط الإقتصادي، كما يعمل على تنظيم العمل المصرفي ورقابته والإشراف عليه والعمل على تطويره وتنميته ورفع كفاءته بما يساعد على تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية المتوازنة، أيضاً يعمل بإعتباره بنكاً للحكومة ومستشاراً ووكيلاً لها في الشئون النقدية وغيرها هذا التوسع الكبير فى الاهداف والمهام يعمل على بعثرة جهود البنك المركزى فى العديد من الاهداف مقابل اهمال هدف استقرار الاسعار وهو ال (Mandate ) الاساسى للبنوك المركزية.

على الرغم من وجود بعض البنود التي تدعم إستقلاليةبنك السودان المركزي في قانون بنك السودان المركزي (The De jure) إلا أن الممارسة العملية (The De facto) تشير إلى غياب إستقلالية البنك عليه فان الورقة تدرس وتقدم قياس لمدى إستقلاليةبنك السودان المركزى بإستخدام مقياسين الاول مقياس الاستقلال القانونى والثانى مقياس معدل دوران المحافظ .وخلصت الورقة الى ضعف إستقلاليةبنك السودان المركزى ومن ثم قدمت مجموعة من ا لتوصيات لتعزيز استقلالية البنك المركزى.

## مفهوم إستقلالية البنك المركزى

يمثل البنك المركزى أحد اهم المؤسسات الاقتصادية للدولة حيث يضع السياسات النقدية والمصرفية ويشرف على القطاع المالى الذى يوفر الموارد للعمليات والانشطة الاقتصادية , الدور المحورى للبنك المركزى يقتضى تمتع البنك المركزى بالاستقلالية. وفى الادبيات الاقتصادية هنالك نوعان من الإستقلاليةكما اورد (Debelle & Fischer-1994) الاول إستقلاليةالاهداف حيث يقوم البنك المركزى بتحديد اهداف السياسة النقدية منفردا وهذا النوع يتطلب ان تتوفر للبنك المركزى امكانيات وقاعدة بحثية ممتازة تمكنه من اختيار الاهداف الصحيحة. النوع الثانى هو الإستقلاليةالادواتية(التشغيلية) وفيها يتم تحديد الاهداف من قبل الحكومة ويترك للبنك المركزى حرية اختيار الادوات النقدية التى تمكنه من تحقيق تلك الاهداف.

الإستقلاليةالتشغيلية لا تعني الانفصال التام بين السلطة النقدية المتمثلة فى البنك المركزي والسلطة المالية انما تعنى تحييد وحماية البنك من التدخل السياسى فى عملياته وبالتالى ضبط إستخدام السياسة النقدية لتمويل الميزانية العامة (عجز الموازنة ) بما يمكنه من تحقيق اهدافه واتباع قواعد السياسة النقدية التى يتبناها. وبذلك فإن الإستقلاليةفى سياق هذه الورقة تعني ان يكون للبنك المركزي السلطات والصلاحيات الكاملة للعمل على تحقيق أهداف السياسة النقدية، من خلال (إستقلاليةإدارة البنك المركزي عن الحكومة في رسم وتنفيذ السياسة النقدية بهدف إبعادها عن نفوذ الحكومة والمصالح السياسية، بالإضافة إلى الإستقلاليةفي تنسيق سياسات البنك المركزي مع السياسات الاقتصادية الأخرى وإستقلاليةالمسؤولين الرئيسيين في التعيين وعدم الاستغناء عن خدماتهم قبل الفترة المحددة لهم بموجب القانون) اي ان للبنك المركزي الحرية في كيفية تقرير الوصول الى أهدافه، وان تكون محاولة تعطيل القرارات التي يتخذها البنك المركزي من جانب الحكومة من الصعوبة بمكان .

الاطار النظرى لفكرة إستقلاليةالبنك المركزى يستند الى نظرية عدم الإتساق الزمني (Time Inconsistency Theory ) والى العلاقة العكسية بين التضخم والتشغيل الكامل وبالتالى وجود المفاضلة بين الاهداف الكلية, مثلا تحقيق إستقرار المستوى العام للاسعار (تضخم منخفض) ام النمو الاقتصادى والتشغيل الكامل , هذه المفاضلة بين الاهداف الكلية المتعارضة احيانا دفعت بقضية إستقلاليةالبنك المركزى الى اجندة البحث الاقتصادى.كما ان فعالية السياسة النقدية تخضع لما يعرف بالتباطؤ الزمنى (Time lag) و يتعلق بانتقال اثر السياسة النقدية الى المتغيرات المستهدفة حيث ان قرار السياسة النقدية يتطلب وقتا حتى يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية ، هذه الخاصية تجعل البنك المركزى عرضة للضغوطات السياسية، حيث يهتم الساسة بالمكاسب قصيرة الأجل خصوصا عند اقتراب فترات الانتخابات لتحقيق بعض المكاسب السياسية, وبالتالى يسعى هولاء الى التاثير على البنك المركزى ودفعه الى تبنى سياسات اواتخاذ اجراءات قد لا تتسق مع اهداف السياسة النقدية المعلنة، وقد تؤدى الى فشل البنك فى تحقيق اهدافه. بعض هذه السياسات قد يكون لها اثر ايجابي فى المدى القصير واثار سالبة فى المدى المتوسط والطويل على سبيل المثال دفع البنك المركزى لتبنى سياسة توسعية قبل الانتخابات بهدف زيادة فرص التوظيف او لمقابلة بعض الصعوبات السياسة دون مراعاة للاثار التضخمية فى المستقبل. ايضا تشير التجارب العملية الى وجود اختلاف فى بعض الاحيان بين الممارسات الفعلية والنصوص القانونية حيث تفارق الممارسة الاطار القانونى الحاكم على سبيل المثال نجد نص قانونى يحكم التمويل المؤقت للحكومة ولكن عند الممارسة الفعلية نجد انه يتم استحداث بنود اخرى لتمويل الحكومة دون نصوص قانونية يستند اليها كذلك تتم جدولة متاخرات الحكومة الى ديون طويلة الاجل مثل هذه الممارسات تضعف من استقلالية بنك السودان المركزى وتقلل من فعالية السياسة النقدية.

وهكذا يتضح ان الإستقلالية تعني حرية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية دون الخضوع للاعتبارات او التدخلات السياسية من قبل الحكومة من خلال منحه حرية التصرف بشكل تام في رسم وتنفيذ سياسته النقدية، المنسجمة تماما مع السياسة المالية والاقتصادية للدولة.

## معايير إستقلاليةالبنوك المركزية

قياس درجة إستقلاليةالبنوك المركزية يتضمن صعوبة كبيرة نظرا لأنها بطبيعتها لا يمكن قياسها كميا بشكل دقيق حيث تشمل أحكاما قيمية ونسبية، مع ذلك اتفقت معظم الدراسات حول موضوع إستقلاليةالبنك المركزي على مجموعة من المعايير التي يتحدد على أساسها مدى هذه الإستقلاليةاهمها:

### إعداد السياسة النقدية:

تختلف الجهة المسؤولة عن وضع وتحديد السياسة النقدية باختلاف درجة الإستقلاليةالتي يتمتع بها البنك المركزي، ذلك ان البنك المركزي المستقل لديه صلاحيات لوضع وتحديد السياسة النقدية بموجب التفويض الذي منحه له القانون بحرية دون ان يتلقى أي تعليمات أو توجيهات من الحكومة. في حين تكون السياسة النقدية في حالات أخرى من مسؤولية الحكومة، حيث تتولى الأخيرة تقريرها وتحديد أهدافها.

## أهداف البنك المركزي:

يتمتع البنك المركزي بإستقلاليةأكبر حين يناط له- وفقا للقانون- عدد محدد من الأهداف، ويؤشر إسناد عدد كبير من المهام الى البنك المركزي ضعفاً في الإستقلاليةالتي يتمتع بها في إدارته للسياسة النقدية. وعلى العكس من ذلك فإن تحديد مهمة البنك المركزي بشكل دقيق، مع التركيز والتأكيد على تحقيق الاستقرار في القيمة الداخلية والخارجية للعملة، يعد من أهم المؤشرات الدالة على إستقلاليةهذا البنك عن الحكومة.

## التمثيل الحكومي في إدارة البنك المركزي:

يؤثر تكوين مجالس إدارات البنوك المركزية تأثيرا كبيرا على طبيعة العلاقة بين البنوك والحكومات، ففي بعض الحالات تعد هذه المجالس بمثابة قناة رسمية للحكومة لممارسة تأثيرها بصورة مباشرة على قرارات البنك المركزي. وفي كثير من الدول تقوم الحكومة بتعيين معظم، إن لم يكن كل، أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي. الأمر الذي يمكن الحكومة من ممارسة تأثيرها من خلال وجودها المباشر في تلك المجالس. وقد يتمتع ممثلو الحكومة بكافة حقوق بقية الأعضاء بما في ذلك حق التصويت على قرارات البنك المركزي ما يمنحهم قدرة أكبر في التأثير على قرارات البنك وسياساته.

## حدود البنك المركزي في تمويل الحكومة:

وضعت معظم البلدان قيودا مشددة على إمكانية اقتراض الحكومة من بنوكها المركزية، خشية ان يؤدي الإفراط في الاقتراض الى التضخم. وتمثل هذه القيود أحد المظاهر العامة للإستقلاليةالتي يتمتع بها البنك المركزي في تحديده وتنفيذه للسياسة النقدية. وقد منعت اتفاقية ماسترخت عام 1993 بصورة قاطعة تمويل عجز الموازنة في الدول الأعضاء عن طريق اللجوء الى الاقتراض من البنك المركزي، وبدأت، بالفعل، الدول الأوربية الموقعة على تلك الاتفاقية تعدل- حديثاً-قوانينها بحيث تضمنها نصوصا تمنع مثل هذا الاقتراض.

## حرية إستخدام الأدوات النقدية:

عدم قدرة البنك المركزي على إستخدام أدوات السياسة النقدية التي يراها مناسبة، ومن دون حاجة للحصول على موافقة الحكومة، يضعف من إستقلاليةالبنك المركزي. وتتفاوت قدرة البنك المركزي على إستخدام أدوات السياسة النقدية بين الدول ، ففي البعض منها يتمتع البنك بحرية كبيرة في مجال إستخدام تلك الأدوات وفي البعض الآخر يتطلب مجرد تغيير البعض منها-مثلا تغيير متطلبات الاحتياطي القانوني موافقة الحكومة.

## الاستقلال المالي للبنك المركزي:

يمثل موضوع الاستقلال المالي للبنك المركزي أهمية كبرى في دراسة علاقة البنك بالحكومة ومدى استقلاله عنها، فاشتراط الحصول على موافقة مسبقة من الحكومة على موازنة البنك المركزي قد يشكل في حد ذاته وسيلة غير مباشرة تستخدمها الحكومة للتأثير على قرارات البنك المركزي، وذلك عن طريق الحد من قدرته في الحصول على الموارد المالية اللازمة له في حالة عدم إتباعه لتوجيهاتها.

## سلطة الحكومة في تعيين وعزل إدارة البنك المركزي:

في الدول التي تتمتع فيها البنوك المركزية بدرجة عالية من الاستقلالية، نجد ان السلطات الحكومية تخضع لقيود ومحددات في مجال تعيين وإقالة محافظي البنوك المركزية، لعل أبرزها:

ضرورة وجود نسبة من التعيينات لا تتولاها الحكومة، وذلك بهدف الحد من نفوذ الحكومة في هذا المجال ومنعها من الانفراد بكافة التعيينات.

تحديد مدة البقاء في المنصب بحيث تكون طويلة نسبيا مقارنة بالدورة الانتخابية، وذلك للتقليل من تأثير الحكومة على مجلس إدارة البنك المركزي.

يشترط الحصول على موافقة البرلمان (السلطة التشريعية في البلد) عند قيام الحكومة بتعيين كبار المسؤولين في البنك المركزي.

## قياس مدى إستقلالية بنك السودان المركزى

تم تطوير العديد من المقاييس لقياس مدى إستقلاليةالبنوك المركزية مثل مقياسGrilli, Masciandaro and Tabellini (index(GMT ومقياس Bade and Parkin الخ , تستخدم الورقة مقياس The Cukierman, Webb and Neyapti index (CWN),) المطور من قبل كوكرمان واخرون ويسمى بالمقياس القانونى لإستقلالية البنك المركزى (Legal Independence Index) وهو المقياس الاكثر استخدما, ويعتمد على الاطار القانونى للبنك لقياس مدى استقلاليته ويتكون من اربعة مجموعات من الاسئلة ذات الاوزان النسبية تتضمن 16 متغيرا للقياس. المجموعة الاولى

تشمل اسئلة حول إستقلالية محافظ البنك , المجموعة الثانية عبارة عن اسئلة حول كيفية صياغة السياسة النقدية, المجموعة الثالثة اسئلة حول قيود ومحددات تمويل الحكومة ,والمجموعة الرابعة اسئلة تتعلق باهداف البنك المركزى . نتيجة القياس تقع بين 0 و 1 حيث يؤشر التقدير 0 الى إنعدام الإستقلالية فيما يؤشر 1 الى مستوي مرتفع من الاستقلالية.

جاذبية هذا المقياس تتمثل فى إمكانية الرجوع الى نصوص قانون البنك المركزى ومن ثم تحديد مدى الإستقلاليةالقانونية إستنادا على القانون. ونقطة ضعف المقياس هى انه فى بعض الدول تتوفر اطر قانونية جيدة للبنك المركزى ولكن يكون هنالك ضعف فى الامتثال وتطبيق هذه القوانين, عليه قد تشير نتيجة القياس الى مستويات مرتفعة من الإستقلالية فيما يكون الواقع على العكس من ذلك. لذلك يتم إستخدام مقياس اضافى اخر هو معدل دوران المحافظ (TOR- Turnover) حيث يتم النظر الى معدل تغيير محافظ البنك المركزى خلال عدد من السنوات حيث انه كلما انخفض معدل تغيير المحافظ كان ذلك مؤشر على إستقلالية اكبر وكلما ارتفع المعدل دل على إنخفاض فى الإستقلالية,فالمحافظ الذى يعلم انه يمكن إقالته واستبداله بسهولة - وفى سبيل سعيه للحفاظ على وظيفته قد يضطر الى الاستجابة الى ضغوطات الحكومة وبالتالى تنفيذ قراراتها حتى اذا كانت تتعارض مع الهدف الاساسى للبنك المركزى .

## نتائج القياس

بتطبيق مقياس الإستقلالية القانونية اعلاه وبإستخدام قانون بنك السودان المركزى للعام 2012 تم الحصول على درجة قياس (0.53) ويمكن القول ان هنالك درجة من الإستقلالية لبنك السودان المركزى- لكن هنالك نقطة يجب اخذها فى الاعتبار وهى انه فى بعض الدول النامية والدول الصاعدة توجد اطر قانونية جيدة لعمل البنك المركزى ولكن يوجد هنالك ايضا ضعف فى تطبيق القوانين .عند اخذ الملاحظة السابقة فى الا عتبار وإعادة القياس ليعكس الممارسة الفعلية بدلا عن النصوص القانونية تنخفض درجة القياس الى (0.40)وهى تشير الى مستويات اضعف من الإستقلالية حيث انه كلما قارب المقياس قيمة الواحد كانت هنالك إستقلاليةاكبر وكلما قارب الصفر إنخفضت درجة الإستقلالية.

لتاكيد نتيجة قياس الإستقلاليةالقانونية تم إستخدام مقياس معدل دوران المحافظ (TOR) خلال الفترة 2011 - 2018 والنتيجة معدل (0.6) وهو معدل دوران مرتفع ويعكس تدنى فى مستوى الإستقلالية اذ يشير الى ان تغيير المحافظ يتم كل سنة وسبعة اشهر فيما ينص قانون البنك على فترة 5 سنوات كدورة للمحافظ والنتيجة تعضد ما تم التوصل اليه بإستخدام مقياس الإستقلاليةالقانونية .

تم ايضا إستخدام قانون بنك السودان المركزى 2002 قبل التعديل لمعرفة ما اذا كان تعديل القانون فى 2012 ادى الى ارتفاع فى مستوى إستقلالية البنك المركزى. بتطبيق المقياس بلغت درجة القياس المتحصل عليها (0.53) وهى نفس الدرجة المتحصل عليها وفقا للقانون المعدل 2012 وبالتالى يمكن القول ان درجة الإستقلاليةالقانونية لبنك السودان المركزى (de jure) لم تتحسن نتيجة لتعديل القانون فى 2012. ولكن عند مقارنة الممارسة الفعلية (de facto) على قانونى 2002 و2012 نحصل على النتيجة ( 0.53) و ( 0.40) على التوالى اى تدهور مستوى الإستقلاليةالفعلية بعد تعديل القانون فى 2012.هذه النتيجة تدعمها نتيجة قياس معدل دوران المحافظ اذ بلغ (0.1)خلال الفترة من 2000 2009- وهو معدل منخفض ويعنى ان المحافظ يمكث دورتين قبل ان يتم تغيره مقابل معدل( 0.6) للفترة 2010 - 2018 الذى يشير الى تغيير المحافظ كل سنة وسبعة اشهر .

## مقارنة اداء بعض المتغيرات خلال مستويين مختلفين من إستقلاليةالبنك المركزى

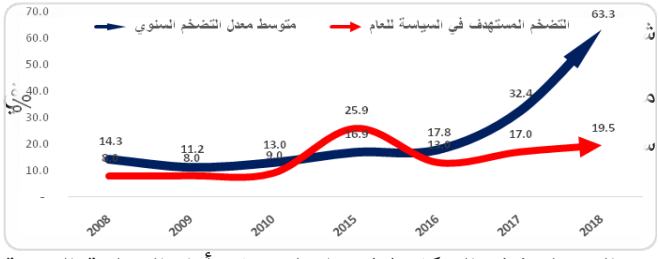
بدراسة سلوك بعض المتغيرات الاقتصادية وبالمقارنة بين فترتين ( 2008 – 2010 ) و( 2015- 2018 ) حيث تعتبر الورقة الفترة الاولى فترة بها بعض الإستقلالية للبنك المركزى والفترة الثانية فترة بها إستقلالية متدنية بناءا على نتائج القياس السابق - ونلاحظ اداء افضل للمتغيرات الكلية اثناء الفترة التى تمتع فيها بنك السودان المركزى بمستويات استقلالية اكبر ,على سبيل المثال اداء التضخم ويتفق ذلك مع نظرية عدم الإتساق الزمني التى تعتبر ان الإستقلالية هى احدى العوامل التى تؤثر على مستويات التضخم.

يوضح الجدول (1) أداء بعض المؤشرات النقدية خلال الفترة 2008 – 2018

الجدول (1) أداء المؤشرات النقدية خلال الفترة 2008 – 2018

| البيان | 2008 | 2009 | 2010 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| التضخم المستهدف في السياسة للعام % | 8.0 | 8.0 | 9.0 | 25.9 | 13.0 | 17.0 | 19.5 |
| متوسط معدل التضخم السنوي % | 14.3 | 11.2 | 13.0 | 16.9 | 17.8 | 32.4 | 63.3 |
| معدل نمو عرض النقود السنوي المستهدف في السياسة % | 24.2 | 21.0 | 22.5 | 15.3 | 19.3 | 27.3 | 18.2 |
| معدل نمو عرض النقود السنوي % | 16.3 | 23.5 | 25.4 | 20.5 | 29.0 | 68.4 | 111.8 |

يقارن الشكل (1) متوسط التضخم الفعلي مع مستويات التضخم المستهدف في سياسات بنك السودان المركزي




من الجدول (1) والشكل (1) وفيما يتصل بأداء السياسة النقدية متمثلاً في إستقرار الأسعار (معدلات التضخم) يلاحظ خلال الفترة الأولى 2008 – 2010 تسجيل التضخم لمعدلات معتدلة ويتقارب الأداء الفعلي للتضخم مع المعدلات المستهدفة في السياسة النقدية، مما يشير إلى نجاح السياسة النقدية وبنك السودان المركزي في تحقيق اهدافه، وقد تزامن هذا مع قدر من المصداقية وإستقلاليةبنك السودان المركزي في أداء واجباته ومهامه. بينما خلال الفترة الثانية 2015 – 2018 يلاحظ تسجيل التضخم معدلات متزايدة والانحراف عن الأهداف المرصودة في سياسات بنك السودان المركزي، مما يشير إلى الصعوبات التي واجهها بنك السودان المركزي في تنفيذ سياساته والقيام بواجباته ومهامه، وقد تزامن إرتفاع معدلات التضخم والانحراف عن الأهداف مع تزايد معدلات النمو النقدي متأثراً بصورة كبيرة بالتوسع النقدي نتيجة للهيمنة المالية، حيث يلاحظ أن معدل نمو عرض النقود المستهدف خلال العام 2018 حدد ب 18.2% بينما بلغ الأداء الفعلي لمعدل نمو عرض النقود 111.8% بنسبة زيادة 514.3%، فيما سجلت معدلات التضخم الفعلية خلال العام 2018 معدل 63.3% بينما المستهدف في السياسة معدل 19.5% بانحراف حوالي 224.6%.ويشير هذا الاداء إلى تأثر بنك السودان المركزي بالهيمنة المالية Fiscal Dominance وضعف إستقلاليته الأمر الذي إنعكس تماماً على أداء بنك السودان المركزي و السياسة النقدية في السيطرة على التضخم.

يوضح الجدول (2) موقف تمويل بنك السودان المركزي الموجه للحكومة خلال الفترة 2008 – 2018

الجدول (2) موقف تمويل بنك السودان المركزي الموجه للحكومة

خلال الفترة 2008 – 2018 مليون جنيه

| البيان | 2008 | 2009 | 2010 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| التمويل المؤقت للحكومة | 1,432.0 | 2,876.9 | 3,886.3 | 3,500.0 | 5,400.0 | 14,753.3 | 56,138.0 |
| خسائر الذهب | | | | 12,237.1 | 18,935.6 | 31,129.5 | 39,183.0 |
| تمويل طويل الأجل | 1,916.0 | 1,326.0 | 1,326.0 | 11,939.0 | 15,439.0 | 15,356.6 | 14,915.1 |
| إجمالي مطلوبات بنك السودان المركزي على الحكومة المركزية*1 | 5,277.1 | 6,234.4 | 8,360.0 | 35,096.5 | 48,994.8 | 68,983.1 | 125,646.8 |
| إجمالي تمويل بنك السودان المركزي **2 | 7,105.5 | 8,098.0 | 10,703.2 | 47,232.0 | 61,019.5 | 87,114.1 | 150,246.2 |
| مبلغ 15% من ايرادات الحكومة | 3,706.19 | 3,006.84 | 3,110.69 | 8,174.97 | 8,679.6 | 11,558.1 | |
| نسبة التمويل الموجه للحكومة إلى إجمالي تمويل بنك السودان % | 74.3 | 77.0 | 78.1 | 74.3 | 80.3 | 79.2 | 83.6 |
| نسبة المطلوبات على الحكومة إلى إجمالي التمويل % | 35.3 | 34.3 | 39.5 | 65.7 | 72.4 | 67.0 | 74.9 |
| نسبة التمويل المؤقت إلى إجمالي مطلوبات الحكومة % | 27.1 | 46.1 | 46.5 | 10.0 | 11.0 | 21.4 | 44.7 |

يتضح من الجدول (2) تنامى إجمالى التمويل الممنوح للحكومة بصورة كبيرة فى الفترة 2015-2018وهذا المسار المتصاعد يعكس إعتمادية كبيرة على البنك المركزى لتمويل الحكومة .كذلك يلاحظ ان نسبة التمويل الموجه للحكومة بموجب التمويل المؤقت إلى إجمالي مطلوبات بنك السودان المركزي يتجاوز في بعض الأحيان نسبة 40% من التمويل الموجه إلى الحكومة، الأمر الذي يعكس إعتماد الحكومة على تمويل بنك السودان المركزي ويؤثر على إستقلالية بنك السودان المركزي ويعكس تنامى ظاهرة الهيمنة المالية خاصة خلال الفترة 2015 2018-.

## النتائج والتوصيات:

توصلت الورقة باستخدام مؤشر الاستقلالية القانونية للبنك المركزى ومؤشر دوران المحافظ الى إنخفاض مستوى الاستقلالية الممنوح لبنك السودان المركزى, حيث بلغت درجة قياس الاستقلالية القانونية (0.40)

فيما بلغ معدل دوران المحافظ (0.6). نتائج المقياسين تشير الى انخفاض فى مستوى استقلالية البنك الامر الذى يؤثر على مقدرة البنك فى القيام بمهامه ويضعف من اداء السياسة النقدية.ترى الورقة ان ضعف الاستقلالية ينبع من عدة عوامل منها:

عدم وضوح الهدف الاساسى للبنك المركزى اذ يتضمن قانون البنك مجموعة كبيرة من البنود باعتبارها اهداف للبنك المركزى.

عدم وضوح مبررات إعفاء محافظ البنك المركزى مما يجعلها عرضة لتقديرات من يقوم بتعين المحافظ وعلى مدى تاثير السلطة المالية عليه.

القانون حدد نسبة التمويل المؤقت للحكومة الا انه فى حال عدم التزام الحكومة بالسداد تتم التسوية بالاتفاق بين وزير المالية ومحافظ البنك المركزى هذا الوضع يجعل محافظ البنك المركزى عرضه للضغط والتاثير السياسى.

لايوضح القانون كيفية فض النزاع وتعارض الاهداف حال حدوثه بين السلطتين ومن له الراى الملزم والنهائى فيما يخص السياسة النقدية.

عدم تحديد شروط تمويل الحكومة وتركها للاتفاق بين السلطتين.

السماح للبنك المركزى بشراء الاوراق المالية الحكومية من السوق الاولية.

عدم وجود شروط وقيود واضحة على التمويل غير المباشر للحكومة فى القانون.

بناءا على النتائج السابقة توصى الورقة بتعزيز استقلالية البنك المركزى من خلال تعديل قانونه بحيث يغطى نقاط الضعف المذكوره اعلاه ومراجعة نواحى القصور الاخرى بالقانون على النحو التالى:

تحديد مهام بنك السودان المركزى بصورة واضحة فى هدفى تحقيق استقرار المستوى العام للاسعار و ضمان سلامة وإستقرار الجهاز المصرفى.

الالتزام وضبط التمويل المؤقت وبنود التمويل الحكومى الاخرى ووضع الضوابط الكافية فى نص القانون وعدم تحويل الالتزامات غير المسددة الى ديون طويلة الاجل.

عدم تمثيل وزارة المالية فى عضوية مجلس إدارة البنك المركزى.

تحصين البنك من التاثيرات السياسية خاصة فيما يختص بتعين والاستغناء عن خدمات الادارة العليا مع تضمين الاسباب التى يتم بها الاعفاء فى نص القانون.

تحديد الية فض النزاع بين اهداف السلطتين المالية والنقدية واعطاء البنك المركزى القرار النهائى فيما يختص بالسياسات النقدية.

للحصول على درجة عالية من الإستقلالية لبنك السودان المركزي يجب تبني الإصلاحات التالية في النقاط المحددة في الجدول (3).

الجدول (3) مقترحات تحسين درجة إستقلالية بنك السودان المركزى

| المتغير | المقترح |
|---|---|
| مدة التعيين | ٨ سنوات |
| تعين المحافظ | يتم بواسطة مجلس ادارة البنك |
| إعفاء المحافظ | النص على عدم الاعفاء الا بعد اكمال الدورة |
| في حال الصراع بين الاهداف | ان يكون للبنك الراى النهائي في المواضيع المتعلقة باهدافه والمتعلقة بالسياسة النقدية |
| هدف البنك المركزى | ينص فى القانون على استقرار الاسعار واستقرار النظام المصرفى فقط كاهداف لبنك السودان المركزى |
| التمويل الموقت | الالتزام الصارم بما حدده القانون |
| التمويل عن طريق الاوراق المالية | عدم السماح به |
| شروط التمويل ( الفترة / التكلفة ) | يتحكم فيها البنك المركزى |
| حدود الاستدانة من البنك المركزى معرفة ك: | قيمة نقدية ($$$$$) جنيه |
| استحقاق القروض | لا يتجاوز ٦ اشهر ومنع الاستدانة طويلة الاجل |
| سعر الفائدة على الحكومة | يجب وضع تكلفة على استدانة الحكومة |
| شراء وبيع الاوراق الحكومية فى السوق الاولية | عدم السماح للبنك |

## المراجع


Central Banking ,Theory and Practice in, Sustaining Monetary and Financial Stability, THAMMARAK MOENJAK

Measuring Central Bank Independence: Ordering, Ranking, or Scoring? 2008،King Banaian ،St. Cloud ,State University

CENTRAL BANK INDEPENDENCE, TRANSPARENCY AND،ACCOUNTABILITY INDEXES: A SURVEY ،Florin Cornel DUMITER 1

Measuring the Independence of Central Banks and Its Effect on Policy Outcomes Alex Cukierman, StevenB. Webb, and Bilin Neyapti،1992

Central Bank Independence Indexes in Economic .Analysis: A reappraisal U Hiroshi Fujiki

Measuring central bank independence: a tale of subjectivity and of its consequences By Gabriel Mangano , 1998

تقييم العلاقة بين البنك المركزى والبنوك الاسلامية في ظل هيمنة البنوك التقليدية على الساحة المصرفية ،دراسة حالة الجزائر ، مطهرى كمال

قانون بنك السودان المركزى 2012


(Footnotes)

10 * إجمالي مطلوبات بنك السودان المركزي على الحكومة المركزية تتضمن ( التمويل المؤقت ،الاوراق المالية، خسائر الذهب ،تمويل طويل الاجل ،ديون انفصال جنوب )

20 ** إجمالي تمويل بنك السودان المركزي( الحكومة المركزية ، المؤسسات العامة ،البنوك التجارية )



# دور نظام الحسابات القومية في قياس متغيرات الاقتصاد القومي







د / فياض حمزة رملي

أستاذ جامعي – محاسب قانوني
مستشار مالي


## المقدمة :

**يعتبر نظام الحسابات بشكل عام أداة هامة ورئيسية لقياس وتوصيل نتائج العمليات الاقتصادية**

ويعد التحليل الاقتصادي أحد المرشدات الرئيسية التي يستند إليها صناع القرارات الاقتصادية في سبيل تصريف شئون الدولة اقتصاديا ، وتأتي مخرجات نظام الحسابات القومية على قمة الهرم من حيث الأهمية في محتويات التحليل الكلي للاقتصاد القومي التي يستند إليها بشكل رئيسي في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية ، ذلك نسبة لقدرة نظام الحسابات القومية على عرض دقائق الحياة الاقتصادية بشكل شامل ودقيق ومرتب في ضؤ إطار من المفاهيم والتبويبات المحاسبية للأغراض الاقتصادية.

## الأهمية العلمية :

تنبع الأهمية العلمية بشكل عام من خلال النظر إلى أن: تعقد وتطور حجم النشاط الاقتصادي في إطار الدولة الواحدة ( قطاعات عائلية أو أعمال أو حكومية) وكذلك في إطار علاقاتها التبادلية مع المجتمع الخارجي ( القطاع الخارجي) جعل من المتعذر على متخذي القرارات الاقتصادية ذوي الصلة توفير بيانات ومعلومات عن تلك الأنشطة المحلية والخارجية التي يتكون منها الاقتصاد القومي في مجمله ، كما أن مخرجات نظام الحسابات الحكومية النهائية وإن كانت تمثل أحد نقاط البدء لتحليل النشاط الاقتصادي وقياس نتائجه أو جزء في إطاره إلا أنها لا تعد كافية ولا تركن إلى التخصصية المتعمقة في قياس النتائج الاقتصادية للدولة على سبيل الكل والجزء ، مما خلق الحاجة إلى أداة توفر كل ذلك وتمثلت هذه الأداة في نظام الحسابات القومية ذلك الفرع المحاسبي الهام الذي يشتمل على مجموعة من الأسس العلمية التي تهتم بالنظام الاقتصادي للدولة وكل قطاع من قطاعاته وقياس النتائج الاقتصادية لتلك القطاعات والدولة في مجملها والاضطلاع بدور فاعل بالتحديد في مجال قياس المتغيرات الاقتصادية الأساسية للاقتصاد القومي ، ثم توصيل البيانات والمعلومات المطلوبة عن كل ذلك إلى متخذي القرارات ذوي الصلة لتفعيل التخطيط وترشيد السياسات الاقتصادية والقرارات على المستوى القومي

## الأهداف العلمية :

1/ إبراز مدى فاعلية النظرية العلمية لنظام الحسابات القومية لأغراض خدمة التطبيق العملي للمجال الاقتصادي القومي للدولة، وذلك من خلال التعرف المناسب على أدبيات نظام االحسابات القومية والدور الذي يمكن أن يضطلع به عملياً في سبيل قياس متغيرات الاقتصاد القومي(الناتج القومي ، الدخل القومي ، الإنفاق القومي).

2/ إثراء الفكر المحاسبي في عمومه ، ولفت النظر وجذب الانتباه في هذا الحقل ، والإسهام بسد النقص في الفجوة المعرفية المهنية في القطاع الحكومي وعلى أخصه فئة المحاسبين والاقتصاديين من خلال التطرق لأهمية نظام الحسابات القومية ودوره في خدمة الاقتصاد القومي من خلال قياس متغيراته بشكل ذو موثوقية.

## ماهية نظام الحسابات القومية ووظائفه وأهدافه :

ويمكن وضع مفهوم عام لنظام المحاسبة القومية - National Accounting Systemعلى أنه : نظام يحتوي على مجموعة من المبادئ والأسس التي تحكم تجميع وتسجيل وتبويب وتلخيص وعرض نتائج النشاط الاقتصادي القومي في سبيل إظهار حركة التدفقات الاقتصادية في المجتمع وتفسير أثر هذه الحركة على أفراد وقطاعات المجتمع ، فضلاً عن استخدام بيانات حركة التدفقات الاقتصادية في التنبؤ بمستقبل هذه التدفقات . أي أن نظام المحاسبة القومية يعبر عن وعاء تنصب فيه جميع الإحصاءات الاقتصادية لمجتمع ماء لتنصهر ويعاد عرضها بشكل منظم ومرتب بحيث يظهر جميع الفعاليات الاقتصادية ويوضح طبيعة العلاقات المختلفة في ما بينها.

_ وبناءً على ما سبق يمكن استخلاص الوظائف الرئيسية لنظام المحاسبة القومية في ما يلي :

**أولاً – وظيفة التسجيل :**

حيث يتم في هذه الوظيفة الاضطلاع بمهمة توفير البيانات الشاملة ذات الموثوقية والمعززة بالمستندات عن النشاط الاقتصادي للمجتمع وذلك مثل البيانات عن : الاستهلاك ، الادخار ، الاستثمار ، الاستيراد ، التصدير ، الاقتراض ، الإقراض ، وغير ذلك من البيانات ذات الصلة . وتعد هذه الوظيفة ذات أهمية كبرى لقدرتها في توفير البيانات عن الحاضر وعملها كسجل تاريخي للنشاط الاقتصادي يمكن الرجوع إليه عند الحوجة للبيانات التاريخية الاقتصادية.

**ثانياً – وظيفة التحليل الاقتصادي :**

من خلال هذه الوظيفة يضطلع نظام الحسابات القومية بمهمة تحليل بيانات النشاط الاقتصادي المتوافرة بهدف التعرف على طبيعة العلاقات بين قطاعات الاقتصاد بعضها البعض وبين قطاعات الاقتصاد والعالم الخارجي ، ثم تفسير طبيعة هذه العلاقات للتعرف على مدى دقتها وسلامتها وتحديد نقاط الضعف فيها . وتعتمد هذه الوظيفة على قراءة مجموعة من بيانات السنوات المختلفة لاكتشاف أثر اتجاه العلاقات الاقتصادية على نمو أو هبوط الاقتصاد العام .

وفي هذا المجال عادةً ما تستخدم بيانات نظام الحسابات القومية في إجراء ثلاثة تحليلات أساسية تتمثل في :

أ/ تحليل التركيبة الخاصة بهيكل النشاط الاقتصادي من حيث طبيعة المكونات والتغيرات التي طرأت على هذه المكونات خلال الفترات الزمنية المعينة .

ب/ تحليل التوازنات أو الإختلالات الرئيسية في حركة المتغيرات الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة ، وذلك من خلال دراسة التوازن بين العرض والطلب ودراسة التوازن بين الادخار والاستثمار ودراسة التوازن بين حصيلة النقد الأجنبي واستخدامات النقد الأجنبي .

ج/ تحليل أنواع الإنفاق في مابين السلع والخدمات وتحديد أنصبة الفئات المختلفة من الدخل القومي في مابين المرتبات والأرباح والإيجارات والفوائد ، وكذلك تحديد أنصبة الفئات التي تولد الدخل القومي .

**ثالثاً– وظيفة التنبؤ :**

ترتكز وظيفة التنبؤ بالمستقبل بشكل أساسي على دراسة وفهم الماضي ، حيث يمثل المستقبل امتداد للماضي . وتعد وظيفة التنبؤ

في نظام الحسابات القومية من أهم الوظائف ، نسبة لاختصاصها بعكس صورة واضحة لما يمكن أن تسفر عنه السياسات الاقتصادية في المستقبل ، وذلك من خلال توقع نسبة التغير في جملة من المتغيرات الاقتصادية مثل : الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام والادخار والاستثمار والصادرات والواردات وخدمة الدين الخارجي وأثار ذلك على التوازنات الأساسية في الاقتصاد القومي من تضخم أو انكماش أو عجزاً في ميزان المدفوعات.

وفي ضؤ ما سبق من إيضاح لماهية نظام الحسابات القومية والوظائف التي يؤديها يمكن تحديد الأهداف التي يرمي نظام الحسابات القومية إلى تحقيقها في الأتي :

1/ تسجيل وقياس وعرض نتائج مزاولة النشاط الاقتصادي في إطار الدولة الواحدة خلال فترة زمنية معينة .

2/ تحديد الثروة القومية للدولة ( ما تملكه الدولة من ثروة قومية) في تاريخ معين من خلال إعداد الميزانية العامة القومية للدولة ، وكذلك تحديد ما يقابل هذه الثروة القومية من التزامات خارجية .

3/ قياس وعرض العلاقات المتداخلة بين القطاعات الاقتصادية ، نظراً لأهمية التعرف على طبيعة هذه العلاقات في مرحلة التخطيط لتنمية قطاع معين .

4/ دراسة التحليلات الهيكلية في إنتاج الدخل وتوضيح حجم مساهمة كل قطاع ودراسة التغيرات التي تطرأ على كل قطاع .

5/ التعرف على أسباب التضخم والانكماش من خلال إعداد جداول التدفقات النقدية والمالية التي توضح كيفية تمويل الاستثمارات القومية واستخداماتها .

6/ توفير البيانات والمعلومات التنبؤية لأغراض التخطيط واتخاذ القرارات مع مراعاة أثار السياسات الاقتصادية على هذه البيانات والمعلومات بما يوفر رؤية منطقية لأثار هذه السياسات الاقتصادية قبل المضي قدماً في تنفيذها .

7/ توفير بيانات مقارنة بين الفترات المالية على الصعيد الداخلي للدولة وعلى الصعيد الخارجي للدول الأخرى المختارة ، وذلك حتى يمكن التعرف على اتجاهات وتطورات الأداء الاقتصادي للدولة داخلياً وخارجياً بالمقارنة مع الدول الأخرى المناظرة المختارة ، وقياس التغيرات واقتراح سبل التصحيح والتحسين والتطوير .

## المتغيرات الاقتصادية القومية المرتبطة بنظام الحسابات القومية :

يرتكز التحليل الكلي للاقتصاد القومي على دراسة عدد معين من المتغيرات الاقتصادية ودراسة علاقة هذه المتغيرات بعضها البعض ودراسة أثار هذه المتغيرات على كاهل الاقتصاد القومي والسياسة الاقتصادية للدولة . وتعد هذه المتغيرات من ضمن الركائز الأساسية التي اعتمد عليها في تشكيل الإطار الفكري القائم الحسابات القومية كنظام متكامل والتي ستظل مرتكن مستقبلي ضمن تطورات صياغة الإطار الفكري الحسابات القومية . وتتمثل هذه المتغيرات في : الناتج القومي ، الدخل القومي ، الإنفاق القومي - وهو ما سيتم تناوله بالدراسة على النحو التالي :

### 1 – الناتج القومي – National Product :

يهتم نظام الحسابات القومية بقياس الناتج القومي لأنه يعد حجر الأساس في تقدير الدخل القومي ، كما تعنى حسابات المستخدم بدراسة الناتج القومي بشكل تفصيلي حتى يتمكن المحاسب القومي من الوقوف على حقائق النشاط الاقتصادي وطبيعة حركة التدفقات الاقتصادية بين قطاعات الاقتصاد القومي ، مما يحسن عملية التخطيط الاقتصادي مستقبلاً ويمكن من الحكم بكفاءة على مدى فاعلية النظام النقدي والائتماني ، ذلك أن الناتج القومي يمثل المصدر الرئيسي للتكوين الرأسمالي .

وقبل الولوج إلى تعريف الناتج القومي لابد أولا من معرفة ماهية الناتج المحلي :- إن الدخل هو الناتج والناتج هو الدخل لأن كليهما وجهان لعملة واحدة ، فالناتج هو ما ينتجه المجتمع من سلع وخدمات ، والدخل هو قيمة ما أنتجه المجتمع من سلع وخدمات .

والدخل أو الناتج المحلي هو: مجموع قيم الإنتاج من السلع والخدمات الاقتصادية النهائية المتحصل عليها في الدولة المعينة خلال فترة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة

إذن الناتج المحلي هو قيمة ما ينتج من السلع والخدمات النهائية في الدولة (الوطن ) بغض النظر عن جنسية المالك لهذا الناتج



سواء أن كان مواطن أو مقيم في الدولة أو يعود إلى أجانب وغير مقيمين.

وإذا نظرنا للناتج عموماً من زاوية جنسية المالكين لهذا الناتج، أي من حيث مساهمة المقيمين في الوطن وغير المقيمين من الأجانب في الناتج، فإننا نتعامل مع مفهوم آخر هو الناتج القومي.

و بناءً على ما سبق يمكن تعريف الناتج القومي على أنه : القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها في الدولة للمقيمين بها خلال فترة مالية معينة نتيجة لتفاعل عوامل الإنتاج المقيمة خلال تلك الفترة . أي أن الناتج القومي يعبر عن مجموعة سلع وخدمات قد أسفر عنها النشاط الإنتاجي للمقيمين في مجتمع معين خلال فترة معينة مقومة على أساس الأسعار الجارية . لهذا فان دخل غير المقيمين الذي يتحقق ضمن حدود الوطن يستبعد من الناتج القومي في حين أن الدخل المتحصل للمقيمين من الخارج يدخل في تقدير الناتج القومي.

والناتج القومي يمكن أن يتساوى مع الناتج المحلي إذا كان الاقتصاد المعني مغلقا وكذلك في حالة الدخل المتحصل للمقيمين من العالم الخارجي يعادل الدخل المتحصل لغير المقيمين في الوطن، ولكن إذا زاد دخل المقيمين من الخارج عن دخل غير المقيمين في الوطن يكون الناتج القومي أكبر من الناتج المحلي والعكس بالعكس.

ويجب عند قياس الناتج القومي عدم إدخال الموارد الطبيعية أو التركات الموروثة أو الموارد الممنوحة من جهات عالمية في حسبة الناتج القومي ، ذلك أنها لا تعبر عن تفاعل عوامل الإنتاج وإنما تمثل ثروة قومية مثل : المزارات السياحية ومياه الأنهار والتركات . كما ينبغي أيضاً حيال قياس الناتج القومي التمييز بين التدفق السلعي والمخزون السلعي ، حيث يمثل التدفق السلعي جزءً من الناتج القومي بينما يمثل المخزون السلعي ثروة قومية . هذا ويعد القياس النقدي أساساً مناسباً لحساب قيمة الناتج القومي في الوقت المعين ، نظراً لأنه يمثل تجميع لعدد كبير من المخرجات النهائية السلعية والخدمية فضلاً عن تفاوت الجودة ومن ثم السعر للنوع الواحد من السلع والخدمات.

_ وفي مجال قياس الناتج القومي أيضاً يجب الأخذ في الاعتبار ما يلي :

أ/ يتمثل الناتج القومي في مجموع السلع والخدمات سواء أن كانت هذه الخدمات خاصة أو عامة ، وسواء كانت ذات منفعة جماعية أو فردية ، وسواء كانت خدمات إنتاجية كخدمات النقل والتخزين أو خدمات استهلاكية كالتعليم والصحة والأمن والدفاع .

ب/ لا يدخل في حسبة قياس الناتج القومي إلا السلع والخدمات التي تعد منتجاً اقتصادياً تتوافر فيه شروط المنفعة والندرة والقابلية للتداول في السوق ، إلا أن هنالك بعض من الأنشطة الإنتاجية لا تظهر في السوق وفق قواعده العامة المتعارف عليها لكنها تمثل في حقيقة الأمر جزءً هاماً من النشاط الإنتاجي ويجب أخذها في الاعتبار عند قياس الناتج القومي وهي مثل : منتجات استهلاك القطاع الذاتي ، والمباني السكنية التي يسكنها ملاكها الأصليين ، الخدمات الأساسية مثل : خدمات الأمن والدفاع والعدالة. كما أن هنالك منتجات تتوافر بها المنفعة والندرة ويصعب تقديرها عملياً مما يستوجب استبعادها في حسبة قياس الناتج القومي وهي مثل : خدمات ربات المنازل ، ومنتجات أوقات الفراغ ، والمنتجات غير القانونية .

ج/ يستبعد بشكل مباشر في قياس الناتج القومي المنتجات

الوسيطة والتحويلات الداخلية : ذلك أن المنتجات الوسيطة يؤدي استبعادها إلى أن تعبر قيمة الناتج القومي عن حقيقة ما أنتجه النشاط الاقتصادي ، لذا أيضا ينبغي ضرورة حساب القيمة المضافة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج وتحديد القدر الذي ساهمت به كل مرحلة من مراحل الإنتاج في تكوين هذا الناتج . كما ينبغي استبعاد التحويلات الداخلية عند تحديد الناتج القومي باعتبارها تمثل نوعا من أنواع الدخول لم تتولد عن مزاولة النشاط الإنتاجي كما أنها تمثل إعادة لتوزيع دخل تم اكتسابه عن طريق المشاركة في النشاط الإنتاجي .

د/ يستبعد بشكل مباشر عند تحديد صافي الناتج القومي قيمة إهلاكات الأصول الثابتة ،حيث أن إهلاكات الأصول الثابتة تمثل نسبة من قيمة الناتج القومي الإجمالي لأنها تعد من عناصر التكاليف ومستلزمات الإنتاج وباستبعادها يمكن الوصول إلى ما يسمى بالناتج القومي الصافي .

هـ/ يستبعد عند قياس الناتج القومي أثار التقلبات في الأسعار حتى يمكن معرفة الحجم الحقيقي للنشاط الاقتصادي والتغيرات التي طرأت على هذا النشاط من فترة لأخرى. ويسمى الناتج القومي المحسوب بعد استبعاد أثار التقلبات في الأسعار بالناتج القومي محسوبا بالأسعار الثابتة (الناتج القومي الحقيقي) . ولتحقيق ذلك يتم الاستعانة في نظام المحاسبة القومية بالأرقام القياسية للأسعار سواءً كمعطى وفق جداول الأرقام القياسية للأسعار أو باستخراج الرقم القياسي للأسعار البسيط ، كما يتم التوصل إلى الناتج القومي بالأسعار الثابتة بقسمة قيمة الإنتاج في سنة المقارنة على الرقم القياسي للأسعار البسيط أو المعطى من الجداول مضروباً في 100 .

و/ يتم تقويم الناتج القومي بالأسعار الجارية أو أسعار السوق في الوقت المعين ( في الغالب سنة متفقة مع الموازنة العامة )

ن/ يشمل الناتج القومي المنتجات المتولدة عن النشاط الإنتاجي لكل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين بالدولة و أيضاً الأجانب المقيمين إقامة دائمة أو مؤقتة أو عارضة ، أو وفق معايير الإقامة بالدولة أو وفقاً لقاعدة تعريف المقيمين بالدولة الصادرة عن الأمم المتحدة التي تحدد تعريف المقيمين بدقة .

**وتتمثل طرق قياس الناتج القومي عادة في طريقتين كما يلي :**

**الطريقة الأولى – طريقة الناتج النهائي :**

تعتمد هذه الطريقة في قياس الناتج القومي على قيمة السلع والخدمات التي يتم استهلاكها إستهلاكاً نهائياً خلال الفترة والقيمة البيعية للزيادة في المخزون عند نهاية الفترة ، أي يتم قياس الناتج القومي بالاستناد إلى الإنتاج النهائي الإجمالي الذي حققه المجتمع خلال فترة معينة بعد استبعاد كل ما يعد ناتجاً وسيطاً ، والناتج الوسيط هو : ذلك الناتج الذي يدخل في تكوين منتجات أخرى .

كما أن الناتج النهائي هو ذلك الناتج الذي لا يدخل في تكوين منتجات أخرى خلال نفس الفترة محل القياس ويتكون من :

أ/ السلع والخدمات المباعة لأغراض الاستهلاك النهائي خارج القطاع

ب/ الزيادة في المخزون السلعي بكافة أنواعه ، وذلك على اعتبار التصرف في الزيادة بالاستهلاك النهائي أو باعتبارها مستلزمات إنتاج من منتجات أخرى في الفترات المستقبلية وليست خلال فترة قياس الناتج القومي .

ج/ الإضافات إلى السلع الرأسمالية نسبةً لأنها منتجات لا يعد استخدامها ذي ارتباط بالفترة الحالية للقياس بل تستخدم في الفترات المستقبلية .

هذا وجدير بالذكر ضرورة مراعاة استبعاد الناتج الوسيط من الناتج القومي تجنباً لأخطاء الازدواج .

**الطريقة الثانية – طريقة القيمة المضافة :**

يقصد بالقيمة المضافة ما قامت العمليات الإنتاجية بإضافته في كل مرحلة من مراحل الإنتاج في إطار الدولة إلى مواردها القومية .

ويمكن قياس القيمة المضافة على أساس أنها تساوي الناتج بعد استبعاد مستلزمات الإنتاج من موارد تم شراؤها من مشروعات أخرى مع مراعاة أن إهلاك الأصول الثابتة خلال فترة التشغيل يعد من مستلزمات الإنتاج مما يستوجب خصمه قبل الوصول للقيمة المضافة.

وبناءً على ما سبق يتم التعبير عن آلية القياس من خلال المعادلة التالية :

**القيمة المضافة = الناتج القومي – مستلزمات الإنتاج**

وفي ما يتعلق بتفضيل استخدام طريقة على أخرى من الطريقتين السابقتين حيال الممارسة المهنية فيرى علماء المحاسبة وأهل المهنة الممارسين : أن ذلك يعتمد على السهولة النسبية في التطبيق في ظل الظروف المحيطة والتي غالباً وبالإجماع ترجح أفضلية استخدام طريقة القيمة المضافة نسبةً لاتفاقها مع طريقة قياس الدخل القومي ، ولأنها تستلزم ضرورة التحوط عند تداخل المراحل الإنتاجية المختلفة ، كما تستلزم توافر حسابات منظمة ودقيقة عن مستلزمات الإنتاج وقيمة الإنتاج خلال فترات القياس ، وكذلك تعمل على التأكد من عدم إسقاط بعض أوجه النشاط . وفي المقابل يلازم استخدام طريقة المنتج النهائي بعض العوائق التي تخفض من مقدار أفضليتها في الاستخدام بالمقارنة مع طريقة القيمة المضافة وهذه العوائق مثل : ضرورة تقسيم السلع والخدمات المنتجة إلى إنتاجية واستهلاكية وما يلازم ذلك من صعوبة تتعلق بالفصل والتقسيم بينهما لتحديد طبيعة السلعة أو الخدمة هل تمثل ناتجاً وسيطاً أم نهائياً ، وما هي طبيعة من قام بشراء السلعة أو الخدمة هل هو منتج أم مستهلك ، وكذلك حدوث تداخل في هذا المجال بين الناتج القومي والإنفاق القومي في ظل تحديد طبيعة السلع والخدمات أنفه .

## 2 – الدخل القومي - National Income :

يمثل الدخل القومي مؤشراً هاماً من المؤشرات الاقتصادية التي تستخدم في قياس مدى التقدم الاقتصادي للدولة من خلال تتبع التغيرات التي تطرأ عليه خلال فترات زمنية .

ويعرف الدخل القومي على أنه : مجموع الدخول التي تحصل عليها أفراد المجتمع نتيجة لمساهمتهم في تحقيق الناتج القومي خلال فترة زمنية معينة ، أي أنه بمعنى أخر يعبر عن مجموع تلك الدخول المستحقة لعوامل الإنتاج التي يملكها في العادة مقيمون داخل الدولة مقابل مساهمتها في النشاط الإنتاجي ( الناتج القومي) ، خلال فترة زمنية معينة .

وتتمثل هذه الدخول في عائد العمل ، وعائد الملكية ، حيث يتضمن عائد العمل : كل ما يحصل عليه الفرد العامل من أجور ومكافآت وبدلات نقدية و مزايا عينية وتأمينات اجتماعية نتيجة قيامه بالعمل ، ويجب أن يتم حساب عوائد العمل بشكل إجمالي قبل أي استقطاعات عليها ( مثل الضرائب أو أقساط التامين ، الخ) ، ذلك أن هذه الاستقطاعات تمثل تصرف في الدخل من قبل الفرد العامل ، كما أن عوائد العمل تتضمن ما يعرف بالأجور الضمنية وهي أجور أصحاب الأعمال أو المزارعين والمعاونين لهم ، فضلاً عن أجور المتطوعين للقيام بالأعمال والتي لا تظهرها السجلات المحاسبية .

أما عائد الملكية فيقصد به : تلك الأرباح التي تحققها رؤوس الأموال وتلك الفوائد التي تتحقق من الودائع والقروض والإيجارات المحققة من شغل الأراضي والمباني ، وكذلك أرباح القائم على الإدارة ، كما يراعى أن تشمل عوائد الملكية الإيجار الضمني للمباني المملوكة للحكومة وتشغلها الوحدات الحكومية.

الدخل القومي = الناتج القومي بأسعار السوق+ إعانات الإنتاج – ( الضرائب غير المباشرة والدخول التحويلية) = الناتج القومي بتكلفة عوامل الإنتاج.

كما أن الدخل القومي = الأجور+ الإيجار + الفوائد+ الأرباح = القيمة المضافة

## 3 – الإنفاق القومي- National Expenditure :

يقصد بالإنفاق القومي ما ينفق في شراء السلع والخدمات الاستهلاكية من الدخل القومي ، ذلك أن مجموع الدخول التي يحصل عليها أصحاب عوامل الإنتاج إما أن تنفق وإما أن تدخر ولا تستهلك فتضاف إلى ثرواتهم .

وتدخل السلع المعمرة التي يقتنيها الأفراد بغرض إشباع احتياجاتهم ضمن السلع الاستهلاكية على الرغم من أن استهلاكها يكون على فترات زمنية طويلة مثل : السيارات والثلاجات والأثاث المنزلي ، ذلك أن تصنيفها على هذه الشاكلة يوضح طبيعة خروجها من قطاع الإنتاج إلى الأفراد بغرض استهلاكها.

والاستهلاك هو إنفاق جزء من الدخل في شراء السلع والخدمات في شكلها النهائي لأغراض إشباع الحاجات والرغبات المختلفة سواء أن كانت مادية أو معنوية ، عضوية أو فكرية أو ثقافية , ضرورية أو ترفيهية ، وذلك لشراء المواد الغذائية والحاجات المنزلية أو الشخصية

أما الادخار فإنه يوجه إلى الاستثمار ، حيث يعبر عن الجزء من



الدخل الذي لا يتم إنفاقه في نفس فترة الحصول عليه لشراء السلع والخدمات الاستهلاكية ، ومن ثم يترتب عليه زيادة في ثروة الأفراد أو الوحدات .

أما الاستثمار في هذا المجال فيقصد به زيادة المخزون من السلع أو الأصول الرأسمالية ، حيث تعبر هذه الزيادة عن القيمة المضافة إلى ثروة المجتمع .

ويمكن التعبير عن ما سبق من خلال المعادلات التالية :

الدخل القومي = الإنفاق الاستهلاكي + الادخار

الناتج القومي = الاستهلاك + الاستثمار

وبما أن الدخل القومي = الناتج القومي

فإن الادخار القومي = الاستثمار القومي

_ ويمكن تعريف الإنفاق الاستهلاكي بأنه :

ذلك الجزء من الدخل القومي المخصص لإشباع الحاجات الحالية للأفراد – ويتمثل في قيمة السلع والخدمات التي تفنى بمجرد الاستخدام أو تلك التي تظل لفترة تستخدم بعد اقتنائها مثل السلع المعمرة كالتلفزيون والثلاجة والسيارة .

**كما يمكن تعريف الإنفاق الاستثماري بأنه :**

هو الإنفاق الذي يتم بواسطة المنتجين ويتمثل في كافة أوجه الإنفاق التي يترتب عليها زيادة في رأس المال الثابت أو زيادة في المخزون السلعي .

كما يعبر عن الإنفاق القومي في معادلة بسيطة كما يلي :

الإنفاق القومي = الإنفاق الاستهلاكي على السلع المستهلكة + الإنفاق الاستثماري على السلع الاستثمارية

* مما سبق من عرض للمفاهيم الاقتصادية المرتبطة بنظام المحاسبة القومية يخلص إلى أن :

ممارسة النشاط الاقتصادي يكون مؤداها إنتاجاً للسلع والخدمات التي تعبر قيمتها عن الناتج القومي ، ويساهم في إحداث هذا الإنتاج أو الناتج مجموعة من عوامل الإنتاج توزع عليها قيمة السلع والخدمات المنتجة ويعبر هذا التوزيع عن الدخل القومي . وحين يقوم أصحاب الدخول بإنفاقها على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية أو ادخارها فذلك ما يعرف بالإنفاق القومي . وبالتالي فإن كل من الناتج القومي والدخل القومي والإنفاق القومي متغيرات للتعبير عن ممارسة النشاط الاقتصادي وقياسه والمؤدى من وجهة نظر معينة على المستوى القومي ، ولكل كمتغير أثاره على الاقتصاد القومي والسياسة الاقتصادية للدولة.

**ثالثاً- تطبيق عملي لدور نظام المحاسبة القومية في قياس متغيرات الاقتصاد القومي :**

وفي ما يلي مثال تطبيقي يوضح كيفية احتساب كل من الناتج القومي والدخل القومي والإنفاق القومي وطبيعة العلاقة بينهما .

**مثال تطبيقي :**

يتكون قطاع الإنتاج في دولة مملكة كوش من أربعة وحدات إنتاجية ، حيث تقوم الوحدة الأولى ببيع إنتاجها ( منتجاتها) للوحدة الثانية ، وتقوم الوحدة الثانية ببيع إنتاجها للوحدة الثالثة ، وتبيع الوحدة الثالثة إنتاجها للوحدة الرابعة ، كما تقوم الوحدة الرابعة ببيع أنتاجها إلى المستهلك النهائي .

وقد توافرت البيانات المتعلقة بمصروفات وتكاليف ومبيعات هذه الوحدات عن عملياتها عن نهاية الفترة المالية في 2019/12/31م كما يلي :

| بيان | الوحدة الأولى | الوحدة الثانية | الوحدة الثالثة | الوحدة الرابعة |
|---|---|---|---|---|
| أجور | 200 | 400 | 600 | 800 |
| إيجارات | 100 | 200 | 300 | 400 |
| فوائد | 40 | 60 | 80 | 100 |
| مشتريات منتجات وسيطة | - | 6,000 | 12,000 | 18,000 |
| مبيعات منتجات وسيطة ونهائية | 6,000 | 12,000 | 18,000 | 32,000 |
| مخزون أول المدة | 400 | 600 | 800 | 1,000 |
| مخزون أخر المدة | 800 | 1,200 | 1,600 | 2,000 |

(علماً بأن الأرقام بملايين الجنيهات)

المطلوب :

أ_ حساب الإنتاج لكل وحدة على حده

ب_ قياس متغيرات الاقتصاد القومي ( حساب الناتج القومي والدخل القومي والإنفاق القومي)

الحل :

أ – حساب الإنتاج لكل وحدة :

ح/ الإنتاج للوحدة الأولى

| بيان | موارد | بيان | استخدامات |
|---|---|---|---|
| | له | | منه |
| مبيعات للوحدة الثانية | 6,000 | أجور | 200 |
| التغير في المخزون السلعي 400 – 800 | 400 | إيجارات | 100 |
| | | فوائد | 40 |
| | | الأرباح | 6,060 |
| | 6,400 | | 6,400 |

ح/ الإنتاج للوحدة الثانية

| بيان | موارد | بيان | استخدامات |
|---|---|---|---|
| | له | | منه |
| مبيعات للوحدة الثالثة | 12,000 | مشتريات من الوحدة الأولى | 6,000 |
| التغير في المخزون (السلعي 1,200– 600 | 600 | أجور | 400 |
| | | إيجارات | 200 |
| | | فوائد | 60 |
| | | الأرباح | 5,940 |
| | 12,600 | | 12,600 |

ح/ الإنتاج للوحدة الثالثة

| بيان | موارد | بيان | استخدامات |
|---|---|---|---|
| | له | | منه |
| مبيعات للوحدة الرابعة | 18,000 | مشتريات من الوحدة الثانية | 12,000 |
| التغير في المخزون (السلعي 1,600 – 800 | 800 | أجور | 600 |
| | | إيجارات | 300 |
| | | فوائد | 80 |
| | | الأرباح | 5,820 |
| | 18,800 | | 18,800 |

ح/ الإنتاج للوحدة الرابعة

| بيان | موارد | بيان | استخدامات |
|---|---|---|---|
| | له | | منه |
| مبيعات نهائية للمستهلكين | 32,000 | مشتريات من الوحدة الثالثة | 18,000 |
| التغير في المخزون السلعي ((2,000 – 1,000 | 1,000 | أجور | 800 |
| | | إيجارات | 400 |
| | | فوائد | 100 |
| | | الأرباح | 13,700 |
| | 33,000 | | 33,000 |

ب _ قياس متغيرات الاقتصاد القومي ( حساب الناتج القومي والدخل القومي والإنفاق القومي):

## - حساب الناتج القومي :

سيتم قياس صافي الناتج القومي وفقاً لطريقة القيمة المضافة :

القيمة المضافة = الإنتاج الإجمالي - المستلزمات الوسيطة

= ( مبيعات وسيطة ونهائية + التغير في المخزون - مشتريات سلع وسيطة)

الوحدة الأولى = (6,000+400) - صفر = 6,400ج

الوحدة الثانية = (12,000+ 600) - 6,000 = 6,600ج

الوحدة الثالثة = (18,000+ 800) - 12,000 = 6,800ج

الوحدة الرابعة = (32,000 + 1,000) - 18,000 = 15,000ج

القيمة المضافة = 34,800ج

إجمالي الناتج القومي = إجمالي القيمة المضافة = 34,800ج

- حساب الدخل القومي :

الدخل القومي = عوائد عوامل الإنتاج

= أجور + إيجارات + فوائد + أرباح

الوحدة الأولى = 6,060 + 40 + 100+200 = 6,400ج

الوحدة الثانية = 5,940 + 60 + 200 + 400 = 6,600ج

الوحدة الثالثة = 5,820 = 80 = 300 + 600 = 6,800ج

الوحدة الرابعة = 13,700 + 100 + 400 + 800 = 15,000ج

الدخل القومي = 34,800ج

## - حساب الإنفاق القومي :

الأنفاق القومي =

مبيعات السلع والخدمات النهائية + الإضافات إلى ( التغيرات في) المخزون السلعي

أي مبيعات نهائية للمستهلكين + التغيرات أو الإضافات في المخزون للوحدات الأربعة = 32,000 + 2,800 = 34,800 ج

## قائمة المصادر والمراجع


1/ د. فياض حمزة رملي، نظم المحاسبة الحكومية والقومية، (الخرطوم: المؤلف، 2018م).

2/ أ. د عصام الدين محمد متولي ، د. الهادي أدم محمد ، المحاسبة الحكومية والقومية ، ( الخرطوم : المؤلفان ، 2006م).

3/ د. محمد الفيومي محمد ، أصول المحاسبة الحكومية والمحاسبة القومية ، ( بيروت : دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع ، 1988م ) .

4/ د. حسين عامر شرف ، مبادئ المحاسبة الحكومية والقومية ، ( القاهرة : دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، 1976م ) .

5/ د. عصام الدين محمد متولي ، د. شريف محمد السكري ، مبادئ المحاسبة القومية ، ( القاهرة : دار النهضة العربية ، 1992م).

6/ أ. محمود شوقي عطا الله ، المحاسبة الحكومية والقومية ، ( القاهرة : مكتبة الشباب بالمنيرة ، 1990م).

7/ أ. د خديجة الأعسر ، اقتصاديات المالية العامة ، (القاهرة : منشورات كلية التجارة - جامعة القاهرة ، 2016م).

8/ د. عبد الله عبد السلام أحمد ، المحاسبة الحكومية والقومية - النظرية والتطبيق ، ( القاهرة : جامعة القاهرة - كلية التجارة ، 2008م).




# أضواء على سياسات بنك السودان المركزي السارية




أضـــواء علـــى



**معتصم محمد أبكر**

إدارة البحوث والتنمية

## المقدمـــة :

يصدر بنك السودان المركزي منشوراته الدورية المنظمة للعمل المصرفي بالبلاد، وذلك في إطار جهوده لتطوير الضوابط التنظيمية والرقابية التي تهدف الي الاستقرار الاقتصادي ، وخلال الربع الثاني من عام 2019 تم أصدار عدد من المنشورات والتعاميم تشمل في الأتي:

## (أ) منشورات الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء:

**1/ المنشور رقم (5 /2019 ) الخاص بأسعار صرف العملات القابلة للتحويل بتاريخ: 24/ابريل/2019م**

عملاً بسلطات محافظ بنك السودان المركزي بموجب المادة (20) من لائحة تنظيم التعامل بالنقد لسنة 2013م ،فقد تقرر الآتي :

**أولاً:** إلغاء منشور إدارة السياسات رقم 2018/9 بتاريخ 7 أكتوبر 2018 الخاص بآلية إعلان سعر الصرف.

**ثانياً:** سيقوم بنك السودان المركزي بتحديد سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه السوداني ونشره يومياً عبر موقعه الإلكتروني في الشبكة الدولية .

**ثالثاً: على المصارف وشركات الصرافة الإلتزام بالآتي :**

- تحديد سعر بيع الدولار الأمريكي بإضافة هامش قدره 0.5% كحدٍ أقصى من سعر الشراء.
- بالنسبة للعملات الأخرى القابلة للتحويل يتم تطبيق أسعار الصرف التقاطعية بتوسيط الدولار الأمريكي وفق ما يعلنه بنك السودان المركزي يومياً في موقعه الإلكتروني في الشبكة الدولية.
- تطبيق الأسعار بالكيفية الواردة أعلاه على كافة المعاملات، بما في ذلك تقييم الأصول والخصوم.
- إستمرار الإعلان عن أسعار صرف العملات في مكانٍ بارز .
- الإستمرار في موافاة بنك السودان المركزي - إدارة السياسات بالمعاملات عبر الراجعة الإلكترونية المخصصة لذلك.

## 2/ التعميم الخاص بالمقابل المحلى لحصائل صادرات الدفع المقدم بتاريخ: 24/ابريل/2019م

بالإشارة إلى الفقرة (ثالثاً- 4) من منشور إدارة السياسات رقم (2018/15) الخاص بشراء حصائل الصادرات المنفذة عن طريق الدفع المقدم ، سيضيف بنك السودان المركزي المقابل المحلى لحصائل الصادرات عن طريق الدفع المقدم لحساب المصرف طرفه وفق سعر الصرف اليومى بالمصرف (سعر البيع) .

## 3/ المنشور رقم (6 /2019 ) الخاص بإجراءات إستخدام النسبة المخصصة لإستيراد الأدوية البشرية بتاريخ 15/ مايو/2019م

عملاً بسلطات محافظ بنك السودان المركزي بموجب المادة (20) من لائحة تنظيم التعامل بالنقد لسنة 2013م ، وبهدف تعزيز موارد إستيراد الأدوية البشرية، فقد تقرر الآتي :

**أولاً/ تقرر إلغاء الآتي :**

- منشور إدارة السياسات رقم 2019/3 بتاريخ 6فبراير2019 الخاص بتخصيص موارد لإستيراد الأدوية البشرية ومدخلات إنتاجها.
- تعميم إدارة السياسات بتاريخ 2019/2/17 الخاص بالبريد الإلكتروني لإستيراد الأدوية.
- تعميم إدارة السياسات بتاريخ 6 /3/ 2019 الخاص بأستيراد الأدوية ومدخلات إنتاجها.

**ثانياً/ على المصارف الإلتزام بالآتي :**

- الإستمرار فى تخصيص نسبة 10% على الأقل من حصائل الصادرات لدى المصارف لصالح إستيراد الأدوية البشرية.
- إيداع المبلغ المخصص والمشار إليه أعلاه فى حساب بإسم ( إستيراد الأدوية) .
- إدراج حصيلة الصادر فى نظام الصادر والوارد الإلكتروني (IMEX) فور إضافتها لصالح المصرف طرف مراسله بالخارج.
- تنفيذ طلبات الإستيراد على النحو الآتي :
- يقدم العميل المستندات التالية :
- طلب إستيراد .
- الفواتير المبدئية المعتمدة من المجلس القومي للأدوية والسموم.
- خطاب عدم ممانعة صادر من المجلس القومي للأدوية والسموم.
- تأكد المصرف من المجلس القومى للأدوية والسموم عن صحة الفواتير المبدئية وخطاب عدم الممانعة بإرسالها للمجلس عبر بريده الإلكتروني nmpbimportation@ nmpb.gov.sd
- عدم تنفيذ أي عملية إستيراد مالم يستلم المصرف تأكيد المجلس القومي للأدوية والسموم بالكيفية المذكورة أعلاه .
- عدم تنفيذ أي عملية إستيراد إنتهت فترة سريان خطاب عدم الممانعة المحددة بواسطة المجلس القومي للأدوية والسموم.
- أن يحدد المصرف فرعاً واحداً لتنفيذ وإستغلال النسبة المخصصة لإستيراد الأدوية البشرية .
- إلزام العميل بتقديم الشهادة الجمركية وشهادة الوارد خلال فترة أقصاها شهر من تاريخ استخراج استمارة الاستيراد ( IM )
- تحديث البيانات بنظام الصادر والوارد الإلكترونى بصورة فورية.
- الإلتزام بكافة الضوابط والإجراءات الأخرى المنظمة للإستيراد الصادرة من بنك السودان المركزي.
- الإحتفاظ برئاسة المصرف بملف منفصل لعمليات الإستيراد المنفذة خصماً على حساب إستيراد الأدوية وذلك لأغراض المراجعة والتفتيش.
- الإحتفاظ بالرسائل والمستندات المتبادلة مع المجلس القومي للأدوية والسموم ضمن ملف عملية الإستيراد المعنية .



- الإحتفاظ بالمستندات المشار اليها فى الفقرة (-4و) أعلاه فى ملف العملية.
- إخطار بنك السودان المركزى – إدارة النقد الأجنبى بأسماء العملاء فى حالة عدم الإلتزام بما ورد فى (4 - و) أعلاه .
- موافاة بنك السودان المركزي – إدارة النقد الأجنبي- براجعة يومية وفق الإستمارة المرفقة.

### 3/ التعميم الخاص بإستيراد المواد الخام ومواد التعبئة والتغليف لصناعة الادوية البشرية بتاريخ: 16 /05/ 2019م

إلحاقاً لمنشور ادارة السياسات رقم (2019/6) بتاريخ 2019/5/15 الخاص بإجراءات إستخدام النسبة المخصصة لإستيراد الأدوية البشرية ، فقد تقرر الآتي :

- إدراج إستيراد المواد الخام ومواد التعبئة والتغليف لصناعة الأدوية البشرية ضمن إستخدامات النسبة المخصصه (10% من حصيلة الصادرات)، وذلك وفقاً لإعتماد المجلس القومى للأدوية والسموم.
- تنطبق جميع أحكام المنشور 2019/6 على عمليات إستيراد المواد الخام ومواد التعبئة والتغليف لصناعة الأدوية البشرية .

## منشورات الادارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي:

### 1/ المنشور رقم (4 /2019 ) الخاص بأخذ أرباح على التمويل المصرفي بصيغة المرابحة قبل توقيع العقد بتاريخ 30/ابريل/2019م

في إطار سعي بنك السودان المركزي لتجويد تطبيق العمل المصرفي الإسلامي و حفاظاً على صحة المعاملات من الناحية الشرعية و القانونية و إستناداً على المرشد الفقهي لبيع المرابحة للآمر بالشراء الذي يمنع أخذ القسط الأول قبل توقيع العقد ، و بناء على ما إستقر عليه العمل المصرفي بعدم حساب أرباح عن الفترة ما بين دراسة و تصديق التمويل المصرفي و تنفيذه الفعلي بتوقيع العقد ، فقد تقرر الآتي:

- يجب على المصارف الإلتزام بعدم أخذ أي أرباح عن الفترة السابقة لتوقيع عقود التمويل المصرفي، إذ لا يوجد أي إلتزام بين الطرفين قبل توقيع العقد ، ولما في ذلك من أكل أموال الناس بالباطل و شبهة الربا .
- على المصارف رد أي أرباح تم أخذها في حالات سابقة للعملاء الذين أخذت منهم .
- يسري هذا المنشور من تاريخه و على المصارف تعميمه على كافة فروعها العاملة .

# أحداث إقتصادية .. محلية وعالمية



نجلاء جعفر على عبدالرحيم

إدارة البحوث والتنمية

## احداث محلية :

### تحضيرات لزراعة (5) مليون فدان بجنوب كردفان

كشفت حكومة ولاية جنوب كردفان في مايو 2019 عن جملة من الترتيبات المبكرة للعروة الصيفية مشيرة الي توفير (154) جرار ضمن مشروعات صندوق دعم السلام ،وتعهد اللواء الركن رشاد عبدالحميد اسماعيل والي الولاية المكلف في تصريح لـ(smc ) بتذليل كافة المشاكل التي تواجه المزارعين والتي تتعلق بتوفير مدخلات الانتاج والتقاوي والتمويل مبينا ان المجلس العسكري مهامه الاساسية تحقيق الأمن وسلامة المواطن مشيرا الي انه تم دفع (20%) من نسبة رسوم الجرارات وتوفير الوقود والتقاوي لبداية الموسم الصيفي مطالبا البنوك والمصارف الزراعية بتوفير التمويل والسيولة .

ومن جانبه قال د. سعيد حبيب الله مدير عام وزارة الانتاج والموارد ان المساحة التاشيرية تشمل زراعة (5) مليون فدان للموسم الصيفي مبينا ان المحاصيل تشمل الذرة والسمسم والفول السوداني والقطن والبطيخ مطالبا وزارة النفط بضخ الحصة المقررة من الجازولين مبكرا وذلك لوعورة الطرق بعد حلول فصل الخريف والتي تبلغ (45) الف لتر مكعب.

### الغاء الشيك المصرفي في بيع العقارات والسيارات

ألغت لجنة القواعد الخاصة بتنظيم وضبط أعمال التوثيقات برئاسة رئيس القضاء في التاسع عشر من مايو2019 ، شرط تقديم الشيك المصرفي في حال بيع العقارات والسيارات. كما لم تشترط اللجنة في المعاملات الخاصة بالمركبات في حال كان المقابل أو جزءاً منه نقداً، أن يتم السداد بموجب شيك مصرفي بالقيمة الحقيقية، على أن يوضح الموثق ذلك في وثيقة التصرف. وكانت لجنة القواعد أوضحت في منشور ممهور بتوقيع قاضي محكمة الاستئناف، مدير المكتب التنفيذي لرئيس القضاء، الأصم الطاهر سليمان تعديل قواعد تنظيم وضبط التوثيقات لسنة 2000م المعدلة في 2018م.

### دفع 50% من مديونيات الشركات الموردة للأدوية

أعلن صندوق الامدادات الطبية في العشرين من مايو2019 عن دفع 50% من مديونيات الشركات الموردة للدواء مع جدولة النسبة المتبقية، لتشرع بعده الشركات فوراً في استيراد الأدوية. وكانت عدد من شركات استيراد الأدوية قد توقفت عن التوريد





للأمدادات الطبية بسبب تراكم المديونيات على الحكومة وارتفاع سعر الدولار في السواق الموازي.

وقال المدير العام للصندوق القومي للإمدادات الطبية المكلف، إن المساعي من أجل توفير الدواء قد تكللت بالنجاح مع الجهات المسؤولة في الدولة عبر رئيس اللجنة الاقتصادية بالمجلس العسكري ومحافظ بنك السودان ووكيل وزارة المالية ،وأضاف "تمت جدولة ودفع 50% من مديونيات الشركات الموردة للدواء والتي كانت قد أحجمت عن التوريد للأمدادات الطبية وذلك مما ادي الى انسياب الأدوية بعد دفع استحقاقاتها".

وأشار الى تصديق بمبالغ مالية أخرى للصناعة المحلية من شأنه سد مديونية الشركات الوطنية والتي بدورها قامت بتوفير أدويتها للإمدادات الطبية، مشيراً إلى تسوية تقضي بفتح اعتمادات لاستيراد الدواء بعد توفير العملات الأجنبية للشركات.

## 50 شركة لتأهيل منظومة الري بمشروع الجزيرة

في الثاني والعشرين من مايو 2019 أفاد السيد / والي ولاية الجزيرة المكلف أن نجاح مشروع الجزيرة يعد المخرج الحقيقي للاقتصاد القومي ،وأعلن الوالي لدى لقائه بمكتبه صباح اليوم المهندس أحمد حماد وكيل الري بوزارة الموارد المائية والري والكهرباء دعم وسند كافة شركاء الانتاج ليعود مشروع الجزيرة قاطرة للاقتصاد الوطني ،من جانبه أكد حماد تأهيل 50 شركة لتأهيل منظومة الري مستعرضاً سير العمل في تطهير القنوات وازالة الحشائش والاطماء والأعمال الميكانيكية.

وجدد التزامهم بتطهير كافة الترع وتجهيز أبوعشرينات واستمرار العمل في الحفر لإنشاء وحدة اسعافية لمعالجة أي طارئ وفك اختناقات الري.

## وزارة الزراعة تُعلن جاهزيتها لتوفير مطلوبات الموسم الجديد

أعْلنت وزارة الزراعة الاتحادية في منتصف الربع الثاني للعام 2019، استعدادها لتوفير كافّة مطلوبات الموسم الزراعي الجديد للعام 2019 – 2020 ، وأكّد وكيل الوزارة المهندس بابكر عثمان في المُلتقى التّشاوُري لولايات كردفان الكُبرى حول المُوسم الزراعي للعام 2019، تَوفير المَطلوبات للموسم الزراعي حَسب مُوجِّهات اللجنة الاقتصاديّة للمجلس العسكري، مُشيراً لخطة المُوسم الزراعي والمصفوفة الخاصّة لإنجاح المُوسم الزراعي، مُضيفاً أنّ المُلتقى يأتي في إطَار الوقوف على ترتيبات المُوسم وخُطة كل ولاية والدعم المطلوب، مُشيراً الى أهمية القطاع الزراعي لإخراج البلاد من الأزمة الاقتصادية.

## والي الجزيرة يلغي تخصيص مساحة زراعية للهيئة العربية للاستثمار

أصدر والي الجزيرة المكلف في الحادي عشر من مايو 2019 قرارا بالرقم 61 لسنة 2019م قضى بإلغاء تخصيص مساحة 571 فدان بالقطعة رقم 53\277 مربوع السبيل المخصصة للهيئة العربية للإنماء الزراعي والمتاخمه لقرية السمير من الناحية الجنوبية الغربية، وأشار القرار لتحديد المساحة التي تم إلغاء تخصيصها بواسطة وزارة الإنتاج والموارد الإقتصادية وإدارة المساحة والجهات المختصة ذات الصلة . وحدد القرار بإعادة تسجيل المساحة الموضحة في القرار بإسم حكومة السودان .

## قرار يمنع أي رسوم إضافية علي السلع الاستراتيجية

طلب وكيل ديوان الحكم الاتحادي في يونيو 2019 من كافة الولايات منع أخذ أي رسوم وإزالة كافة نقاط التحصيل على الطرق والمعابر القومية بخلاف الرسوم والنقاط التابعة لهيئة الطرق والجسور وذلك بناءً على توجيهات نائب رئيس المجلس الانتقالي ورئيس اللجنة الاقتصادية والخدمات وإنفاذا لمخرجات اجتماع المجلس العسكري الثالث عشر. وفي ذات السياق أوضح الوكيل ضرورة أن يقوم ولاة الولايات بتنبيه المواطنين وأصحاب الأعمال بالتبليغ عن أي مخالفات لتحصيل أي رسوم غير قانونية على الطرق والمعابر القومية ،ويمنع كذلك فرض أي رسوم إضافية على السلع الأساسية الاستراتيجية كالقمح والدقيق والوقود والغاز وعدم تحصيل رسوم الدمغة على السلع العابرة باعتبار أن ذلك يمثل ازدواجا ضريبيا علما بأن ضريبة الدمغة تؤخذ مرة واحدة من المنشأة، مشيراً لوجود صندوق للشكاوى بديوان الحكم الاتحادي، مؤكداً ضرورة أن يقوم السادة ولاة الولايات بالإشراف المباشر على متابعة تنفيذ هذا القرار

## 325مليون جنيه من البنك الزراعي لتقاوى القمح

في الثلاثون من ابريل 2019 شدد والي ولاية الجزيرة المكلف على ضرورة الاستعداد المبكر لزراعة محصولات العروة الصيفية، ودعا لدى لقائه بمكتبه أمس، بأعضاء لجنه متابعة الموسم الزراعي الجديد برئاسة محافظ مشروع الجزيرة م. عثمان سمساعة، لتوفير جميع مدخلات الإنتاج واستخدام التقانات الحديثة وتأمين انسياب النقدية. من جانبه أعلن سمساعة موافقة البنك الزراعي على توفير مبلغ 325 مليون جنيه لتمويل شراء تقاوى القمح بمشروع الحزيرة، داعياً المزارعين للبدء في التحضير للموسم الزراعي الجديد.

## تصفية وحذف شركات حكومية من السجل التجاري

أصدر المجلس العسكري الانتقالي في التاسع والعشرين من ابريل 2019 ، قراراً بتشكيل لجنة لحصر وتصنيف ومراجعة الشركات الحكومية والتي تسهم فيها الدولة بأية نسبة في إطار حصر الشركات الحكومية ومراجعتها ، وقال المستشار العام رئيس الإدارة القانونية بمجلس الوزراء مولانا محمد أحمد الغالي، في تصريح صحفي حسب صحيفة الإنتباهة، إنه ستتم تصفية بعض الشركات الحكومية وحذفها من السجل التجاري، فيما ستخرج الحكومة من بعض الشركات الحكومية، كما سيتم التوصية باستمرارية بعض الشركات الحكومية التي تعمل بصورة جيدة، ونوه إلى أن اللجنة ستباشر مهامها اعتباراً من بداية مايو، مشيراً إلى أن مهامها تتمثل في حصر الشركات الحكومية وتصنيفها والتوصية بشأنها، على أن تقوم برفع تقرير لرئيس اللجنة الاقتصادية بالمجلس العسكري خلال شهر، مؤكداً أن أية شركة حكومية يثبت تورطها في أي فساد مالي، سيتم فتح بلاغ في مواجهتها بنيابة المال العام.

وناشد الغالي الجميع بأهمية التبليغ عن وجود أية معلومات أو مستندات تخص الشركات الحكومية سواء داخلياً أو خارجياً وتقديمها للجنة والتي ستقوم بدورها في التحري عن صحة تلك المعلومات والمستندات والنظر فيها لعمل الإجراءات المطلوبة بخصوصها.

## منظمة"اليونيدو" تنفذ مشروع سلاسل القيمة لمحصول السمسم بالسودان

تنفذ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المعروفة اختصاراً بـ"اليونيدو"، مشروع سلاسل القمية لمحصول السمسم بولايتي شمال كردفان والقضارف بكلفة مالية تبلغ 904 ألف دولار، ويدشن المشروع الذي يستكمل خلال ثلاثة أعوام في الأشهر المقبلة.

واستعرض وكيل وزارة الصناعة والتجارة في ابريل 2019، مع وفد اليونيدو الزائر برئاسة د. علي عباس غزلياش، مجالات التعاون الثنائي المشترك بين الوزارة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "اليونيدو" في القطاعات كافة. وتطرق اللقاء بصفة خاصة لمشروع سلاسل القيمة.

وثمن الوكيل الجهود التي تبذلها اليونيدو في تطوير القطاعات الصناعية في السودان، وأبدى استعداد وزارته للتعاون التام مع اليونيدو بغية اتمام المشروع والذي من المقرر أن يستكمل خلال

ثلاث سنوات يبدأ تدشينه خلال الأشهر القليلة القادمة من العام 2019، بعد استكمال كافة متطلبات المشروع مع الجهات ذات الصلة.

وأكد على أهمية صناعة الزيوت باعتبارها واحدة من الصناعات الاستراتيجية المهمة لاعتمادها على المنتجات الزراعية المحلية التي يملك السودان فيها ميزة نسبية، مؤكداً على أنها من الصناعات التي يعول عليها في إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة في سد الفجوة في العالم العربي ودول الجوار.

وأشار إلى أن الطاقات التصميمية لمعاصر الزيوت تقدر بحوالى 2.3 مليون طن من الحبوب الزيتية في العام، بينما يقدر حجم الاستهلاك السنوي للبلاد بحوالى 200–250 ألف طن من زيوت الطعام.

## غرض بمبلغ (200) مليون دولار لدعم المشروعات التنموية بالسودان

وقعت الحكومة السودانية مع الصندوق العربى للتنمية الاقتصادية في ابريل 2019 اتفاقية قرض بمبلغ 200 مليون دولار لدعم المشروعات التنموية بالبلاد ، جاء ذلك خلال مشاركة السودان فى الاجتماعات المشتركة للهيئات المالية العربية التى تعقد بدولة الكويت. ووقع عن السودان وكيل وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، د. عبد المنعم محمد الطيب وعن الصندوق د. عبد اللطيف يوسف الحمد . ووصف القائم بالأعمال في سفارة السودان بدولة الكويت، عمر تاتاى الاتفاقية بالخطوة الموفقة التي تاتي و البلاد تتلمس طريقها نحو التنمية الشاملة فى ظل المرحلة الجديدة التى يقودها المجلس العسكرى الانتقالى في معالجة مستحقات السودان لدى صناديق التمويل الدولية.

وبحسب تاتاي سيتمكن السودان من الاستفادة من القروض الكبيرة و المستحقة التي تعطلت بسبب السياسات العقيمة فى الفترة السابقة .

# احداث عالمية

## تباطؤ النمو الاقتصادي الامريكي بأقل من المتوقع في الربع الثاني لعام 2019

وفقًا لتقرير صدر عن وزارة التجارة الامريكية في يوليو تباطأ النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الامريكية في الربع الثاني من العام الجارى 2019 ، وأظهر التقرير إن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع بنسبة 2.1% في الربع الثاني بعد قفزة بلغت 3.1% في الربع الأول. وكان الاقتصاديون يتوقعون تباطؤ وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 1.8%. ويعود نمو الناتج المحلي الإجمالي الأقوى من المتوقع إلى حد ما إلى تسارع كبير في وتيرة نمو الإنفاق الاستهلاكي والذي يمثل 70% من النشاط الاقتصادي ارتفع بنسبة 4.3% في الربع الثاني بعد ارتفاعه بنسبة 1.1% في الربع الأول ، كما ساهم ارتفاع الإنفاق الحكومي الفيدرالي بنسبة 7.9% في نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى جانب زيادة الإنفاق الحكومي المحلي بنسبة 3.2%.

وفي الوقت نفسه ، ذكرت وزارة التجارة إن المساهمات السلبية من استثمارات المخزون الخاص والصادرات والاستثمار الثابت غير السكني والاستثمار الثابت السكني قد أضعفت الاتجاه الصعودي. كما ذكر التقرير أن الواردات ، التي تمثل عملية طرح في حساب الناتج المحلي الإجمالي ، ارتفعت بنسبة 0.1 % في الربع الثاني بعد انخفاضها بنسبة 1.5% في الربع الأول. وعكس التباطؤ في نمو الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالربع الأول بسبب الركود في الاستثمار في المخزون ، والصادرات ، والاستثمارات الثابتة غير السكنية ، والتي تم تعويضها جزئيًا من خلال تسارع نمو الإنفاق الاستهلاكي والحكومي.

وعلى صعيد التضخم ، قالت وزارة التجارة إن قراءة أسعار المستهلك الأساسية ، والتي تستبعد أسعار المواد الغذائية والطاقة ، أظهرت أن نمو الأسعار تسارع إلى 1.8% في الربع الثاني من 1.1 % في الربع الأول.

ويعتقد معظم المحللين بأن الاقتصاد الأمريكي قد يتباطأ خلال بقية العام ، مما يعكس كلاً من الضعف الاقتصادي العالمي والحرب التجارية بين أكبر اقتصادين في العالم. وكان هذا هو أحد الأسباب الرئيسية لتزايد التوقعات بأن بنك الاحتياطي الفيدرالي قد يخفض

أسعار الفائدة الأسبوع المقبل لأول مرة منذ أكثر من عقد.

وستكون النتائج مخيبة للآمال بالنسبة لإدارة ترامب التي تتوقع بأن سياسات ترامب الاقتصادية المتمثلة في التخفيضات الضريبية وإلغاء القيود التنظيمية وتشديد التجارة ستدعم نمو الاقتصاد الأمريكي إلى مكاسب مستدامة في السنوات المقبلة بنسبة 3% أو أفضل. وكثيراً ما يستشهد ترامب بأداء الاقتصاد في تجمعات حملته الانتخابية ، قائلاً إن سياساته قد أخرجت الاقتصاد من تباطؤ استمر عقدًا من الزمان حيث يلقي باللوم فيه على السياسات الخاطئة التي تبعتها إدارة أوباما.

## نمو الناتج المحلي الإجمالي في أستراليا كما كان متوقعا

أعلن مكتب الإحصاءات الأسترالي نهاية يونيو بأن إجمالي الناتج المحلي الأسترالي شهد نموا بنسبة 0.5 % على أساس فصلي في الربع الثاني من عام 2019. وكان ذلك متفقًا مع التوقعات ولم يتغير عن الأشهر الثلاثة السابقة .

وبعد الاعلان عن النتائج يرى الاقتصاديون بأن الدعم الخارجي قاد نمو الناتج المحلي الإجمالي هذا الربع ، بينما ظل النمو في الاقتصاد المحلي ثابتًا ،وارتفعت شروط التجارة 1.4% على أساس ربع سنوي. وقد ساهم صافي الصادرات بنسبة 0.6 نقطة مئوية في نمو الناتج المحلي الإجمالي ، حيث ساهمت الصادرات والواردات بنسبة 0.3 نقطة مئوية. وساهم الطلب النهائي المحلي 0.3 نقطة مئوية في نمو الناتج المحلي الإجمالي. وكانت نسبة الادخار للأسر أقل عند 2.3.

وزادت القيمة الإجمالية للتعدين 3.4% مع الإنتاج القوي للفحم والغاز الطبيعي المسال، وارتفعت أرباح التعدين بنسبة 10.6% مدفوعة بنمو الصادرات القوي وارتفاع مستمر في معدلات التبادل التجاري. وارتفع الاستثمار في التعدين بنسبة 2.4 % ، مع زيادة في الاستثمار في الآلات والمعدات.

ومن جانبه فقد أبقى البنك المركزى الاسترالى على سياسته النقدية بدون تغيير كما كان متوقعا وأكد على أنه سيراقب الاداء الاقتصادى بعد مرات خفض الفائدة خلال شهرى يونيو ويوليو.

البيانات الاقتصادية تظهر مزيد من ضعف أقتصاد منطقة اليورو

أظهر استطلاع يتم مراقبته عن كثب أن اقتصاد منطقة اليورو الذي يضم 19 دولة قد فقد المزيد من الزخم في شهر أبريل. حيث أعلنت شركة المعلومات المالية IHS Markit في الربع الثاني أن مؤشر مديري المشتريات المركب – وهو مقياس واسع للنشاط الاقتصادي، انخفض بشكل طفيف إلى 51.5 في أبريل من 51.6 في مايو. على الرغم من أن المؤشر لا يزال فوق مستوى ال 50 الذى يشير الى نمو القطاع. إلا أنه فى نفس الوقت يشير إلى نمو ربع سنوي ضعيف إلى حد ما قدره 0.2%.

وأظهرت نظرة أكثر تفصيلاً على المسح الشهري ، الذي تتم مراقبته من قبل واضعي أسعار الفائدة في البنك المركزي الأوروبي ، أن قطاع الصناعات التحويلية في أشد حالات الركود انخفاضًا منذ عام 2013 والنمو الإجمالي الذي يعوقه هو قطاع الخدمات. وقد تعثرت منطقة اليورو بسبب التوترات التجارية المتزايدة بين الولايات المتحدة والصين ، وارتفاع أسعار النفط وعدم اليقين بشأن خروج بريطانيا الوشيك من الاتحاد الأوروبي.

إرتفاع مستويات التضخم فى منطقة اليورو سيدعم تحول سياسة المركزى الاوروبى

ارتفع معدل التضخم في منطقة اليورو خلال شهر أبريل وهو ما يعد عاملا مهما يساهم فى تحول سياسة البنك المركزى الاوروبى نحو تشديد السياسة.، وأعلنت وكالة الإحصاءات الأوروبية "يوروستات" نهاية مايو أن معدل التضخم السنوي ارتفع إلى 1.7% في أبريل من 1.4% في مارس. وقفز التضخم الأساسي ، الذي يستثني المواد المتقلبة مثل الغذاء والوقود ، إلى 1.2% من 0.8%. وعلق محللون على النتائج بإن القفزة فى الاسعار تعززت مع تأخر تاريخ عيد الفصح هذا العام ، الأمر الذي شوه بعض النتائج ويتوقعون أن يستقر التضخم الأساسي مرة أخرى إلى حوالي 1%.

مسار التضخم مهم لأنه يؤثر على السياسة النقدية للبنك المركزى الاوروبى ، والتي بدورها لها تأثيرات واسعة النطاق على المستهلكين والشركات. وسيؤدي التضخم الضعيف إلى دفع البنك المركزي الأوروبي نحو إبقاء أسعار الفائدة منخفضة لفترة أطول ، مما

يخفف من تكاليف الاقتراض للشركات والمستهلكين ، ولكن يقلل من عوائد المدخرات في الحسابات المصرفية وممتلكات المحافظ المالية الأخرى.

وخفض البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة واشترى 2.6 تريليون يورو (2.9 تريليون دولار) في سندات على مدار أربع سنوات في محاولة لزيادة التضخم باتجاه هدفه الذي يقل قليلاً عن 2٪ والحفاظ عليه باستمرار. وأوقف البنك المركزي برنامج شراء السندات في نهاية العام الماضي ، قائلا إنه واثق بشكل متزايد من أن التضخم سوف يتجه نحو هدفه بمرور الوقت.

## تراجع عجز ميزانية السعودية بنسبة 86% خلال النصف الأول من 2019

كشفت وزارة المالية السعودية نهاية يوليو عن التقرير الربعي لأداء الميزانية العاملة للدولة خلال الربع الثاني من العام الجاري، والذي بين تراجعا كبيرا في عجز الميزانية، حيث ارتفع إجمالي الإيرادات للميزانية العامة للمملكة العربية خلال النصف الأول من هذا العام بنسبة 15%، في حين ارتفع إجمالي النفقات بنسبة 6% خلال الفترة نفسها.

ووفقًا للتقرير، تراجع عجز ميزانية المملكة خلال النصف الأول من 2019 إلى 5.7 مليارات ريال، مقابل 41.7 مليار ريال خلال الفترة ذاتها من العام الماضي، أي أن نسبة العجز تراجعت بنحو 86%.

وارتفعت الإيرادات غير النفطية بنسبة 14.4% بفضل تحسن النشاط الإقتصادي وتنفيذ المبادرات الإصلاحية، حيث ارتفعت الإيرادات الضريبية على السلع والخدمات بنسبة 48% بسبب زيادة الحصيلة من ضريبة القيمة المضافة وزيادة رسوم الوافدين، وذلك وفقًا لنتائج الأداء المالي للنصف الأول من هذا العام.

وبفضل تحسن النشاط الاقتصادي، ارتفعت الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية بنسبة 10%، كما زادت الإيرادات النفطية بنسبة تقدر بـ 15% خلال الفترة نفسها من العام الماضي، بدعم من المبالغ المستلمة من أرباح النفط.

أما على مستوى النفقات، فقد زادت نفقات المنافع الإجتماعية وتعويضات العاملين بنسبة 3% لكل منهما، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، كما زادت الإعانات بأكثر من الضعف بعد تنفيذ خطة تحفيز ودعم القطاع الخاص، وفي مقدمتها مبادرة الفاتورة المجمعة لمساندة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وبحسب بيانات التقرير، ارتفعت النفقات في قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية بنسبة 13% وفي قطاع الخدمات البلدية بنسبة 22%، كما ارتفعت النفقات الرأسمالية بنسبة 22% مع التطور الكبير في تنفيذ مشروعات الإسكان والمشروعات التنموية الأخري.

ووصل حجم الاقتراض الداخلي والخارجي خلال النصف الأول من العام الجاري إلى حوالي 67.9 مليار ريال، وما سيتم استعماله في تمويل جانب من العجز المتوقع حتى نهاية هذا العام، في حين وصل رصيد الدين في نهاية يونيو الماضي إلى 627.8 مليار ريال.

وبالنسبة لنتائج الربع الثاني من هذا العام، فقد وصلت الإيرادات إلى حوالي 260.706 مليار ريال، وبلغت النفقات 294.226 مليار ريال، وبلغ عجو الميزانية حوالي 33.52 مليار ريال.

وتشير تلك النتائج إلى تحسم الأداء المالي بشكل ملحوظ خلال النصف الأول من 2019 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، مما يساعد في تحقيق أهداف العام الجاري.

معهد الإحصاء: العجز التجاري التركي ينخفض 42.5% على أساس سنوي في يونيو

اسطنبول (رويترز) - أظهرت بيانات معهد الإحصاء التركي في الثلاثين من يونيو أن عجز التجارة الخارجية للبلاد انخفض 42.5% على أساس سنوي في يونيو حزيران إلى 3.18 مليار دولار ، وذكر المعهد أن صادرات تركيا تراجعت 14.3% بينما انخفضت الواردات 22.7% مقارنة مع يونيو حزيران 2018.

## أزمة "هواوي" تضرب الأسعار .. "هبوط جنوني" في الاسواق

انعكست أزمة "هواوي" مع الحكومة الأميركية على سوق الهواتف المستعملة، حيث هبطت أسعار أحدث جهاز أطلقته الشركة الصينية مؤخرا إلى مستوى قياسي، مقارنة مع أجهزة شركات أخرى لا تزال تحتفظ بأسعار أعلى بكثير ، ففي أحد أكثر مواقع الهواتف الذكية شعبية في بريطانيا، يمكن بيع هاتف Samsung S10+، وهو في حالة جيدة، بمبلغ 510 جنيهات إسترلينية (650 دولارا) ، لكن في الموقع نفسه، يعرض جهاز Huawei P30 Pro، وهو في حالة جيدة أيضا، بمبلغ 100 جنيه إسترليني فقط، أي أقل من 130 دولارا.

وبينما فقد هاتف "سامسونغ" حوالي 45 بالمئة من قيمته عند بيعه مستعملا، وهذا وضع طبيعي، فقد جهاز "هواوي" ما يقرب من 90% من قيمته، وفق ما ذكر موقع "فوربس" في السادس والعشرين من مايو.

وأطلقت شركة "هواوي" هاتفها الجديد، الذي يطلق عليه اسم "بطل الهواتف الرائدة"، في نهاية الربع الأول من العام الجاري، بعدما تم تزويده بأحدث إمكانات ومزايا التصوير الفوتوغرافي. وقال أحد المراجعين للهاتف الجيد الشهر الماضي إن "عمر البطارية الهائل وإمكانيات التصوير الفائقة، بالإضافة إلى خيارات التصميم والألوان الرائعة، يجعله أفضل هاتف رائد سنراه في 2019".

وطرحت شركة هواوي هاتفها الجديد Huawei P30 Pro بسعر 900 جنيه إسترليني (1150 دولارا) في المملكة المتحدة، وهو نفس سعر Samsung S10+ مع مساحة تخزين مكافئة.

ويأتي الضرب الجديدة لأسعار الهواتف المستعملة من "هواوي"، وسط هجوم حاد من الولايات المتحدة ودول غربية على الشركة الصينية في ظل حرب تجارية مع الصين.

## بعد هجمات أرامكو السعودية..النفط يرتفع بأكثر من 1%

إرتفعت أسعار النفط بأكثر من 1%، في منتصف مايو ، بعد إعلان السعودية تعرض محطتي ضخ تابعتين لشركة "أرامكو" إلى هجمات بطائرات مسيرة، قالت جماعة "الحوثي" اليمنية، المتحالفة مع إيران، إنها أطلقتها، والهجمات التخريبية التي قالت الإمارات والسعودية إنها طالت ناقلات نفط في الخليج العربي.

وجاءت هذه الخطوة في الوقت الذي يترقب فيه السوق تقرير معهد البترول الأمريكي المتوقع أن يظهر تراجع مخزونات الخام في الولايات المتحدة بمقدار 800 ألف برميل، الأسبوع الماضي، في ثاني هبوط لها على التوالي، وفقا لمحللين نقلت عنهم "رويترز".

وارتفعت العقود الآجلة لخام القياس العالمي برنت 1.01 دولار، أو 1.4%، لتبلغ عند التسوية 71.24 دولارا للبرميل، بينما صعدت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 74 سنتا، أو 1.2%، لتبلغ عند التسوية 61.78 دولار.

كذلك أعلن مسؤول أمريكي أن التقييم الأولي في حادثة تخريب السفن قبالة ميناء الفجيرة الإماراتي يشير إلى تورط إيران في الهجوم، لكنه قال إن الأدلة المتوفرة لم تقدم حتى الآن إجابات حاسمة بشأن الهجوم.

وتنفي إيران تورطها في الأمر ،وقالت "منظمة البلدان المصدرة للبترول" (أوبك)، الثلاثاء، إن الطلب العالمي على نفطها سيزيد عما كان متوقعا هذا العام مع تباطؤ نمو إمدادات منافسين مثل منتجي النفط الصخري في الولايات المتحدة، مشيرة إلى سوق أشد شحا إذا أحجمت المنظمة عن زيادة الإنتاج.

## تطورات المباحثات التجارية بين بكين وواشنطن

إنتهت الجولة الحادية عشر من المباحثات التجارية بين بكين وواشنطن والتي احتضنتها الأخيرة يومي 9 و 10 من شهر مايو 2019, من دون التوصل إلى إتفاق بشأن القضايا الخلافية، حيث كان من المتوقع أن تكون هذه الجولة هي الأخيرة والحاسمة، إلا أن الطرفين قد اخفقتا في إحراز اي تقدم والتوصل إلى توافق بشأن بعض القضايا التجارية الخلافية، وإنهاء الإحتكاكات التجارية والنزاع بين البلدين، وقد تم الإتفاق على مواصلة المفاوضات لاحقاً



على خلفية ذلك وبعد إتهام واشنطن لبكين بخرق الإتفاق والعمل على إعادة التفاوض بشأن القضايا التي تم حسمها، والتراجع عن الإلتزامات التي قطعتها في السابق من خلال تغيير السياسات، فرضت الولايات المتحدة تعريفة جمركية كاملة قيمتها 25% على بضائع ومنتجات صينية تبلغ قيمتها 200 مليار دولار، وذلك بزيادة 15% من التعريفة الجمركية التي فرضتها واشنطن في العام الماضي على السلع والمنتجات الصينية، حيث كان من المفترض أن يتم تطبيق تلك الزيادة في أوائل شهر يناير2019 ،

ومن جانبها تعاملت بكين وكعادتها وبكل برود مع قرار واشنطن بفرض مزيد من الرسوم الجمركية على السلع والمنتجات الصينية، واعربت من جانبها على عزمها على اتخاذ التدابير والإجراءات المناسبة للرد على ذلك ، من دون الخوض في أي تفاصيل ، كما أشارت إلى أن الزيادة المتبادلة للتعريفة الجمركية على السلع والمنتجات لا تلبي مصالح أي من الدولتين ، وأكدت مجدداً عدم خشيتها في الدخول في خوض هذه التجربة.

نجد أن قيام بكين بالرد بالمثل على زيادة التعريفة الجمركية التي فرضت على بضائعها من خلال قيامها بزيادة التعريفة الجمركية على الواردات الأمريكية بقيمة 60 مليار دولار سنوياً ، ربما يعمل على تجريد الصين من ذخيرتها في إطار حربها التجارية مع الولايات المتحدة ، إذ تعد واردات الصين اقل بأربع مرات من صادراتها إلى الولايات المتحدة، وتفرض بكين حالياً تعريفة جمركية على جميع البضائع الأمريكية الواردة إليها بقيمة 110 مليارات دولار، من مجموع سنوي تبلغ قيمته 120 مليار دولار ، وعليه إذ قامت بكين برفع التعريفة الجمركية المفروضة على الواردات الأمريكية بنسبة 25% قد يحد ذلك من مساحة المناورة لديها ، لذا من غير المتوقع أن تقدم بكين على القيام بتلك الخطوة .

عليه يتوقع أن تقوم الصين وكردة فعل على الرسوم الإضافية التي فرضت على صادراتها إلى الولايات المتحدة، والعمل على تقليل الخسارة المتوقعة، بإتخاذ بعض الإجراءات والتي تتمثل في خفض قيمة العملة الصينية (اليوان) مقابل الدولار الأمريكي والسماح له بالتراجع بشكل إضافي وذلك من أجل دعم الشركات المصدرة والمحافظة على تكلفة إنتاج السلع والخدمات ، حتى لا تفقد حظها في المنافسة نتيجة لرفع تكلفة إنتاجها ، كما بوسع الصين القيام بتعقيد الأمور للشركات الأمريكية من خلال تشديد اللوائح التنظيمية أو وضع العراقيل الجمركية ، إلا أن بعض المراقبين يرى أن ذلك من شأنه أن يساعد في تفويض ثقة قطاع الأعمال في الخارج في السياسات التجارية الصينية بشكل إضافي إلا أن بكين ستضظر إلى اللجوء إليه كجزء من ترسانتها في حربها التجارية ضد الولايات المتحدة.

كما يرى بعض المختصين أن خيار إستخدام بكين قرار مقاطعة السلع والبضائع الأمريكية ربما يكون متاحاً في حالة إصرار واشنطن على فرض مزيد من التعريفة الجمركية على البضائع الصينية ، وذلك على غرار ما قامت به الصين عند استخدامها هذا الخيار مع اليابان وكوريا الجنوبية عند تراجع علاقتها مع الدولتين في العامين 2012م 2017م على التوالي حيث ساهم ذلك في تحقيق خسائر فادحة لبعض الشركات بتلك الدول، كما يتوقع أن تقوم الصين بالتخلي عن شركة بيونغ الأمريكية وخفض طلباتها ، والتوجه نحو شركة أيرباص الأوروبية.

# مؤشرات إقتصادية






مروة عماد محمود

إدارة الإحصـــــاء


جدول ( 1 )

الارقام القياسية لتكاليف المعيشة و معدلات التضخم للفترة 2005 – 2007

سنة الأساس (1990 =100)

| الفترة | الدخول العليا | الدخول المتوسطة | الدخول الدنيا |
|---|---|---|---|
| 2005 | | | |
| ديسمبر | 34,078.3 | 34,909.4 | 34,730.7 |
| | (5.1) | (6.5) | (6.1) |
| 2006 | | | |
| ديسمبر | 39,629.8 | 40,392.1 | 39,968.1 |
| | (16.3) | (15.4) | (15.7) |
| 2007 | | | |
| ديسمبر | 42,854.7 | 43,948.4 | 43,258.6 |
| | (8.1) | (8.8) | (8.2) |

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء

× بيانات معدلة

ملحوظة : معدلات التضخم بين الأقواس

جدول ( 1 )

الارقام القياسية لتكاليف المعيشة و معدلات التضخم للفتـــــرة ( 2008 – يونيـــو 2019 ) م

سنة ا لأساس (2007 = 100)

| الفترة | كل السودان | المناطق الريفية | المناطق الحضرية |
|---|---|---|---|
| 2008 | | | |
| ديسمبر | 116.9 | 120.5 | 113.8 |
| | (14.9) | (18.8) | (13.8) |
| 2009 | | | |
| ديسمبر | 132.7 | 135.9 | 129.7 |
| | (13.4) | (12.8) | (14.0) |
| 2010 | | | |
| ديسمبر | 153.0 | 157.0 | 149.3 |
| | (15.4) | (15.5) | (15.1) |
| 2011 | | | |
| ديسمبر | 181.9 | 190.4 | 173.8 |
| | (18.9) | (21.3) | (16.4) |
| 2012 | | | |
| ديسمبر | 262.8 | 277.9 | 248.0 |
| | (44.4) | (46) | (42.7) |
| 2013 | | | |
| ديسمبر | 372.9 | 392.1 | 354.4 |
| | (41.9) | (41.1) | (42.9) |
| 2014 | | | |
| ديسمبر | 468.6* | 502.7 | 436.5 |
| | (25.7) | (28.2) | (23.2) |
| 2015 | | | |
| ديسمبر | 527.6 | 554.5 | 502.6 |
| | (12.58) | (10.31) | (15.15) |
| 2016 | | | |
| ديسمبر | 688.4 | 729.4 | 651.0 |
| | (30.5) | (31.53) | (29.52) |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 2017 | | | |
| ديسمبر | 861.5 | 932.7 | 794.1 |
| | (25.2) | (27.9) | (22.0) |
| 2018 | | | |
| مارس | 1,125.1 | 1,841.4 | 1,393.7 |
| | (55.6) | (60.7) | (49.8) |
| يونيو | 1,258.3 | 2,066.9 | 1,549.6 |
| | (63.9) | (68.4) | (58.4) |
| سبتمبر | 1,410.0 | 2,313.3 | 1,729.7 |
| | (68.6) | (73.5) | (62.8) |
| ديسمبر | 1,489.8 | 1,649.1 | 1,336.1 |
| | (72.9) | (76.8) | (68.3) |
| 2019 | | | |
| يناير | 1,542.9 | 1,703.0 | 1,387.8 |
| | (43.5) | (44.6) | (41.6) |
| فبراير | 1,594.3 | 1,770.9 | 1,420.0 |
| | (44.3) | (46.0) | (41.6) |
| مارس | 1,635.8 | 1,801.2 | 1,473.8 |
| | (45.4) | (45.6) | (44.7) |
| أبريل | 1,681.7 | 1,855.6 | 1,509.9 |
| | (44.6) | (45.4) | (43.0) |
| مايو | 1,769.3 | 1,949.3 | 1,591.4 |
| | (45.0) | (44.5) | (45.2) |
| يونيو | 1,769.3 | 2,054.8 | 1,665.1 |
| | (47.8) | (48.0) | (47.1) |

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء
× بيانات معدلة
ملحوظة : معدلات التضخم بين الأقواس

## جـــدول رقـــم (2)

**المتوسط الشهري لاسعار صرف الدولار ببنك السودان المركزي خلال الفترة ( 2005 - يونيو 2019 )**

( بالجنيه السوداني )

| | الشراء | البيع |
|---|---|---|
| ديسمبر 2005 | 2.301 | 2.313 |
| ديسمبر 2006 | 2.008 | 2.018 |
| ديسمبر 2007 | 2.029 | 2.039 |
| ديسمبر 2008 | 2.190 | 2.200 |
| ديسمبر 2009 | 2.236 | 2.247 |
| ديسمبر 2010 | 2.482 | 2.495 |
| ديسمبر 2012 | 4.398 | 4.420 |
| ديسمبر 2013 | 5.682 | 5.710 |
| ديسمبر 2014 | 5.857 | 5.886 |
| ديسمبر 2015 | 6.077 | 6.107 |
| ديسمبر 2016 | 6.554 | 6.586 |
| ديسمبر 2017 | 6.9979 | 7.0329 |
| ديسمبر 2018 | 47.5000 | 47.7375 |
| **2019** | | |
| يناير | 47.5 | 47.7375 |
| فبراير | 47.5 | 47.7375 |
| مارس | 47.5 | 47.7375 |
| ابريل | 45 | 45.2250 |
| مايو | 45 | 45.2250 |
| يونيو | 45 | 45.2250 |

المصدر : بنك السودان المركزي

## جدول رقم(3)

**متوسط أسعار صرف الدولار بصرافات البنوك خلال الفترة ( 2005 - يونيـــو 2019)**

( بالجنيه السوداني )

| الفترة | الشراء | البيع |
|---|---|---|
| ديسمبر 2005 | 2.300 | 2.318 |
| ديسمبر 2006 | 2.006 | 2.025 |
| ديسمبر 2007 | 2.030 | 2.060 |
| ديسمبر 2008 | 2.150 | 2.245 |
| ديسمبر 2009 | 2.192 | 2.450 |
| ديسمبر 2010 | 2.595 | 2.606 |
| ديسمبر 2011 | 2.745 | 2.756 |
| ديسمبر 2012 | 5.942 | 5.971 |
| ديسمبر 2013 | 5.939 | 5.969 |
| ديسمبر 2014 | 6.276 | 6.306 |
| ديسمبر 2015 | 6.414 | 6.446 |
| ديسمبر 2016 | 7.077 | 7.113 |
| ديسمبر 2017 | 8.9120 | 8.9566 |
| ديسمبر 2018 | 47.5000 | 47.7375 |
| **2019** | | |
| يناير | 47.5000 | 47.7375 |
| فبراير | 47.5000 | 47.7375 |
| مارس | 47.5000 | 47.7375 |
| ابريل | 45.0000 | 45.2250 |
| مايو | 45.0000 | 45.2250 |
| يونيو | 45.0000 | 45.2250 |

المصدر : بنك السودان المركزي

جدول رقم(4)

متوسط أسعار صرف الدولار بشركات الصرافة خلال الفترة ( 2005 – يونيـــــو 2019 )

( بالجنيه السوداني )

| الفترة | الشراء | البيع |
|---|---|---|
| ديسمبر 2005 | 2.305 | 2.314 |
| ديسمبر 2006 | 2.010 | 2.020 |
| ديسمبر 2007 | 2.030 | 2.040 |
| ديسمبر 2008 | 2.160 | 2.220 |
| ديسمبر 2009 | 2.245 | 2.373 |
| ديسمبر 2010 | 2.515 | 2.525 |
| ديسمبر 2011 | 2.749 | 2.760 |
| ديسمبر 2012 | 6.180 | 6.211 |
| ديسمبر 2013 | 5.946 | 5.975 |
| ديسمبر 2014 * | 6.282 | 6.313 |
| ديسمبر 2015 | 6.414 | 6.446 |
| ديسمبر 2016 | 7.077 | 7.113 |
| ديسمبر 2017 | 8.9120 | 8.9566 |
| ديسمبر 2018 | 47.5000 | 47.7375 |
| **2019** | | |
| يناير | 47.5000 | 47.7375 |
| فبراير | 47.5000 | 47.7375 |
| مارس | 47.5000 | 47.7375 |
| ابريل | 45.0000 | 45.2250 |
| مايو | 45.0000 | 45.2250 |
| يونيو | 45.0000 | 45.2250 |

المصدر : بنك السودان المركزي

بيانات معدلة

جدول رقم(5) مؤشرات نقدية خلال الفترة ( 2012 – 2005 - يونيـــو 2019 ) )

مليون جنيه

| البيـــان | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الفتـــرة | ديسمبر | ديسمبر | ديسمبر | ديسمبر | ديسمبر | ديسمبر | ديسمبر | يناير | فبراير | مارس | أبريل | مايو | يونيو |
| عرض النقود | 58,663.3 | 66,445.7 | 77,739.0 | 93,642.6 | 120,800 | 203,368 | 430,786.0 | 460,610.2 | 473,228.0 | 493,002.2 | 551,465.6 | 566,095.5 | 573,066.3 |
| العملة لدى الجمهور | 16,751.5 | 19,178.4 | 23,343.1 | 27,495.4 | 38,712.0 | 61,455.0 | 112,832.2 | 116,948.9 | 127,985.3 | 144,374.2 | 160,275.6 | 184,389.1 | 198,856.3 |
| الودائع تحت الطلب | 14,241.9 | 16,486.9 | 19,743.0 | 25,376.3 | 33,460.8 | 59,545.5 | 119,611.6 | 124,882.4 | 123,304.0 | 128,970.8 | 180,554.2 | 154,035.7 | 151,278.9 |
| شبه النقود | 27,669.9 | 30,780.4 | 34,652.9 | 40,770.9 | 48,627.2 | 82,367.0 | 198,342.2 | 218,779.0 | 221,938.7 | 219,657.2 | 210,635.8 | 227,670.6 | 222,931.1 |
| اجمالي اصول ( خصوم ) البنوك | 67,049.6 | 77,479.8 | 92,317.0 | 108,937.6 | 132,713.5 | 211,245.8 | 447,850.5 | 467,211.1 | 472,636.1 | 481,669.2 | 518,978.0 | 515,093.1 | 514,720.9 |
| إجمالي التمويل المصرفي | 30,482.8 | 37,657.1 | 44,320.7 | 53,456.8 | 67,688.6 | 102,927.7 | 167,703.2 | 172,230.3 | 181,149.9 | 188,433.0 | 189,579.9 | 186,867.7 | 187,387.6 |
| اجمالي الودائع المصرفية | 39,919.9 | 44,533.3 | 53,978.5 | 63,884.8 | 79,918.2 | 139,964.3 | 306,203.0 | 331,158.0 | 331,222.4 | 335,518.1 | 376,004.7 | 365,489.7 | 357,814.4 |
| العملة لدى الجمهور/ عرض النقود % | 28.6 | 28.9 | 30.0 | 29.4 | 32.0 | 30.0 | 26.0 | 25% | 27% | 29% | 29% | 33% | 35% |
| الودائع تحت الطلب/ عرض النقود % | 24.3 | 24.8 | 25.4 | 27.1 | 27.7 | 29.0 | 28.0 | 27% | 26% | 26% | 33% | 27% | 26% |
| شبه النقود / عرض النقود % | 47.2 | 46.3 | 44.6 | 43.5 | 40.3 | 41.0 | 46.0 | 47% | 47% | 45% | 38% | 40% | 39% |
| اجمالي التمويل المصرفي / الودائع % | 76.4 | 84.6 | 82.1 | 83.7 | 84.7 | 74.0 | 55.0ر | 52% | 55% | 56% | 50% | 51% | 52% |

المصدر : بنك السودان المركزي

جدول رقم(6) رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات الإقتصادية بالعملة المحلية والأجنبية خلال الفترة (2012 - يونيـــــو 2019م)

مليون جنيه

| القطاع / السنة | الزراعة | الصناعة | الصادرات | الوارد ات | التجارة المحلية | النقل والتخزين | التعدين | التشييد | أخرى | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ديسمبر 2012 | 3،745.4 | 3,914.6 | 909.5 | 2،261.2 | 3،894.2 | 2،226.1 | 89.4 | 3،383.8 | 10،058.5 | 30،482.8 |
| ديسمبر 2013 | 5،302.6 | 6،074.6 | 1،197.0 | 2،374.7 | 3،488.7 | 3،640.2 | 188.6 | 4،275.7 | 11،115.0 | 37،657.1 |
| ديسمبر 2014 | 6،908.1 | 6،690.7 | 1،488.9 | 1،630.8 | 3،798.7 | 4،146.9 | 361.3 | 7،142.9 | 12،152.2 | 44،320.7 |
| ديسمبر 2015 | 8,572.9 | 7,656.9 | 1,383.1 | 1,442.1 | 5,930.0 | 4,015.2 | 311.2 | 9,660.3 | 14,485.0 | 53,456.8 |
| ديسمبر 2016 | 11,949.9 | 8,942.8 | 1,539.0 | 686.0, | 8,835.3 | 4,944.8 | 624.3 | 0,717.4 | 7,449.2 | 7,688.6 |
| 2017 | | | | | | | | | | |
| مارس | 10,652.3 | 9,352.5 | 1,733.0 | 751.2, | 9,810.6 | 5,183.3 | 720.0 | 1,360.4 | 0,177.9 | 71,741.2 |
| يونيو | 0,431.5 | 11,826.3 | 2,256.9 | 3,109.2 | 11,484.3 | 4,914.5 | 920.0 | 13,309.8 | 4,302.4 | 2,554.9 |
| سبتمبر | 8,491.0 | 12,563.0 | 1,732.0 | 3,140.0 | 12,412.0 | 5,254.0 | 1,031.0 | 2,353.0 | 6,210.0 | 3,186.0 |
| ديسمبر | 21,151.6 | 16,359.5 | 3,452.5 | 3,234.1 | 12,125.1 | 6,078.2 | 2,350.5 | 15,271.9 | 22,904.2 | 02,927.6 |
| 2018 | | | | | | | | | | |
| مارس | 19,451.1 | 21,865.7 | 5,079.0 | 3,547.0 | 10,349.8 | 7,216.5 | 1,567.9 | 7,352.3 | 26,729.8 | 113,159.1 |
| يونيو | 0,048.9 | 5,013.4 | 5,633.2 | 3,114.5 | 9,536.3 | 7,801.4 | 1,685.0 | 8,275.0 | 30,207.9 | 21,315.7 |
| سبتمبر | 8,022,827.8 | 27,167,004.1 | 5,246,296.1 | 8,470,964.6 | 2,983,947.1 | 8,202,457.5 | 1,955,982.4 | 18,148,459.9 | 9,537,120.0 | 119,735.1 |
| ديسمبر | 23,688.0 | 37,190.6 | 10,626.3 | 3,305.6 | 9,691.1 | 9,665.1 | 2,784.9 | 23,846.4 | 46,905.1 | 167,703.2 |
| 2019 | | | | | | | | | | |
| يناير | 23,393.5 | 37,914.0 | 11,423.5 | 4,378.9 | 9,992.6 | 9,895.7 | 2,816.7 | 23,986.4 | 44,073.6 | 167,874.8 |
| فبراير | 24,183.4 | 40,136.5 | 12,546.5 | 4,330.7 | 11,929.9 | 10,245.3 | 3,127.2 | 23,721.7 | 45,513.4 | 175,734.6 |
| مارس | 24,344.8 | 40,783.4 | 15,493.9 | 3,910.9 | 13,192.1 | 10,821.8 | 3,264.1 | 23,759.9 | 48,540.1 | 184,111.0 |
| أبريل | 24,609.1 | 41,277.7 | 15,641.3 | 3,773.5 | 14,404.1 | 11,336.9 | 3,360.4 | 22,900.0 | 47,740.8 | 185,043.7 |
| مايو | 24,759.3 | 41,118.9 | 15,899.1 | 3,883.3 | 12,510.9 | 11,842.1 | 3,448.6 | 22,359.5 | 46,564.6 | 182,386.3 |
| يونيو | 23,622.0 | 40,046.2 | 15,684.1 | 3,818.8 | 13,768.5 | 11,472.9 | 3,583.7 | 22,370.8 | 48,297.5 | 182,664.5 |

تمويل الحكومة المركزية غير مضمن

المصدر : بنك السودان المركزي

جدول رقم(7)

تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ التمويلية - بالعملة المحلية خلال الفترة ( 2005 - يونيـــو 2019م )

مليون جنيه

| الفترة | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الصيغة | يناير - ديسمبر | يناير - ديسمبر | يناير - ديسمبر | يناير - ديسمبر | يناير - ديسمبر | يناير - ديسمبر | يناير - ديسمبر | يناير - ديسمبر | يناير - ديسمبر | يناير - ديسمبر | يناير - ديسمبر | يناير - ديسمبر | يناير ديسمبر | يناير- ديسمبر | يناير - مارس | أبريل - يونيو |
| المرابحة | 3,010.3 | 5,559.1 | 7,315.1 | 6,899.7 | 8,186.3 | 11,474.1 | 14,312.9 | 12,021.9 | 8,012.7 | 20,180.4 | 26,968.5 | 38,518.7 | 60,723.8 | 78,705.2 | 59,327.9 | 18,276.3 |
| % | 43.3 | 53.5 | 58.1 | 47.0 | 52.3 | 51.9 | 61.4 | 49.9 | 53.3 | 52.2 | 49.8 | 46.2 | 191.5 | 54.40 | 70.58 | 52.82 |
| المشاركة | 2,143.0 | 2,116.5 | 1,631.4 | 1,769.3 | 1,641.4 | 1,981.9 | 1,548.5 | 2,636.9 | 3,740.7 | 3,625.3 | 3,822.8 | 5,594.0 | 8,099.3 | 9,196.4 | 3,641.2 | 980.2 |
| % | 30.8 | 20.4 | 13.0 | 12.1 | 10.5 | 9.0 | 6.6 | 10.9 | 11.1 | 9.4 | 7.1 | 6.7 | 26.7 | 6.36 | 4.33 | 2.83 |
| المضاربة | 292.3 | 532.0 | 497.6 | 876.4 | 956.0 | 1,480.0 | 1,424.7 | 1,296.3 | 1,772.9 | 2,086.5 | 3,582.1 | 4,165.5 | 9,740.1 | 7,560.3 | 2,363.6 | 1,989.5 |
| % | 4.2 | 5.1 | 4.0 | 6.0 | 6.1 | 6.7 | 6.1 | 5.4 | 5.2 | 5.4 | 6.6 | 5.0 | 31.8 | 5.23 | 2.81 | 5.75 |
| السلم | 145.2 | 133.0 | 81.7 | 290.7 | 349.6 | 257.6 | 174.8 | 459.8 | 665.3 | 1,464.3 | 1,622.9 | 2,499.7 | 728.5 | 2,030.2 | 130.2 | 234.7 |
| % | 2.1 | 1.3 | 0.6 | 2.0 | 2.2 | 1.2 | 0.7 | 1.9 | 2.0 | 3.8 | 3.0 | 3.0 | 2.4 | 1.40 | 0.15 | 0.68 |
| المقاولة | na | na | 0.0 | 0.0 | 1,005.6 | 2,295.6 | 1,952.2 | 2,160.1 | 3,929.5 | 5,178.3 | 8,402.2 | 17,271.5 | 32,375.2 | 26,417.7 | 7,892.2 | 4,755.7 |
| % | na | na | 0.0 | 0.0 | 6.4 | 10.4 | 8.4 | 9.0 | 11.6 | 13.4 | 15.5 | 20.7 | 104.4 | 18.26 | 9.4 | 13.74 |
| الاجارة | na | na | 0.0 | 0.0 | 24.8 | 52.2 | 35.8 | 89.6 | 331.2 | 144.6 | 200.2 | 290.4 | 545.9 | 1,058.2 | 349.6 | 277.5 |
| % | na | na | 0.0 | 0.0 | 0.2 | 0.2 | 0.2 | 0.4 | 1.0 | 0.4 | 0.4 | 0.3 | 1.9 | 0.73 | 0.42 | 0.80 |
| الاستصناع | na | na | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | - | 20.1 | 32.4 | 43.2 | 47.2 | 52.3 | 442.7 | 1,114.7 | 6.8 | 18.0 |
| % | na | na | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 1.2 | 0.77 | 0.01 | 0.05 |
| القرض الحسن | na | na | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | - | 125.5 | 99.6 | 208.7 | 120.9 | 240.8 | 294.1 | 544.0 | 44.7 | 113.2 |
| % | na | na | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.7 | 0.38 | 0.05 | 0.33 |
| أخرى | 1,362.9 | 2,054.3 | 3,061.5 | 4,845.2 | 3,496.0 | 4,566.1 | 3,880.3 | 5,292.7 | 5,238.2 | 5,747.4 | 9,426.3 | 14,722.4 | 12,141.7 | 18,059.3 | 10,305.4 | 7,954.4 |
| % | 19.6 | 19.8 | 24.3 | 33.0 | 22.3 | 20.7 | 16.6 | 22.0 | 15.5 | 14.9 | 17.4 | 17.7 | 39.1 | 12.48 | 12.26 | 22.99 |
| المجموع | 6,953.7 | 10,394.9 | 12,587.3 | 14,681.3 | 15,659.8 | 22,107.4 | 23,329.2 | 24,102.8 | 33,822.5 | 38,678.6 | 54,193.3 | 83,355.3 | 125,091.3 | 144,686.0 | 84,061.7 | 34,599.4 |
| % | 100 | 100 | 100.0 | 100.0 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | 100 | | 100 | 100 | 100 |

المصدر : بنك السودان المركزي

× لا تتضمن تمويل الحكومة إعتباراً من 2011م

×× إضافة القرض الحسن والإستصناع كصيغ منفصلة عن قطاع أخرى بدءاً من يناير 2012م

جدول رقم ( 8 ) تدفق التمويل المصرفي حسب القطاعات الإقتصادية - بالعملة المحلية ( 2005 - يونيـــــو 2019 )

مليون جنيه

| الفترة | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القطاع | يناير - ديسمبر | يناير - ديسمبر | يناير - ديسمبر | يناير - ديسمبر | يناير - ديسمبر | يناير - ديسمبر | يناير - ديسمبر | يناير - ديسمبر | يناير - ديسمبر | يناير - ديسمبر | يناير - ديسمبر | يناير - ديسمبر | يناير - ديسمبر | يناير - ديسمبر | يناير- مارس | أبريل- يونيو |
| الزراعة | 571.1 | 786.1 | 837.1 | 1,485.7 | 1,686.1 | 1,599.8 | 1,483.9 | 2,873.0 | 6,721.0 | 6,062.1 | 11,089.4 | 18,893.6 | 5,585.9 | 36,629.8 | 17,882.4 | 10,784.3 |
| % | 8.2 | 7.6 | 6.7 | 10.1 | 10.8 | 7.2 | 6.4 | 11.9 | 19.9 | 15.7 | 20.5 | 22.7 | 15.1 | 24.9 | 21.3 | 31.2 |
| الصناعة | 830.5 | 848.5 | 1,314.3 | 1,904.0 | 1,556.5 | 3,826.9 | 5,531.0 | 4,577.5 | 5,486.7 | 5,155.8 | 7,899.3 | 9,570.9 | 6,750.3 | 37,925.2 | 19,650.6 | 5,518.7 |
| % | 11.9 | 8.2 | 10.4 | 13.0 | 9.9 | 17.3 | 23.7 | 19.0 | 16.2 | 13.3 | 14.6 | 11.5 | 18.2 | 29.3 | 23.4 | 16.0 |
| الصادر | 339.5 | 351.3 | 264.9 | 481.1 | 370.0 | 479.2 | 865.0 | 1,065.6 | 2,259.2 | 1,771.5 | 2,230.5 | 1,629.1 | 2,301.1 | 10,968.0 | 8,090.9 | 2,153.7 |
| % | 4.9 | 3.4 | 2.1 | 3.3 | 2.4 | 2.2 | 3.7 | 4.4 | 6.7 | 4.6 | 4.1 | 2.0 | 6.2 | 9.8 | 9.6 | 6.2 |
| النقل والتخزين | 0.0 | 0.0 | 1,119.6 | 862.2 | 999.4 | 1,011.5 | 1,421.3 | 1,636.1 | 3,433.9 | 2,237.3 | 2,508.5 | 3,455.7 | 1,799.3 | 7,767.0 | 5,692.4 | 2,502.7 |
| % | 0.0 | 0.0 | 8.9 | 5.9 | 6.4 | 4.6 | 6.1 | 6.8 | 10.2 | 5.8 | 4.6 | 4.1 | 4.9 | 4.6 | 6.8 | 7.2 |
| التنمية الاجتماعية×× | 247.4 | 334.3 | 382.0 | 446.1 | 469.5 | 616.2 | 582.2 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 6,766.3 | 6,187.1 | 2,233.5 |
| % | 3.6 | 3.2 | 3.0 | 3.0 | 3.0 | 2.8 | 2.5 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 6.1 | 7.4 | 6.5 |
| التجارة المحلية | 1,493.6 | 1,821.1 | 2,093.4 | 2,370.6 | 2,320.9 | 2,872.8 | 3,763.2 | 4,168.4 | 4,368.8 | 6,588.3 | 9,928.5 | 16,627.3 | 5,606.7 | 3,883.9 | 5,856.3 | 826.9 |
| % | 21.5 | 17.5 | 16.6 | 16.1 | 14.8 | 13.0 | 16.1 | 17.3 | 12.9 | 17.0 | 18.3 | 19.9 | 15.1 | 2.9 | 7.0 | 2.4 |
| الطاقة والتعدين | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 76.7 | 520.5 | 129.2 | 488.5 | 610.4 | 401.2 | 941.6 | 2,904.8 | 13,818.4 | 9,695.1 | 2,892.2 |
| % | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.3 | 2.2 | 0.5 | 1.4 | 1.6 | 0.7 | 1.1 | 7.8 | 11.3 | 11.5 | 8.4 |
| التشييد | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 2,052.3 | 991.3 | 2,152.9 | 3,042.3 | 3,848.1 | 5,937.0 | 9,873.8 | 5,125.5 | 1,831.5 | 4,455.8 | 1,372.9 |
| % | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 9.3 | 4.2 | 8.9 | 9.0 | 9.9 | 11.0 | 11.8 | 13.8 | 1.3 | 5.3 | 4.0 |
| الاستيراد | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 2,317.4 | 2,562.9 | 1,259.9 | 1,886.0 | 2,968.2 | 1,568.9 | 3,012.6 | 1,302.5 | 25,095.9 | 6,551.0 | 6,314.6 |
| % | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 10.5 | 11.0 | 5.2 | 5.6 | 7.7 | 2.9 | 3.6 | 3.5 | 9.9 | 7.8 | 18.3 |
| أخرى× | 3,471.6 | 6,253.6 | 6,576.0 | 7,131.6 | 8,257.3 | 7,254.7 | 5,607.9 | 6,240.3 | 6,136.1 | 9,436.9 | 12,630.0 | 19,350.7 | 5,662.6 | 144,686.1 | 84,061.7 | 34,599.4 |
| % | 49.9 | 60.2 | 52.2 | 48.6 | 52.7 | 32.8 | 24.0 | 25.9 | 18.1 | 24.4 | 23.3 | 23.2 | 15.3 | 100.0 | 100.0 | 100.0 |
| المجموع | 6,953.7 | 10,394.9 | 12,587.3 | 14,681.3 | 15,659.8 | 22,107.4 | 23,329.2 | 24,102.8 | 33,822.5 | 38,678.6 | 54,193.3 | 83,355.3 | 37,038.8 | 23,756.2 | 29,862.5 | 35,930.0 |
| % | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 100.0 |

المصدر : بنك السودان المركزي

× لا تتضمن تمويل الحكومة إعتباراً من 2011م

×× قطاع التنمية الإجتماعية مضمن في الأنشطة الإقتصادية الأخرى بدءاً من يناير 2012